



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغات



الرأيا
عليكم يا صابغين

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir

التحول الجنسي

دراسة فلسفية تبحث عن تفسير الجنس
من ذكر لانسى و العكس



مصطفى الرمحي الأشقر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

التحول الجنسي : دراسة فقهية تبحث عن تغيير الجنس من ذكر لأُنثى و العكس

كاتب:

مصطفى الامامي الاهوازي

نشرت في الطباعة:

دارالتهذيب

رقمي الناشر:

مركز القائمة باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

5	الفهرس
9	التحول الجنسي : دراسة فقهية تبحث عن تغيير الجنس من ذكر لأثني والعكس
9	اشارة
9	اشارة
12	المقدمة
12	اشارة
13	خطة البحث
15	اهمية الموضوع
15	التسالات الاصلية و الفرعية
16	الدراسات السابقة
17	الفصل الاول: شرح طبي لإضطراب الهوية الجنسية.
17	اشارة
18	اولا: التعريف بمفردات البحث
18	(1) الهوية الجندرية
19	(2) عدم الرضي عن النوع الجندري
20	(3) اضطراب الهوية الجنسية
20	اشارة
23	اسباب اضطراب الهوية الجنسية
24	الأعراض
26	علاجه
27	(4) ما هي عملية تحويل الجنس؟
30	ثانيا: حالات ثنائية الجنس البيولوجي
30	اشارة

37 ثالثا: مُشْتَهية ليسة الجنس الآخر

39 الفصل الثاني: القائلين بجواز تغيير الجنس وأدلتهم

39 اشارة

40 تمهيد

41 ادلة الجواز

41 اشارة

41 اولاً: الإضطراب

46 ثانيا: يجوز من باب التداوي

48 ثالثا: يجوز بالعناوين الثانوية

49 رابعا: أصالة العدم

50 خامسا: أصالة الإباحة

52 علماء افتوا بجواز تغيير الجنس

52 السيد الخميني

54 مريم مولك آرا

56 الشيخ المنتظري

58 الشيخ الأصف محسني

61 السيد فضل الله

64 السيد الخوني

66 الشيخ فيصل المولوي

75 الفصل الثالث: القائلين بحرمة تغيير الجنس وأدلتهم

75 اشارة

76 ادلة الحرمة

76 الدليل الأول: تبديل خلق الله

76 اشارة

79	وجه الاستدلال بالآية
80	الميرزا جواد التبريزي
80	الشيخ محمد العاملي
84	الشيخ يوسف القرضاوي
85	الشيخ علي جمعة
86	المجمع الفقهي الإسلامي
87	مناقشة الاستدلال بالآية
87	اشارة
88	1. كلام السيد الخامنه اي حول الآية
92	2. الشيخ محمد علي التسخيري
93	3. السيد محمد حسين فضل الله
94	4. الشيخ المبلغي
95	5. السيد محسن الخرازي
96	الاستدلال بهذه الآية علي حرمة حلق اللحية
98	الدليل الثاني: حقيقة الانسان ثابتة
100	الدليل الثالث: النظر المحرم
101	الدليل الرابع: مصداق للتأنت و التخت
101	اشارة
102	مصادر الحديث في كتب اهل السنة
108	مصادر الحديث في كتب الشيعة
108	اشارة
108	روايات كتاب الكافي
112	روايات كتاب العلل
117	روايات كتاب الجعفریات
118	رواية كتاب فضائل الأشهر الثلاثة

119	رواية مجمع البيان
120	رواية كتاب الخصال
121	رواية فقه الرضا (عليه السلام)
123	الدليل الخامس: أن ذلك يوجب رواج ما فعله قوم لوط
124	الدليل السادس: أن التغيير مستلزم لإيجاد النقص في البدن
126	الدليل السابع: رواية الخثي عن الإمام علي (عليه السلام)
135	علماء أفتوا بحرمة تغيير الجنس
135	إشارة
135	السيد علي السيستاني
136	سيد محمود الهاشمي الشاهرودي
136	السيد الشيرازي
137	محمد جميل العاملي
145	الشيخ علي جمعة
154	محمد بن حسين الجيزاني
154	الشيخ يوسف القرضاوي
159	فتوي للمجمع الفقهي الإسلامي
160	مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا
170	موقع الألوكة
184	الفهرست
194	تعريف مركز

التحول الجنسي : دراسة فقهية تبحث عن تغيير الجنس من ذكر لأنثي و العكس

إشارة

التحول الجنسي، دراسة فقهية تبحث عن تغيير الجنس من ذكر لأنثي و العكس

مؤلف: مصطفى الإمامي الأهوازي

الناشر: دار التهذيب

تعداد صفحات: 177 ص

زبان: عربي

شابك (ISBN): 0-6-96292-622-978

الطبعة: الأولى، سنة 1399 هـ. ش. 1442 هـ. ق.

كلية حقوق انحصاراً متعلق به مؤلف مي باشد.

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف.

يمكنك التواصل مع المؤلف (شماره تماس مؤلف):

00989169863406

1366h6@gmail.com

ص: 1

إشارة

التحول الجنسي

دراسة فقهية تبحث عن تغيير الجنس من ذكر لأنثي والعكس

مصطفى الإمامي الأهوازي

ص: 2

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين حمدا يقتضي رضاه، والصلاة والسلام علي سيدنا محمد وعلي آله الطيبين الطاهرين.

يقراء المرء في المواقع التواصل الاجتماعي او يشاهد علي القنوات عن ولد تحول الي أنثي او أنثي تحولت الي ذكر وهذا يكون بعد اجراء عملية جراحية علي اعضائه التناسلية التي يصاحبها اخذ ادوية خاصة و اجراء عمليات تجميلية تجعل من الصعب معرفت انه كان سابقا علي خلاف جنسه الفعلي.

وفي هذه الحالات الإناث و الذكور كل واحد منهم يقول انه من الجنس المخالف اي ان الذكر يقول انه أنثي لكنه مولود في جسد ذكر و الأنثي تقول انها في داخلها ذكر و تعني ان عقلها و تفكرها و احساسها و عواطفها لها صبغة ذكورية و تحب ما يحبه الرجال و لكن محبوسة في بدن أنثي و هذه الحالة عرفت عند اطباء علم النفس بـ: "اضطراب الهوية الجنسية".

و ظهرت مع هذه القضايا نقاشات و آراء في الإعلام بين مؤيد و مخالف مما سبب ان يتعطش الباحثون الي معرفت حقيقة تلك القضايا و رأي الدين فيها و هي تستأهل اهتمام القارئ.

و كتبت هذه الاوراق لاجل تنوير افكار عامة الناس بنظرة الدين الي القضايا المعاصرة و هو التحول الجنسي الذي نتج عن الثورة الطبية في زماننا و ايضا فتح آفاق جديدة للباحثين و المثقفين .

خطة البحث

بين يدك كتاب يحتوي علي ابحاث مختلفة و هي:

نقلت في الفصل الاول شرح طبي لاضطراب الهوية الجنسية ثم بحثت العناوين التالية فيه:

الهوية الجندرية

عدم الرضي عن النوع الجندري

اضطراب الهوية الجنسية

اسباب اضطراب الهوية الجنسية وأعراضه وعلاجه

ما هي عملية تحويل الجنس؟

حالات ثنائية الجنس البيولوجي

الخنثي في رأي الفقهاء والأطباء

فرق الخنثي عن الترنس سكشوال

مُشتهية لبسة الجنس الأخر

ونقلت في الفصل الثاني اسماء العلماء (من الشيعة والسنة) القائلين بجواز تغيير الجنس و ثم نقلت ادلتهم و ناقشتها قدر المستطاع، و هم:

السيد الخميني

الشيخ المنتظري

الشيخ الأصف محسني

السيد فضل الله

الشيخ فيصل المولوي

و ادلتهم هي:

اولا: الاضطراب

ثانيا: يجوز من باب التداوي

ثالثا: يجوز بالعناوين الثانوية

رابعا: أصالة العدم

خامسا: أصالة الإباحة

وفي الفصل الثالث ذكرت ادلة القائلين بحرمة تغيير الجنس وناقشتها وهي:

اولا: تبديل خلق الله

ثانيا: حقيقة الانسان ثابتة

ثالثا: النظر المحرم

ص: 5

رابعاً: مصداق للتأثت و التخنث

خامساً: أن ذلك يوجب رواج ما فعله قوم لوط

سادساً: أن التغير مستلزم لإيجاد النقص في البدن

سابعاً: رواية الخنثي عن الإمام علي (عليه السلام)

ثم نقلت فتوي العلماء الذين افتوا بحرمة تغيير الجنس من الشيعة و السنة و هم:

السيد علي السيستاني

سيد محمود الهاشمي الشاهرودي

السيد الشيرازي

محمد جميل العاملي

الشيخ علي جمعة

محمد بن حسين الجيزاني

الشيخ يوسف القرضاوي

المجمع الفقهي الإسلامي

مجمع فقهاء الشريعة بامريكا

اهمية الموضوع

تبيين اهمية الموضوع و اسباب اختيار البحث في ما يلي:

و اصحاب "اضطراب الهوية الجنسية" في صعوبة لا توصف و قد تجرهم هذه المعاناة الي الانتحار و يرون ان تغيير جنسهم الي الاخر يساعدهم علي العيش الافضل و لذا هذه الدراسة تساعد فئة من المجتمع في رفع معاناتهم.

التساالت الاصلية و الفرعية

1. ما هو موقف الدين الإسلامي من إجراء عمليات تغيير الجنس لذوي اضطراب الهوية الجنسية؟

2. ماهي أدلة العلماء الذين حرّموا أو أحلّوا تغيير الجنس؟

اما عن الدراسات السابقة فقد كتبت دراسات نافعة في هذا الموضوع من ذلك كتاب منشور باللغة الفارسية للشيخ محمد مهدي كريمي نيا، المعنون ب:بررسي فقهي و حقوقي تغيير جنسيت و هناك مقال اخر للشيخ السبحاني في هذا الموضوع منشور في كتابه مسائل فقهية، كما للشيخ محسن الخرازي مقال حول تغيير الجنسية منشور في مجلة فقه أهل البيت (عليه السلام) المجلد الثالث عشر و ايضا للشيخ سيفي المازندراني مقال حول تغيير الجنس بحثه ضمن ابحاث كتابه مباني الفقه الفعال المجلد الاول و كلي رجاء ان يضيف كتابي هذا في الدراسات و المعلومات حول هذا البحث و ينفع الباحثين و الدارسين في هذا المجال.

الفصل الاول: شرح طبي لإضطراب الهوية الجنسية

إشارة

ص: 8

(1) الهوية الجندرية

الهوية الجندرية Gender Identity هي كيفية ظهور الفرد للمجتمع، و هل يظهر بمظهر أنثوي أو ذكوري أو غير محدد باحدهما او يظهر بهما معا و عبارات اخري الهوية الجندرية هي معرفة الفرد واحساسه، وسلوكياته وتفاعلاته الاجتماعية والسلوكيات التكاثرية والركيزة الأساسية لشخصية الفرد، والتي تأتي من تركيب الدماغ، او العوامل الاجتماعية وهي مستقلة عن شكل الأعضاء التناسلية . فان في غالب الأحيان، ومع غياب أي نوع من الاضطرابات التكوينية، تتوافق الهوية الجندرية مع الجنس البيولوجي الظاهر، فيكون السلوك الاجتماعي والتكاثري سليما، لأن سلوك الفرد يحدد بالجنس الصحيح، ولأن الجهاز التناسلي متوافق مع الهوية الجندرية، ويطلق علي هذا اسم التجاور الجنسي.

ولكن هذا ليس صحيحا في كل الأحيان، فلسبب ما قد يحصل اضطراب تكويني ما وكما ذكرنا سابقا، فإن الهوية الجندرية لا تتوافق مع الجنس الذي عين للفرد عند ولادته وفقا لما يظهر عليه، وبالتالي لا- يكون التفاعل الاجتماعي سليما، ولا- السلوك الجنسي كذلك، بسبب عدم توافق الجنسانية (1)(Sexuality) اي الدور الذي يريد اخذه الشخص في الاجتماع كمرأة او رجل، او توجهه الجنسي مع جنسه الاصلي المولد عليه، وبالتالي يعاني الأفراد هؤلاء من تعاسة الجنس، أو كما كانت تسمى سابقا(2) اضطراب الهوية الجندرية.(3) ومن التعاريف التي ينبغي توضيحها

ص: 9

1- Sexuality: مجموعة السلوكيات الجنسية والتكاثرية، تختلف بين الذكر والأنثي

2- في كتاب التشخيص الاحصائي للأمراض والاضطرابات العقلية DSM تم تغيير التسمية من Gender Identity disorder اي ” اضطراب الهوية الجنسية ” إلي Gender Dysphoria كمصطلح بديل، و الذي يعني حرفياً ” تعاسة الجنس ” . وذلك لأنها ليست اضطراب عقلي بل نتيجة لعدم التوافق بين الجنس والجنس و بقاء التشخيص بالكتاب ليس إلا لحصول الترانس علي العلاج.

3- انظر : <https://ouo.io/hwVqXt>* تنويه: اعتمدت في الهوامش لإختصار الروابط الطويلة، علي موقع: <https://ouo.io>

هي الفرق بين الجندر (Gender) والجنس (sex) الأول هو تعريف الشخص لذاته علي أنه أنثي أو ذكر، أما الثاني هو ما يحدد بالاعتماد علي الأعضاء التناسلية.

(2) عدم الرضي عن النوع الجندري

تظهر حالة عدم الرضي عن النوع الجندري عندما يغيب التوافق بين الجنس البيولوجي الذي تم تعيينه عند الولادة والجندر الذي يشعر الشخص بالإنتماء له، فينتج عن ذلك نزاع داخلي شديد لدي الشخص من خلال رفض المظهر الخارجي للجسد ورفض الأعضاء التناسلية بالإضافة لرفض الدور الاجتماعي المفروض عليه، وقد يصل هذا الرفض إلي درجة الكره الشديد والسعي نحو تغيير كل ذلك باتجاه الشكل الأقرب للنوع الاجتماعي الذي يري نفسه فيه.

وتشدد تلك الحالة في مرحلة البلوغ عندما يبدأ الجسم باتخاذ الشكل المرفوض تماما.

غالبا ما يعاني الشخص الذي يشعر بعدم الرضي عن النوع الجندري من الضيق الشديد و من المشاكل المرتبطة بذلك النزاع ما بين شعوره وإدراكه لذاته، والجنس البيولوجي المعين عند الولادة ويختلف تأثير هذا النزاع من شخص لآخر.

من الممكن أن يؤدي ذلك الشعور إلي طريقة تعبير الشخص عن نوعه الجندري، فقد يؤثر علي سلوكه وملبسه وتصوره لذاته، فهناك من يرغب بارتداء ملابس الجنس الآخر، وقد يسعي البعض إلي عبور النوع الاجتماعي، والبعض الآخر يشعر بالحاجة إلي الخضوع لعمليات تغيير الجنس والعلاج الهرموني فيكون بالتالي عابرا للجنس، و يكون كل ذلك مع تغيير الإسم واستعمال الضمائر الخاصة بالجنس الذي يشعر بالإنتماء إليه.

عند الأطفال، يظهر الشعور بعدم الرضي عن النوع الجندري من خلال إبداء رغبة الطفل بالإنتماء للجنس الآخر، فيكون لديه ثقة بأنه ينتمي للجنس المخالف، أو بأنه سوف يكبر بطريقة ما تجعله من ذلك الجنس، ويعبر عن ذلك برغبته بأن تتم معاملته ومخاطبته كما تتم معاملة ومخاطبة الجنس الذي يشعر بأنه ينتمي إليه، فيرفض إرتداء

ملابس الجنس الذي تم تعيينه له عند الولادة، ويطالب بمناداته بالإسم الذي اختاره لنفسه بناء علي شعوره بالإنتماء لذلك الجنس.

وعلي الرغم من أن بعض الأطفال قد يظهرون شعورهم بعدم الرضي عن النوع الجندري في سن الرابعة أو أقل، إلا أن الكثير منهم يقوم بكتمان ذلك الشعور، فلا يبدأ بالتعبير عنه إلا عند سن البلوغ أو في مراحل عمرية لاحقة.

فبعض الأطفال يدركون أنهم لا ينتمون للجنس الذي تم تعيينه عند الولادة عند بدء التغييرات الجسدية المصاحبة للبلوغ، فيبدأ الشعور بكراهية الجسد والذي يكون شديدا في بعض الحالات لدرجة قد تصل إلي عدم القدرة علي التعري عند الإستحمام علي سبيل المثال، وأحيانا يصل بهم الأمر إلي إيذاء الذات.(1)

إن الشعور بعدم الرضي عن النوع الجندري أمر مختلف عن السلوكيات الغير متطابقة مع المعايير المجتمعية النمطية للنوع الجندري مثل ارتداء ملابس أقرب للجنس المخالف أو ممارسة نشاطات تعتبر علي الأغلب بأنها مفضلة لدي الجنس المخالف دون الشعور بالإنتماء لذلك الجنس وعدم الرضي عن الجنس المعين عند الولادة.

كما أن عدم الرضي عن النوع الجندري لا يعني بأن الشخص لديه ميول جنسية مثلية.

(3) اضطراب الهوية الجنسية

اشارة

اضطراب الهوية الجندرية أو ما يسمى بالإنجليزية:

(Gender identity disorder) ويعرف اختصارا بـ (GID) وهو تشخيص يطلقه أطباء وعلماء النفس والفيزيولوجيون علي الأشخاص الذين يعانون من حالة اللا إرتياح أو القلق حول نوع الجنس الذي ولدوا به .

المريض صاحب اضطراب الهوية الجنسية او المريضة يحدث لهم عدم الرضا عن هويتهم الجنسية التي ولد به الذكر او ولدت بها الأنثي اي ان الولد يحس انه بنت بداخله لكن خلق بجسم غلط لا ينتمي اليه و لا تتفق

ص: 11

روحه الأنثي مع جسمه الذكر ويبدء هذا السلوك المخالف لجنسه او الاضطراب الجندري في سن الطفولة حيث يلعب الطفل الذكر المصاب به بالعباب اثوية و يلبس ملابس النساء وقد ينجر الي حبه لتجميل نفسه بادوات التجميل النسائية و يسرح شعر راسه و غير ذلك من ما تحبه البنات و لا يفعله الاولاد و من مظاهره لدي الذكور: لبس الفساتين و لعب العرائس ورفض الابتعاد عن ذلك مهما حاول الأبوان مع الرفض الشديد لالعب مع الأولاد واعتبار ذلك خشونة لا يحتملونها.

كما بيدون اهتماما خاصا بما يلبس أخواتهم من ملابس داخلية أو خارجية و أدوات الزينة والموضة وإنتاج دور الأزياء. وقد يتخيل بعضهم أنه سيصبح امرأة عندما يكبر وأن قضيبه المقزز سيختفي و يظهر بدلا منه عضو أنثوي، وأنه سيصبح قادرا علي الحمل و.

و البنات تحس انها ذكر لكن خلقت في جسم ولد و من مظاهره لدي البنات:

ممارسة الألعاب الخشنة وأدوار الذكور، مثل اقتناء المسدسات والابتعاد عن لعب العرائس. بل إن بعض الفتيات قد تدعي أو تتخيل أنه سيظهر لها عضو ذكري، وأنه لن ينمو لها أثناء مثل البنات.

و في هذه الحالة يحاول الشخص ان يعمل سلوكيات الجنس الاخر و يتمثل بها بسلوكيات مختلفة للجنس المخالف بعبارة اخري اضطراب الهوية الجندرية هو توتر شديد ينتاب الشخص او الطفل حول جنسه، و يتبدى في:

● إصراره علي أنه من الجنس الاخر، أو رغبته الملحة في أن يصبح من جنس غير جنسه.

● يظهر هذا الرفض، إما صراحة أو من خلال رفضه التام للتركيب التشريحي لأعضائه التناسلية، وانشغاله بأنشطة الجنس الاخر.

و هذه الحالة ليست قليلة الانتشار كما يتخيل البعض ولكنه صاحبها قد يبقى مختفيا أو يختفي مع ضغط المجتمع. وربما كان سبب تردد الذكور علي العيادة النفسية للعلاج أن المجتمع لا يقبل تخنث الولد كما يقبل خشونة البنت التي يتقبلها المجتمع كمظهر للقوة لا للشذوذ.

وكان يصنف من الامراض النفسية، ثم أزيل التشخيص من قائمة الأمراض العقلية والنفسية.(1)

ص: 12

بشكل عام المجتمع العلمي الدولي اختلف في تسمية هذه الحالة وهل هو مرض او خلل او حالة ناتجة عن الانزعاج و عدم الرضا عن الهوية الجنسية التي خلق فيها و بين هذه المصطلحات فرق كبير عند اطباء علم النفس .

كان يعرف في السابق علي انه مرض نفسي لكن في ديسمبر 2012 رابطة الأطباء النفسيين الأمريكية (American Psychiatric Association) أصدرت نسخة منقحة من كتاب "دليل الأمراض النفسية" DSM-5 بمصطلح جديد للخلل الجنسي و جعلت اسمه (1) (Gender Dysphoria)

اختصارا يعرف بـ (GD) بدلاً من مصطلح Gender Identity Disorder، ومعناها "خلل أو عدم وضوح أو التعاسة الجندرية" بدلاً من "مرض نفسي" و ذلك لانهم يقولون إن التشخيص هذا يُمرض التباين بين الجنسين، ويعزز النموذج الثنائي للجنس، ويمكن أن يؤدي إلي وصم الأفراد المتحولين جنسياً بذوي مرض او خلل نفساني ولذا غيروا اسمه الي حالة عدم الرضا من الهوية الجندرية.

اضطراب الهوية الجندرية هي سلسلة من السلوكيات تتلخص بكون الفرد غير قادر علي مواصلة العيش بالدور الجندري الذي فرض عليه وعين خطأ، ونسبة الانتحار أو السلوكيات المدمرة للذات لمن يعانون من تعاسة الجندر هي الأعلى بين فئات المجتمع علي الاطلاق، حيث تصل إلي 60%.

وتعالج تعاسة الجندر بالتحول الجنسي او ما يسمى باسم تغيير الجنس ايضاً، و هو موافقة الدور الاجتماعي والتعبير الجندري مع الهوية الجندرية، ويسمي الأفراد المغيرون لجنسهم بالترانسكشوال Transsexual، والتي تعني تحويل الجنس، فكلمة sexual تعني الجنسي و Trans تعني العبور وكلمة الترانسيكشوال Transsexual تعني تصحيح وموافقة الجنس مع الجندر. (2)

ص: 13

1- كلمة Dysphoria "ديسفوريا" فهي مشتقة من المصطلح اليوناني "ديسفوروس" وتعني الانزعاج أو الصعوبة، وأيضا عدم الرضي وانعدام الشعور بالراحة. وبالتالي يمكننا تعريف مصطلح "جندر ديسفوريا" علي أنه الشعور بعدم الرضي والانزعاج من النوع الجندري الذي ينتمي له الشخص حسب تصنيف المجتمع له اعتمادا علي جنسه المسجل عند الولادة.

2- انظر : <https://ouo.io/hwVqXt>

حيث يعتقد صاحبه ان فيه تشوه خلقي وان روحه الذكر محبوسة في جسمه الأنثي و العكس بالعكس، وهذا العبور يتم عبر اجراءات علاجية وهي اخذ جرثاات من هرمونات النسائية للرجال و الذكورية للنساء او اجراء عملية جراحية(1) او تأهيل نفسي وممارسة الحياة بالجندر المرغوب العبور إليه.

مع التقدم الطبي اتضح أن هناك ما يسمى ب "الخطوط الجندرية أو الجنسية" بالمخ، هي المسؤولة عن تعريف وشعور المخ بالجندر الذي ينتمي إليه، وهو ما يسمى بالهوية الجندرية، وقد توصل العلماء إلي أن هذه الخطوط تكون مختلفة في هؤلاء المرضي بحيث يشعر الإنسان منذ ولادته أنه ينتمي للجنس المعاكس لجنسه التشريحي.(2)

وتبين أن هذا الاختلاف يرجع إلي اضطراب في الهرمونات التي يتعرض لها الجنين "قبل" الولادة، مما يؤثر علي جيناته، وعليه يؤثر علي الخطوط الجندرية بالمخ، فيبدأ اضطراب الهوية الجندرية.

تبدأ الأعراض بالظهور منذ الولادة، وحيث إنه يختلف سلوك الرضيع الذكر عن الأنثي، فيتبع الرضيع سلوك الجنس المعاكس، ثم تزيد وتتضح الأعراض أثناء الطفولة المبكرة، فيشعر الطفل الذكر مثلا الذي لم يتعد 3 سنوات أنه أنثي، ويسلك سلوك الطفلة الأنثي في مختلف نواحي حياته، بداية من أسلوب اللعب، وحتى طريقة قضاء حاجته.

كان هاري بنجامين اختصاصي في علم الغدد الصماء وتخصص في شؤون تغيير الجنس، كان من أوائل الذين افترضوا عيادات تخصصت في تغيير الجنس للأشخاص من الجنسين.(3)

اسباب اضطراب الهوية الجنسية

و اختلفت المصادر في أسبابه بعضهم قال سببه بيولوجي مثل ايجاد لخبطة في التركيبة الجينية للإنسان و علة هذا الخلل الجيني غير مكتشف الي الان و عدة اخرين قالوا ان البنية الدماغية المتعلقة

ص: 14

1- تعرف بـ: عملية تغيير الجنس أو عملية التحول الجنسي أو عملية عبور الجنس

2- انظر: <https://ouo.io/5eN87L>

3- انظر: <https://ouo.io/ju8aKW>

بالتأثيرات الهرمونية علي الدماغ هي السبب في ايجاده، لانه تاتر في فترة التكوين الجنيني ما قبل الولادة و تعرض مخ الجنين في رحم امه لهرمون الذكورة اذا كان الجنين أنثي او لهرمون الانوثة اذا كان الجنين ذكرا، مما سبب لتغيير مخهم عن بدنهم.

و بعضهم قال ان سببه يرجع إلي البيئة أو التربية فتاثير الاجواء و المحيط في نشأة هوية الشخص امر لا ينكر. و من ارجع سببه الي البيئة أو التربية قال هذه هي العوامل المساعدة أو المهينة لبروز هكذا حالات:

1) تشجيع الوالدين أو صمتهم أو حتي عدم اكتراتهم لسلوك الطفل المغاير لجنسه و مباركتهم له هذا الدور ورضاهم عنه حتي يتمكن و يتأصل فيه شعور الانتماء للجنس الاخر.

2) في أحيان أخرى قد لا يكون لدي الطفل المثل الجيد لمظاهر الرجولة أو حتي أم تعلمه ولو نظريا ما يفعله ويشعر به الرجال في شتي المواقف والأحوال، و تغرس فيه الشعور بالقوة و شدة البأس. و إن توحد الطفل مع والده من الجنس الاخر قد يؤثر في ميوله و تكوين هويته، فالولد اللصيق بأمه بشكل كبير قد ينمو ليصبح أنثوي الهوية أو الميول.

3) وأخيرا فإن وجود ملامح أنثوية لدي الأطفال الذكور قد يجلب لهم التعليقات والتحرشات التي تؤدي لانحراف هويتهم، حيث أن الأذي الجسدي أو الجنسي الذي يقع علي الطفل في سن مبكرة قد يجعله يحلم باختفاء هذا الأذي وزواله لو تحول للجنس الاخر مما يؤثر علي تطور هويته و كذلك مظاهر الخشونة بالنسبة للإناث.

و يرافق هذه الحالة المشاكل المتعلقة بـكره الجسد وعدم الارتياح معه ويكون عقل المصاب بهذا الخلل مشحوناً بتغيير الجسد أو عملية تغيير الجنس الجسدي ليتناسب مع الهوية الجندرية. (1)

الأعراض

يمكن تلخيص العلامات الأساسية لتغاير الهوية الجنسية عند الأطفال بالفقرة التالية:

يظهر الأطفال من سن الثانية، العلامات الأولى لتعاسة الجندر بإظهار عدم راحتهم تجاه الجندر الذي عينوا فيه أو عدم راحتهم تجاه أعضائهم

ص: 15

مثل تفضيل أصدقاء اللعب من غير هويتهم الجنسية، تفضيل الألعاب أو النشاطات أو الملابس التي يعتبرها المجتمع مرتبطة بالنوع الذين يرون أنفسهم ينتمون له.

يظهر الأطفال أحيانا علامات الإكتئاب والتوتر أو العزلة الإجتماعية نتيجة لهذا في بعض الأحيان يقوم الأطفال بإيذاء أنفسهم رغبة في التخلص من أعضائهم التناسلية و يتميز الأطفال متغايري النوع الإجتماعي(1)

عن الأطفال الذين يقومون بلعب دور الجنس الاخر أن الأخيرين لا يظهران علامات عدم السعادة و الإكتئاب أو الرغبة الملحة ليراهم الجميع بالجنس الذين ينتمون له.(2)

أما عند البالغين فتكون الأعراض:

في غالبية الأحيان ونتيجة للضغوط الإجتماعية فإن أعراض تعاسة الجندر ستختفي شكليا عن الأطفال قبل المراهقة وتصبح غير ظاهرة ولكنها تسوء في واقع الأمر حيث يلجأ الطفل حينها إلي كره الذات أو إيذاء الذات أو الإبتحار أو تكوين اضطرابات نفسية مرافقة مثل:

الإضطراب الوجداني ثنائي القطب Bipolar disorder أو إضطراب القلق المزمن chronic anxiety disorder عند القليل قد تظل ظاهرة أيضا.

عند البلوغ غالبا ما تعود مظاهر تعاسة الجندر، حيث تتمثل بكره المظاهر الجنسية الأولية. و يوجد غالبا خيالات مترافقة جنسية مغايرة للجنس البيولوجي الحيوي وعزلة جتماعية والرغبة الملحة بالعيش اجتماعيا كالجنس البيولوجي مع الدور الإجتماعي المقابل.

ما تتميز به العلامات هو أن الشخص يعرف نفسه أنه فعلا من الفئة الجندرية المغايرة لجنسه الظاهر أو الدور الإجتماعي في حال تغير الصفات الجنسية.

ص: 16

1- يقال للهوية الجندرية: النوع الإجتماعي ايضا، لان الجندر هو الأدوار والسلوكيات والأنشطة والصفات المحددة اجتماعيا، بحيث يعتبرها مجتمع ما مناسبة للنساء أو الرجال. اما مصطلح "تغاير النوع الإجتماعي" فهو مصطلح بديل عن "اضطراب الهوية الجندرية" او "تعاسة الجندر" والذي يعني Gender Dysphoria.

2- انظر: <http://www.scientificsaudi.com/ss/7929>

قد تتفاقم الأعراض لتمنع الفرد من ممارسة حياته الطبيعية والتواصل الاجتماعي مع العالم، وترقي إلي نشوء اضطرابات نفسية مرافقة، وربما تقود إلي الانتحار.

الجدير بالذكر أن المصابين بتعاسة الجندر من الفئات الأعلى في نسب الإنتحار أو الإقدام عليه مقارنة بالمقياس، حيث تصل إلي 6 او 9 مرات ضعف المعدل الطبيعي مما يتفوق علي من يشخصون بالاضطراب الوجداني ثنائي القطب أحيانا.(1)

علاجه

طبعاً تغاير النوع الاجتماعي(2)

ليس مرتبطاً بالميل الجنسي ولا بالعروض الفنية التي يلعب بها الشخص دور الجنس الاخر أو ما شابههما. الأشخاص المتغايري النوع الاجتماعي لهم هوية جنسية غير متوافقة مع الجنس والدور الاجتماعي الذين عينوا فيه، وعدم التوافق هذا هو ما يسبب الأعراض لهم.

بالتالي لتخليصهم من تلك المعاناة، المجتمع هو المسئول الأول، فحالة الجندر 90% منها متعلقة بالمجتمع. قد يتدخل الطب لمساعدتهم أيضاً علي التخلص من عدم التوافق بالعلاج الهرموني والجراحي حيث تجري عمليات موافقة الجندر:

Sex reassignment بعد فترة من العلاج الهرموني وذلك لموافقة الصفات الجنسية الأولية(3)

والثانوية للفرد مع هويته الجنسية.

ويقوم الطب النفسي بمساعدة الفرد علي التغلب علي المصاعب اليومية بسبب المجتمع والتأقلم علي الدور الاجتماعي وفهم الذات. الجدير بالذكر أن هذه التدخلات الطبية لا تجري بشكل اعتباطي كما يظن الكثيرون بل يوجد في المراجع أسس علمية للقيام بها. وبالفعل

ص: 17

1- انظر: <http://www.scientificsaudi.com/ss/7929>

2- يقال للهوية الجندرية: النوع الاجتماعي ايضاً، لان الجندر هو الأدوار والسلوكيات والأنشطة والصفات المحددة اجتماعياً، بحيث يعتبرها مجتمع ما مناسبة للنساء أو الرجال. اما مصطلح "تغاير النوع الاجتماعي" فهو مصطلح بديل عن "اضطراب الهوية الجندرية" او "تعاسة الجندر" و تعاسة الجندر هو

ترجمة حرفية لـ: Gender Dysphoria.

3- وهي قبل اخذ الهرمون

تنجح تلك العلاجات بنسبة كبيرة في القضاء علي أغلب أعراض تعاسة الجندر و تنخفض نسب الإبتحار بينهم.(1)

4) ما هي عملية تحويل الجنس؟

عمليات موافقة الجندر أو عملية تحويل الجنس (أو تغيير الجنس أو التحول الجنسي) تساعد المريض عبر تغيير جنسه البيولوجي في الحصول علي المظهر الجسدي الذي يوافق هويته الجنسية، وتبعاً لكونها عملية تحويل جنس من أنثي إلي ذكر أو عملية تحويل جنس من ذكر إلي أنثي فإن هذه العملية يمكن أن تأخذ عدة أشكال بما في ذلك العملية العلوية والعملية السفلية، ومع أن بعض خطوات هذه العملية جوهرية في الحصول علي تحويل مرض إلا أن بعضها الآخر اختياري ويعود لرغبة المريض.

جراحة التحول الجنسي من ذكر إلي أنثي:

إن عملية تغيير الجنس من ذكر إلي أنثي هي عملية تهدف إلي تغيير المظهر البدني الذكري لدي الأشخاص الذين لديهم هوية جنسية ذهنية علي أنهم إناث، وهذه العملية أكثر شيوعاً من عملية تحويل الجنس من أنثي إلي ذكر.

بالإضافة إلي العمليات العلوية والسفلية فقد يرغب المتحولون جنسياً بإجراء عملية إعطاء ملامح أنثوية للوجه أو عملية التخلص من تفاحة ادم(2)

أو عملية تحويل الصوت إلي صوت أنثوي.

بالنسبة إلي الذكور البيولوجيين، تنطوي الجراحة علي إزالة جزء من القضيب والخصيتين، وخلق مهبل اصطناعي. والجزء الذي يترك من القضيب يعمل بمنزلة البظر، وهذا الجزء المتبقي يكون حساساً جنسياً، ويجعل النشوة ممكنة.

أما بالنسبة إلي الإناث البيولوجيات، فتتطوي الجراحة علي إزالة الثديين "استئصال الثديين"، والأجهزة التناسلية الداخلية "الرحم والمبيضين" أحياناً، وإغلاق المهبل، وخلق قضيب اصطناعي.

ص: 18

1- انظر: <http://www.scientificsaudi.com/ss/7929>

2- تطلق اسم تفاحة ادم علي الجزء الظاهر والبارز في مقدمة رقبة الرجال، والمعروفة في بعض البلدان باسم جوزة الحلق، أو الحرقدة.

علي الرغم من أن المتحولين جنسيا الذين خضعوا لجراحة تغيير الجنس لا يمكن أن ينجبوا، لكن اغلبهم قادرين علي إقامة علاقات جنسية مرضية.

هذا مختصر العملية لتغيير الجنس اما اذا اردنا ان نفضل فيه قالوا اهل الطب ان هذه العملية تتكون من عدة عمليات جراحية وهي كالاتي:

العملية العلوية للتحويل الجنسي من ذكر إلي أنثي: بعد العلاج الهرموني سيجد معظم المتحولين الأنثويين أن صدورهم قد بدأت تكبر، ومع هذا فإن بعض المرضى يرغبون بإجراء تكبير الثدي من أجل تحسين هذا الأثر والحصول علي جسم أكثر أنوثة.

العملية السفلية لتغيير الجنس من ذكر إلي أنثي: عادة ما يناقش الجراح مختلف الخيارات من أجل العملية السفلية لتحويل الجنس من ذكر إلي أنثي بناء علي حالته العامة وعلي التغييرات المرغوبة منه، وكجزء من علاج المتحولين الأنثويين فإن عملية التحويل الجنسي من ذكر إلي أنثي عادة ما تتضمن خطوتين أساسيتين:

استئصال الخصيتين: هي العملية الجراحية التي يتم فيها إزالة الخصيتين وهذه الحالة يطلق عليها اسم الإخصاء.

جراحة المهبل التجميلية: وهي بناء المهبل عبر واحدة من ثلاث تقنيات جراحية أساسية: قلب جلد العضو الذكري ورأب المهبل المستقيمي وقلب الجلد (غير جلد العضو الذكري)، عادة ما تتم جراحة المهبل التجميلي في نفس الوقت مع عملية استئصال الخصيتين.

جراحة التحويل الجنسي من أنثي إلي ذكر:

تعرف هذه العملية أيضا باسم إعطاء المظهر الذكوري وهي جزء من علاج اضطراب الهوية الجنسية لدي المتحولين جنسيا ذوي الهوية الجنسية الذكورية، وبإمكان هذه العملية أن تؤدي إلي توافق بين مظهرهم البدني وبين هويتهم الجنسية الحقيقية.

العملية العلوية للتحويل الجنسي من أنثي إلي ذكر:

وتدعي هذه العملية أيضا باسم إعادة بناء الصدر الذكوري، وهي عملية من أجل المتحولين الجنسيين الذكورين وتتضمن طيفا من العمليات من أجل إزالة أنسجة الثدي وإعطاء مظهر ذكوري للصدر، هذه العملية تشبه كثيرا عملية تصغير الثدي.

العملية السفلية لتغيير الجنس من أنثي إلي ذكر:

فيما يلي بعض الإجراءات الأساسية التي تدخل في عملية تحويل

الجنس من أنثي إلي ذكر:

استئصال الرحم أو استئصال المبايض: وهي عملية جراحية من أجل استئصال الرحم أو أحد المبيضين أو كليهما، وعادة ما تكون هذه الخطوة مطلوبة قبل إجراء عملية استئصال المهبل.

استئصال المهبل: وهي العملية التي تتم فيها إزالة أنسجة المهبل.

إنشاء القضيب أو رأب القضيب: وهي عملية من أجل بناء قضيب ذكري أثناء تحويل الجنس من أنثي إلي ذكر، ويمكن إجراء تقنيات مختلفة للحصول علي النتائج المرغوبة، وأحيانا يكون تطعيم الجلد أو الأنسجة جزءا من هذه العملية.

رأب الصفن: وهي عملية من أجل إنشاء جيب جلدي ليحتوي غرسات الخصيتين، وغالبا ما يتم إجراء هذه العملية في نفس وقت إجراء عملية إنشاء القضيب أو رأب القضيب. (1)

وغالبا ما يرافق هذه الاجرائات إجراء عمليات تجميلية تحسن من مظهر الشخص وتجعل تأقلمه مع أقرانه أسهل وتقلل الضغط النفسي والاجتماعي الذي يصاحب به هذا الشخص.

هذا وبعض الاطباء يعارضون اجراء عملية تغيير الجنس وقالوا انه يجب التعامل مع التوتر والاكتئاب والأفكار الانتحارية وتلك المتعلقة بالصورة الذاتية و العمل علي قبول النفس، واسترداد الانتماء للجنس الطبيعي المحدد جينيا وهورمونيا من خلال برنامج علاج معرفي سلوكي (2)

جاد هي افضل حل.

فحتي الراغبين في التغيير لا- يمكن أن ينطلقوا من نقطة غيرها، والذين تخطوا هذه المسألة كانت النتائج معهم غير مبشرة و يجب عليه اكتساب مهارات التعامل مع الاخر والمثل بشكل صحي.

لان ما لم يكن هناك مسببات بيولوجية قاطعة فإن التدخل الجراحي او الهورموني ليس هو الحل الأمثل، بل يري كثير من خبراء الطب النفسي ومنهم الدكتور "بول ماكهوغ" رئيس قسم الطب النفسي بمستشفى جون هوبكنز، أن تحويل الجنس أمر غير ممكن، وأن

ص: 20

1- انظر: <https://ouo.io/HYok3j>

2- العلاج المعرفي السلوكي هو طريقة علاجية تعتمد علي الحديث بين المريض والمعالج، وذلك بهدف التغلب علي المشاكل عن طريق تغيير طريقة التفكير والتصرف.

التحويل هو عملية تشويه طويلة الأمد.

بل يرى أن مضطربي الهوية الجنسية هم مماثلون للمصابين بفقدان الشهية العصبي Anorexia Nervosa حيث يعتقد الفرد أنه بدين في حين أنه بالغ النحافة، وأن العلاج الحقيقي هو الدعم النفسي من مختصين لاستعادة انتمائهم لجنسهم الطبيعي، وأن الدراسات تشير إلى أن عمليات التحويل ترضي العملاء إلا أنها لا تحدث تغييرا يذكر في المعاناة النفسية والاجتماعية، بل يرى أن التدخل الهرموني للأطفال مضطربي الهوية لتيسير عمليات التحويل بعد ذلك هي نوع من "الإساءة للأطفال Child abuse" إذ إن الدراسات تشير إلى أن 80% منهم قد تجاوزوا هذا الاضطراب تلقائيا.

وهذه العملية مع ما فيها من المشاق والصعوبات التي تصاحب معها وجع و ألم شديد لا يتحمل عادة خصوصا وان المغيرين لجنسهم غالبا هم من الشباب و يتركونهم اهلهم لما يرونه عليهم من شذوذ و تغيير لطبيعتهم لكن مع ذلك المتحولين جنسيا يتحملون عملية تغيير الجنس لغرض وحيد، وهو أن يكونوا قادرين علي الممارسة الجنسية كجنس اخر.

وإن رضا شعورهم الداخلي بالهوية الجنسية من تطابق جنسهم الروحي(1) مع بدنهم البيولوجي هو الدافع الاصلي لهم. ولا يخفي ان مخالفت الاهل لتغيير جنس اولادهم لا يرتبط بالدين فنري حتي في الدول التي لا يعتقدون بدين إلهي و انما يسرون حياتهم علي معتقدات بشرية لا يرضون بتغيير جنس اولادهم او صاحب الجنس الطبيعي اقصد الاناث او الذكور الاصليين لا يتقبلون المغيير لجنسه بسهولة و رحابة صدر و قد يتعرض المغيير للاذية البدنية او النفسية من أقرانه الطبيعيين و هذا ناشئ عن حب البشر لتقاليده و اصوله و يعتبرون تقاليدهم و اصولهم جزء من هويتهم التي يجب ان تنقل الي الجيل الاخر و من هذه التقاليد حفظ الهوية البشرية الانسانية التي بنيت علي توالد و التناسل و حفظ الانسان لجنسه الاولي.

ثانيا: حالات ثنائية الجنس البيولوجي

اشارة

ثنائية الجنس البيولوجي أو البين جنسية أو الإترسكس بالإنجليزية:

ص: 21

1- اي ما يعتقدونه انهم عليه من الذكور و الانوثة

Intersex هي حالة الشخص الذي ولد بجنس وسط ، أي بين ما يعد معيارا للذكورة والأنوثة.

هي حالات يولد فيها أشخاص بأعضاء جنسية مختلطة وهرمونات وكروموسومات بين المؤنث و المذكر.

يطلق علي ثنائي الجنس لفظ "الخنثي" و يولد الخنثي او ثنائي الجنس البيولوجي بخصائص جنسية مختلفة و هي حالة وراثية نادرة يولد فيها الشخص بأنسجة تناسلية ذكورية وأنثوية معاً.

منذ بداية تكوين الجنين في الرحم، يبدأ تطور أحد الأجهزة التناسلية علي حساب الجهاز الآخر، تكون الأعضاء التناسلية عند هؤلاء مبهمة الشكل عند الولادة، كانتفاخ شفرات الفرج لتبدو كالخصيتين، أو تضخم البظر ليبدو كالقضييب. في هذه الحالة الأعضاء التناسلية للشخص، والغدد التناسلية، والأنماط الكروموسومية لا تتوافق مع التصورات المعروفة لجسد الذكر أو الأنثي.

غالبا ما يطلق في الاصطلاح العلمي علي الأشخاص الخنثي لفظ "ثنائي الجنس" بالإنجليزية: Inter-sexuality، كما تستخدم أحيانا عبارة "ثنائية الجنس البيولوجي" أو "الجنس الثالث" أو "الإنترسكس" أو "بين الجنسي" أو "الجنس البيني" أي بين ما يعد معيارا للذكورة والأنوثة للتعبير عنهم. أكثر الخرائط الجينية شيوعاً في حالة الخنثي هي 46 xx، مع وجود طفرات معينة.

كما أن لهذه الحالة عدة خرائط جينية محتملة أخرى مثل 46 xx/xy أو 46xx46/xxxy أو وجود 46xx46/xy مع وجود الطفرة الجينية SRY.

و يعتمد شكل الأعضاء التناسلية عندهم علي كمية هرمون التستوستيرون الذي تعرضوا له بين الأسبوع الثامن والأسبوع السادس عشر من الحمل.

فإذا كانت كمية الهرمون كبيرة، كان من الممكن أن تبدو الأعضاء التناسلية، كأعضاء ذكورية طبيعية، وإذا كانت قليلة أو معدومة، تظهر علي شكل أعضاء أنثوية طبيعية.

قد يكون السبب انقسام البويضة قبل الإخصاب إلي بويضتين، ومن ثم تلقيح كل واحدة منها بحيوان منوي، ذكري مرة وأنثوي في الاخرى، ومن ثم تعاود البويضتان الاندماج قبل بدء تطور نمو الجنين.

كما قد يتم تلقيح البويضة بحيوانين منويين دفعة واحدة، فينتج تمثيل

جيني ذكري وأثوي معاً. الاحتمال الثالث هو إنتاج الجهاز التناسلي للمرأة لبويضتين في نفس الوقت، ومن ثم تلقيح البويضتين بحيوانين منويين مختلفين، يتبع ذلك اندماج البويضتين المخصبتين. إذا احتوت إحدى البويضتين علي جنين ذكر، واحتوت الأخرى علي جنين أنثي، يكون المولود ثنائي الجنس الحقيقي.

في بعض حالات ثنائية الجنس البيولوجي تكون سمات ثنائية الجنس واضحة عند الميلاد، وفي حالات أخرى لا تظهر إلا عند البلوغ.

وبعض اختلافات ثنائية الجنس الكروموسومية قد لا تظهر علي الإطلاق و تبقى تحت الجلد. ويقول الخبراء ان 0.05 في المائة من السكان يولدون حاملين لسمات ثنائية الجنس. (1)

وتتعلق ثنائية الجنس بخصائص جنسية بيولوجية، وهي لا تآثر علي الميل الجنسي عند الشخص و ليست سببا للمثلية و لا تآثر علي الهوية الجندرية للشخص.

و هنا يكون الفرق بين الخنثي و الترانس سكشوال حيث الاول لا يؤثر علي الميل الجنسي و انما في هذه مثلا اذا كانت بنت تشعر انها بنت و تميل الي انها بنت و لها أعضاء جنسية خاصة بالمرأة في جسمها مثل الرحم و المبيض و المهبل و لكن لها شئ زائد فوق الفرج يشبه قضيب الرجال و هو شبيه بالزائدة الخلقية و لكن في حالة الترانس سكشوال الشخص ولدا ذكر فقط او أنثي فقط لكنه له ميول تختلف عن واقعه جسده و يعتبر روحه مخالفة لخلقة جسده.

ويختلف مرض الخنثة أو الإترسكس عن كل من:

1) تغيير الجنس أو اشتهاة تغيير الجنس أو التحول الجنسي Transsexual:

الشخص المتحول جنسيا هو الشخص الذي يكون جسمانيا إما ذكرا أو أنثي بشكل واضح، لكنه يشعر بأن جسمه غريب بالنسبة له وأنه ينتمي إلي الجنس الآخر .

غالبا ما يعاني هؤلاء الأشخاص من هذا التناقض ويريدون تقرب أجسامهم من الجنس الذي يشعرون بالإنتماء اليه لذلك يقومون بإجراء عمليات جراحية أو أخذ هرمونات يستطيعون من خلالها تغيير

ص: 23

كما يغير الكثير منهم اسماءهم ووثائقهم الرسمية مثل بطاقة الهوية ومن ثم يشعرون بالإرتياح في أجسامهم التي يرونها مناسبة لهم بعد التغيير.

يمكن أن تختلف التوجهات الجنسية للمتحولين جنسيا من شخص إلي اخر كما يمكن أن يكون لديهم أطفال.

(2) المثلية الجنسية Homosexuality:

هي توجه جنسي يتسم بالإنجذاب الشعوري الرومانسي والجنسي بين أشخاص من نفس الجنس.

وقد تعتبر المثلية هوية جنسية يشعر بها الإنسان بناء علي هذه الميول والتصرفات المصاحبة لها، الذكر ذو الميول المثلية يلقب مثليا أو مثلي الجنس أو بالمصطلح المعروف لوطي، بينما الأنثي ذات الميول الجنسية المثلية تلقب مثلية الجنس أو سحاقية.

فالمثلية بالإضافة إلي المغايرة وازدواجية الميول الجنسية هي التصنيفات الرئيسية الثلاث للميول الجنسية عند البشر.

فالذي ينجذب للجنس الاخر يلقب "سويا او مغايرا" بينما الذي ينجذب للجنسين يدعي مزدوج الميول الجنسية.

فالتعريف العام للمثلي جنسيا هو الذي ينجذب بشكل أساسي إلي أشخاص يماثلونه في نوع جنسه، وقد ينجذب بصورة ضئيلة أو معدومة إلي الجنس الاخر وليس من الضروري أن يعبر الشخص عن ميوله الجنسية من خلال ممارسة الجنس فعليا.

الخنثي في رأي الفقهاء والاطباء

رأي الفقهاء: يقسم الفقهاء حالات الخنثي إلي نوعين:

اولا الخنثي غير المُشكِل: وهو الذي عنده ما للجنس الاخر مثلا امرأة لها لحمة زائدة فوق فرجها لكن هذه اللحمة غير فعالة او رجل عنده فتحة تحت قصيبه تشبه الفرج لكن ليست لها فعاليته ففي هذه الحالة التي تكون فيه علامات الذكورة في مورد الرجل أو الأنوثة في مورد المرأة واضحة بينة فيعلم أنه رجل أو امرأة و يعامل علي أساسه.

ثانيا الخنثي المُشكِل: وهو الذي تختلط فيه علامات الذكورة والأنوثة فلا يعلم إن كان رجلا أو امرأة، وحيث أطلق لفظ الخنثي في كتب الفقه القديمة فإنه يراد به الخنثي المشكل.

وهو نوعان: نوع له التان اي الفرج و الذكر، و نوع ليس له الة بل

ثقب يبول منه، وغالبا ما يتعذر الحكم علي الخنثي المشكل قبل البلوغ: هل يعتبر ذكرا أم أنثي؟

فذهبوا في الفقه إلي أنه قبل البلوغ يحكم عليه من حيث يبول، فإن كانت له التان فبال من الذكر فهو غلام، وإن بال من الفرج فهو أنثي، أما بعد البلوغ فيتبين أمره بعلامات البلوغ نفسها، فإن أمني اعتبر ذكرا، وأما إن ظهر له شدي ونزل منه لبن و حاض فهو أنثي، فإن حصل الحمل والولادة فهما أيضا دليلان علي الأنوثة. (1)

رأي الطب: قسم أهل الطب الخنوثة الي نوعين، وهذا التقسيم علي أساس التكوين العضوي الداخلي للغدد الجنسية، ولهذا قالوا بوجود نوعين من الخنوثة:

(1) الخنثي الحقيقية: وهي التي تجمع في أجهزتها الخصية والمبيض في الوقت نفسه، وهذه الحالة نادرة جدا.

(2) الخنثي الكاذبة: التي تكون فيها الغدد التناسلية من الجنس نفسه اي إما مبيض وإما خصي وتكون الأعضاء التناسلية الظاهرة مخالفة لجنس الغدد التناسلية التي في الداخل، وهذه الحالة ليست نادرة فهي توجد بنسبة مولود واحد من كل 25 ألف ولادة. (2)

و تنقسم هذه الحالة الي:

اولا: خنثي كاذبة أصلها أنثي وظاهرها ذكر:

وهذه الحالة تكون في الأصل أنثي بناء علي الكرومات(3)

أي XX وعلي مستوي الغدة التناسلية عندها "مبيض" ولكن الأعضاء التناسلية الظاهرة تشبه أعضاء الذكر، وذلك بنمو البظر نموا كبيرا حتي أنه

ص: 25

1- انظر موقع: مدرسة الفقاهة، درس: الشيخ مصطفي الاشرفي الشاهرودي، تاريخ: 29/89/11: <https://ouo.io/ng4rmlH>

2- نفس المصدر

3- "الكروموزوم" او "الكروموسوم": Chromosome جمع الكروموزومات او كروموسومات، وهي كلمة يونانية مكونة من شقين: "كروم" وتعني لون أو صبغة، "وسوم" وتعني جسم، ومعناها الجسيمات التي يمكن أن تأخذ لونا معينا، وتم ترجمتها بالصبغيات، وهي أجسام خيطية توجد في نواة الخلية الحية، تحمل المادة الوراثية التي تحتوي علي الجينات التي تحدد الصفات المميزة للإنسان، وتتكون من البروتينات، والأحماض النووية، وهي نوعان: كروموسومات جسدية، وكروموسومات جنسية. ينظر: الوراثة والإنسان، محمد الربيعي، ص 14

يشبه القضيبي ويلتحم الشفران الكبيران مما يجعلهما يشبهان كيس الصفن(1) وتحدث هذه الحالة نتيجة إفراز هرمون الذكورة من الغدة الكظرية فوق الكلية لذلك يتجه خط سير الأعضاء التناسلية نحو الذكورة، وكذلك تحدث نتيجة لأخذ الأم لهرمون الذكورة أو البروجسترون لأي سبب من الأسباب.(2)
ثانيا: خنثي كاذبة أصلها ذكر وظاهرها أنثي:

وهذه الحالة تكون في الأصل ذكرا بناء علي مستوى الصبغيات أي XY وعلي مستوى الغدة التناسلية " خصية " ولكن الأعضاء التناسلية الظاهرة تكون علي شكل أعضاء الأنثي، وتحدث هذه الحالة نتيجة لعدة أسباب:

* أن الأعضاء التناسلية ورغم وجود الخصية، لديها مناعة لهرمون الذكورة التستوستيرون وبالتالي لا تتأثر لفعله فتظهر الأعضاء علي شكل أعضاء أنثي.
* حدوث نشاط هرموني في الغدة الكظرية. وينتج هذا عن ورم نادر وخبث في الغالب في الغدة الكظرية، وتفرز فيه الغدة الكظرية زيادة في هرمون الأنوثة الأوستروجين.

* أخذ الأم لهرمونات الأنوثة، خاصة في أول ثلاثة أشهر من الحمل.

ومن ما مر عرفت الفرق بين فئة "الخنثي" و اصحاب "إضطراب الهوية الجنسية" واما محل الاشتراك بين هذه الفئتين ان الخنثي ايضا قد تجري عمليات جراحية علي اعضائها التناسلية الزائدة اي ان الخنثي الذي يثبت انه امراة يزيل اللحمية الزائدة التي تشبه القضيبي و لكن يوجد فرق بين العملية التي تجريها الخنثي و اصحاب "إضطراب الهوية الجنسية" .

وهي ان عملية الخنثي يقال لها تصحيح جنسي وعملية فئة "إضطراب الهوية الجنسية" يقال لها التغيير الجنسي او التحويل الجنسي وقيل ان هناك فرق بين المصحح و المحول او المغير، فالمصحح: مصطلح ينطبق علي الخنثي الذي تجري عملية استئصال للجهاز التناسلي الزائد

ص: 26

1- كيس الصفن هو محل نزول الخصيتين

2- انظر: <https://ouo.io/0ecMC5>

و هم أولئك الذين يعانون من تشويه خلقي في الأعضاء التناسلية، أي أن يكون لديهم جهازان تناسليان في ان واحد أو يكون هناك جهاز مضمور وبحاجة إلي إظهاره، أو تكون كروموسومات الشخص ذكرية، في حين أن مظهره الخارجي أنثوي أو العكس، هنا يحتاجون تدخل طبي للتصحيح .

ولكن المحول او المغيير: مصطلح ينطبق علي اصحاب "إضطراب الهوية الجنسية" وهم الذين ليس هناك أي خلل خلقي بهم، بل حالة سلوكية أو نفسية تعتري الفرد لأسباب مختلفة، سواء كانت بيئية أو تربوية وما إلي ذلك تدعوه الي تغيير جنسه.

و اجاز اغلب العلماء تصحيح الجنس للخنثي خلافا للتحويل في فئة الترنس سكشوال و ستري ان اغلبهم لم يجيزوه، قال الشيخ السبحاني(1) في

ذلك:(2)

«القسم الثالث: من له التان لكن تترجح إحدي الالتين علي الأخرى من كان له التان و تترجح أحدي الالتين علي الأخرى و لو من جهة نزول البول، أو سائر العلامات، أو دلت الاختبارات الطبيعية (آزمایش هایبی که روی او انجام می گیرد)(3)علي هويته الواقعية، فالتغيير فيه ليس تغيير الجنس و لا- تغييرا في الجنس، بل كشافا عن جنسه الواقعي، و هو هويته الحقيقية حيث إن إجراء العملية الجراحية يرفع الستر عن واقعه و أنه رجل واقعا، أو امرأة كذلك، و إن عاش برهة في الإبهام، و هذا ما يسمي في الفقه بالخنثي غير المشكلة.

إن إجراء التبديل في هذا النوع جائز شرعا و راجح عقلا، حيث

ص: 27

1- الشيخ جعفر بن محمد حسين السبحاني التبريزي. مرجع شيعي إيراني معاصر له بروز واضح في مجالات الكلام والتفسير والفلسفة، وهو مؤسس مؤسسة الإمام الصادق (عليه السلام) والمشرف عليها، وهي من المؤسسات الثقافية والإسلامية في مدينة قم-إيران.

2- انظر: موقع: "مدرسة فقهاء" عنوان: " درس خارج فقه، آيت الله سبحاني " ملقي في تاريخ: <https://ouo.io/RVN0qg96/10/04>

3- عبارة توضيحية بالفارسية

هاري بنجامين اختصاصي في علم الغدد الصماء وتخصص في شؤون تغيير الجنس و هو من أوائل من افتتحوا عيادات تخصصت في تغيير الجنس للأشخاص من الجنسين.

و الجدير بالذكر ان مصطلح مُشتهي لبسة الجنس الآخر transvestit استحدث في بدايات القرن العشرين، لكن هذه الظاهرة لم تكن جديدة وقد أشير إليه في الكتب القديمة تحت عنوان المخنثين.

بينما اضطراب الهوية الجنسية (Gender identity disorder) يختلف عن مشتهي لبسة الجنس الآخر كما قلنا و لا باس باعادة تعريف اضطراب الهوية الجنسية وهو تشخيص يطلقه أطباء وعلماء النفس و الفزيولوجيون علي الأشخاص الذين يعانون من حالة من اللا إرتياح أو القلق حول نوع الجنس الذي ولدوا به.

يصف هذا التشخيص المشاكل المتعلقة بكره الجسد وعدم الإرتياح معه، ويكون عقل المصاب بهذا الخلل مشحونا بتغيير الجسد أو عملية تغيير الجنس الجسدي ليتناسب مع الهوية الجنسية.

و من ما مر عرفت الفرق بين فئة "مشتهية لبسة الجنس الآخر" و اصحاب "اضطراب الهوية الجنسية" و انما ذكرنا ذلك حتي لا تختلط عليك المفاهيم و الصنوف المختلفة.

الفصل الثاني: القائلين بجواز تغيير الجنس و أدلتهم

إشارة

ص: 30

لابد من عرض و مناقشة آراء علماء الاسلام و الفقهاء من الفريقين اي الشيعة و السنة مع التفصيل و نقل كامل كلامهم، لانهم اتجهوا الي اتجاهين.

الاتجاه الاول ذهب الي القول بتحريم اجراء عملية تغيير الجنس و هو الراي السائد و قول اكثر العلماء، و لم يخالفهم الا القليل من العلماء خصوصا بين فقهاء اهل السنة فان هذا هو رأي الجمهور عندهم حيث قال الربيعي: "انه المجمع عليه و لا يلتفت الي قول المخالف".⁽¹⁾

و من قال بتحريم هذه العملية بين اهل السنة هم: "المجمع الفقهي الاسلامي بمكة المكرمة" و "اللجنة الدائمة للافتاء بمجمع فقهاء الشريعة بامريكا" و المفتي السابق لمصر "الشيخ علي جمعة" و غيرهم.

و قسم اخر من علماء المسلمين افتوا بالجواز المطلق⁽²⁾

و من ذهب الي هذا القول "السيد الخميني" من الشيعة و بعضهم قال بالجواز اذا قرره الاطباء علاجا للمضطرين في الهوية الجنسية و ذهب الي هذا القول "الشيخ فيصل المولوي" و "الشيخ محمد سيد طنطاوي" كما هو معروف عنه .

و هذا القول للشيخ محمد سيد طنطاوي يتناقل في المواقع لكن لم نجد له مصدرا معتمدا فمثلا جاء في مقال كتبه القانونية "أمل عبد الهادي مسعود" في موقع سانا تحت عنوان: "الآثار القانونية لتغيير الجنس" منشور في تاريخ 08/06/2014 جاء ما نصه:

«وقد أفتي مفتي الديار المصرية محمد سيد طنطاوي بعدم جواز إجراء جراحة تغيير النوع من ذكر إلى أنثى أو العكس، لمجرد الرغبة في ذلك، وأن جراحة التحويل لا تجوز إلا للضرورة وبشرط أن يري الأطباء الموثوق بهم وجود دواع خلقية في جسد الشخص تستدعي هذه الجراحة وفي هذه الحالة يجوز إجراء

ص: 31

1- نقلا عن: "حكم تحويل الجنس، دراسة تقويمية في ضوء مقاصد الشريعة" لـ: مصطفى بن محمد جبري شمس الدين وفرحان بن هسمادي، ص 53

2- اي اذا قرره الاطباء كعلاج للمضطرين في الهوية الجنسية او لا كمثل شخص يريد ان يغير جنسه و ان لم يكن فيه اضطراب في الهوية الجنسية

الجراحة ويعتبر تداويا مشروعاً من علة جسمية وهذا هو رأي شيخ الأزهر جاد الحق علي جاد. (1)

أدلة الجواز

إشارة

نبحث هنا الأدلة التي تمسك بها العلماء المجوزون لتغيير الجنس البشري وهي كالآتي:

أولاً: الإضطرار

الإضطرار والضرورة وردت في القرآن الكريم بكل مشتقاتها عدة مرات كقوله تعالى: (وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرُّتُمْ إِلَيْهِ) (2)

وقوله تعالى: (فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ) (3)

وقوله تعالى: (فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَحْمَصَةٍ غَيْرٍ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ) (4) وقوله تعالى: (فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ) (5).

والإضطرار هو ما يحصل إذا لم نتجنبه الموت أو المرض أو العجز عن الواجبات قال الفيومي: (6) «اضطره: بمعنى ألجأه إليه وليس له منه بد والضرورة اسم من الاضطرار».

وقال ابن منظور: (7) «و

الاضطرار: الاحتياج إلي الشيء، وقد اضطره إليه أمر والاسم الضرة».

جاء في كتاب "نظرية الضرورة الشرعية" للأستاذ وهبة الزحيلي: (8)

«أن يطرأ علي الإنسان حالة من الخطر أو المشقة الشديدة بحيث يخاف حدوث ضرر أو أذى بالنفس أو بالعضو أو بالعرض أو

ص: 32

1- انظر: <http://www.sns.sy/ar/node/49958>

2- الأنعام: 119

3- البقرة: 173

4- المائدة: 3

5- الأنعام: 145

6- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، ج 2، ص 360

7- لسان العرب، ج 4، ص: 483

8- نظرية الضرورة الشرعية، وهبة الزحيلي، ص 67 - 68

بالعقل أو بالمال وتوابعها، ويتعين حينئذ ارتكاب الحرام أو ترك الواجب أو تأخيره عن وقته دفعا للضرر عنه في غالب ظنه ضمن قيود الشرع»(1)

ومن الأشياء التي تترتب ارتفاع التكليف لاجل الإضرار هو الأثم فان المسلم اذا عمل عملا بالاضطرار، لا يكون أثما علي فعله الاضطراري وبالنتيجة لا يكون مستحقا للعذاب الاخروي.

يستفاد ذلك من عدة أدلة دينية كحديث الرفع (رفع ما اضطرروا إليه) الذي معناه رفع المؤاخذه. (2)

ص: 33

1- وقال نزيه حماد: (معجم المصطلحات المالية والاقتصادية في لغة الفقهاء، ص: 288) «الضرورة في اللغة: اسم من الاضطرار، وهو الإكراه والإلجاء. أما في الاصطلاح الفقهي: فهي الحالة الملجئة لاقتراف الممنوع، أو ترك فعل المطلوب، بحيث يغلب علي ظن المكلف أنه إن لم يرتكب المحذور هلك أو لحقه ضرر جسيم يبدنه أو ماله أو عرضه، مما يجعله فاقد الرضا بما يأتي، وإن اختاره لمفسدته المرجوحة. وقد جعل الشرع هذه الحالة الاستثنائية رافعة للحكم التكليفي الأصلي بطلب الفعل أو الترك، قال تعالي: (وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ مَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ إِلَّا مَا اضْطُرُّرْتُمْ إِلَيْهِ) [الأنعام: 119]، (فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ) [البقرة: 173]، وعلي ذلك جاء في القواعد الفقهية: الضرورات تبيح المحظورات و ما أبيع للضرورة يقدر بقدرها».

2- حديث الرفع هو ما روي في كتاب الكافي للكليني عن رسول الله (ص): (الكافي، ج 4، ص 289) «الحسين بن محمد، عن محمد بن أحمد النهدي رفعه عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: قال رسول الله (ص): وضع عن أمتي تسع خصال: الخطأ، والنسيان، و ما لا يعلمون، و ما لا يطيقون، و ما اضطرروا إليه، و ما استكروهوا عليه، و الطيرة و الوسوسة في التفكير في الخلق، و الحسد ما لم يظهر بلسان أو يد» روي ايضا في كتاب: التوحيد للصدوق، ص 353، ح 24، و الخصال للصدوق، ص 417، باب التسعة، ح 9، بسند آخر. الاختصاص للمفيد، ص 31، مرسلا، إلي قوله: «و ما استكروهوا عليه»، تحف العقول لابن شعبة الحراني، ص 50، عن النبي (ص)، روي مع اختلاف يسير في كل هذه الكتب. و روي في كتاب الوافي للفيض الكاشاني، ج 5، ص 1085، ح 3604، الوسائل للحر العاملي، ج 15، ص 370، ح 20771، البحار للمجلسي، ج 2، ص 280، ذيل ح 47. و الطيرة - بفتح الياء - هي الشاؤم بالشيء. فنفاه الشرع و أبطله و نهى عنه، و أخبر أنه ليس له تأثير في جلب نفع أو دفع ضرر. انظر: النهاية، ج 3، ص 152 (طير)

قال السيد الخوئي: (1)

«فلا- ينبغي الإشكال في أن الإضطرار إلي فعل المحرم أو ترك الواجب يرفع الإلزام عن ذلك الفعل، لحديث الرفع وغيره مما دلّ علي حلية الفعل عند الإضطرار»

و استخرج من هذه النصوص بعض الفقهاء قاعدة "الضرورات تبيح المحظورات" (2) حيث ان مقتضى هذه القاعدة ارتفاع الحرمة بالإضطرار إذا كان رفع الإضطرار مترتب علي ارتكاب الحرام. (3)

والإضطرار هو الحاجة الشديدة كما قلنا والمحظور: المنهي عن فعله، ومعني القاعدة: أن الممنوع شرعا يباح عند الضرورة، وقد مثل الفقهاء لهذه القاعدة بأمثلة منها: إباحة أكل الميتة عند المخمصة، أي المجاعة و إباحة كلمة الكفر للمكره عليها بقتل أو تعذيب.

قال السيد الخوئي: (4)

«فالذي تقتضيه القاعدة في نفسها، أن العمل الاضطراري أو الذي أتى به تقيه كلاً عمل، لأنه معني رفعه فكأنه لم يأت به أصلاً، كما أنه لازم كون العمل عند التقيه من الدين، فاذا كان الحال كذلك فترتفع عنه جميع اثاره المترتبة عليه لارتفاع موضوعها تعبداً، فلا تجب عليه الكفارة إذا أفطر في نهار شهر رمضان متعمداً، لأن إفطاره كلاً إفطاراً، أو لأن إفطاره من الدين ولا معني لوجوب الكفارة فيما يقتضيه الدين والتشريع.»

تقرير الاستدلال: استدلل المُستدل بدليل الاضطرار علي جواز تغيير الجنسية وقال ان الترنس سکشوال مضطر حيث اذا لم يعالج الترنس نفسه بحقن هرمونات الانوثة في مثل مورد الترنس الذكر وازالت آلتته

ص: 34

1- موسوعة الإمام الخوئي، ج: 5، ص: 232

2- هذه الرواية ايضاً تدل علي هذه القاعدة الفقهية، قال الامام الصادق (عليه السلام): «و ليس شيء مما حرم الله إلا وقد أحله لمن اضطر إليه» و كامل الرواية هي: (تهذيب الأحكام، ج 3، ص: 177) «الحسين بن سعيد عن فضالة عن حسين عن سماعة عن أبي بصير قال: سألته عن المريض هل تمسك له المرأة شيئاً يسجد عليه فقال لا إلا أن يكون مضطراً ليس عنده غيرها و ليس شيء مما حرم الله إلا وقد أحله لمن اضطر إليه.»

3- انظر: مباني الفقه الفعال في القواعد الفقهية الأساسية، للشيخ سيفي المازندراني، ج: 1، ص: 104

4- موسوعة الإمام الخوئي، ج: 5، ص: 233

الجنسية وغيره مما مر عليك اوقع نفسه بضرر شديد كان يقدم علي الانتحار او يعزل نفسه عن الناس او تصيبه كآبة شديدة تنكد عيشه وقد توصله إلي حد الجنون او لا يقدر معها ان يعيش كشخص عادي مثل الاخرين .

فالإضطراب في الترنس سكشوال نفس الإضطراب في الذي وقع في المخمصة حيث اذا لم يأكل لحم الميتة لمات أو اصاب بمرض لا يتحمل عادة.

وفيه: اذا رفعت حرمة قطع العضوء كما عليه اغلب الفقهاء، بدليل الضرورة و جوزنا تغيير الجنسية لاصحاب الاضطراب الهوية الجنسية يبقي امر و هو ان صاحب هذا الاضطراب (في مورد الترنس الرجل(1)) يشعر بانه امراة لكنه في جسم رجل و هدفه من اجراء العملية هو تطابق بدنه مع شعوره الجندري حتي دافعه الاصلي لتغيير جسمه بالعملية هو ان يتقبله المجتمع كامراة و يعاشر النساء كامراة و واحدة منهن يكشفن عنده الحجاب و ماشابه و ينظرون اليه الرجال الاخرون كامراة او حتي ليتقدم احد ما لتزوجه و يكون مع بيت عائلي كامراة، هذا هو هدفهم من تغيير جنسهم فان اضطرابهم الداخلي لا يرفعه مجرد ازالة الآلة الجنسية او بروز الثديين وغيرها من مواصفات النساء بل يحتاجون مع ذلك تقبل المجتمع لهيئتهم الجديدة .

و مما مر عرفت ان عملية تغيير الجنس تترتب عليها محرمات اخري غير قطع الاعضاء ففي مثل الترنس الرجل بعد العملية و بعد ان يصير ببدنه الجديد امراة عندئذ يختلط مع النساء و ينظر الي ما يحرم النظر اليه من اجسامهن او نكاحه من قبل رجل اخر يكون لواطاً و ان كانت الترنس امراة(2) ثم تحولت لرجل و تزوجت مع امراة اخري بعد العملية يكون نكاحهما سحاقاً و هكذا قد تترتب محرمات الاخري. و

ص: 35

1- يقال لهم: trans woman وهو ولد كذكر ثم تحول الي أنثي و يقال له: "أنثي متحولة جنسياً" أو "أنثي عابرة جنسياً" او "الترانس ومن " و يقال له:

"MTF" مخفف: Male To Female

2- يقال له: trans man او "الرجل المتحول جنسياً" او "الترانس مان" و هي امراة ولدت بجسم امراة ثم عبرت من جنس الإناث إلي جنس الرجال و يقال

له: "FTM" مخفف: Female To Male

قد التفت الي هذا الامر الشيخ سيفي المازندراني حيث قال:(1)

«قد يقال ان لبعض الاشخاص طبعاً ينفر الجنس المخالف من حيث الميل الجنسي نفرة شديدة و له ميل شديد الي الجنس المماثل بحيث يقع بسبب كف النفس عن النكاح المماثل في الحرج فهل يجوز لمثل هذا الشخص تغيير الجنسية؟»

و الجواب: ان جواز تغيير الجنسية لمثل هؤلاء الاشخاص علي فرض وجودهم في الخارج واقعا انما يجوز بشرطين: احدهما ان يقع من اجل ذلك في الحرج الشديد الرافع للتكليف حقيقة.

ثانيهما توقف رفع هذا الحرج علي تغيير الجنسية بحيث لا يمكن علاج ذلك بدواء و كان رأي الاطباء الحاذقين توقف علاجه علي تغيير الجنسية .

ولا يخفي ان تشخيص هذا التوقف في عهدة الاطباء الحاذقين و اما تشخيص الحرج الشخصي ففي عهدة شخص من يريد تغيير الجنسية و اما تشخيص الحرج النوعي بان كانت المشقة بالغة الي حد لا تتحمل عادة لنوع الناس و غالبهم ففي عهدة العرف و ان كان احراز ذلك في عهدة شخصه و الاقوي اعتبار بلوغ المشقة الي هذا الحد كما حققناه في محله.(2)

اللهم الا ان يقال بان تغيير الجنسية لما لا يتحقق حقيقة بل انما القابل للتحقيق مجرد تغير الآلات التناسلية و الاعضاء الهندامية يكون في ماهو المتحقق الرائج من التغيير فسادا بل افسادا و اشاعة للفحشاء و دليل نفي الحرج لا يرفع حرمة موجب اشاعة الفحشاء و الافساد باي وجه حيث انه مما يقطع بعدم رضي الشارع بوقوعه باي وجه.

هذا مضافا الي دخول نكاحه حينئذ في عنوان اللواط او المساحقة و عليه فيحرم تغيير الالات حينئذ اما لوقوعه بذلك في اللواط او المساحقة لفرض عدم التغيير الواقعي نعم يكون الحرام حينئذ نفس فعل النكاح لا عملية التغيير بنفسها»

ص: 36

1- كتاب: حلقات الفقه الفعال، للشيخ سيفي المازندراني، ج 1، ص 178

2- قال المؤلف في الحاشية: «قد حققنا ذلك و فصلنا البحث عنه في الجزء الرابع من كتابنا مباني الفقه الفعال»

قيل بانه يجوز اجراء عملية تغيير الجنس من باب التداوي، لأن الفرد الترنس سکشوال بالواقع مبتلي بمرض نفساني و لكل مريض ان يعالج نفسه بما يصلح نفسه بها و من هنا يجوز للترنس معالجة نفسه و معالجته تكون في تغيير جنسه بقطع أحد اعضائه او استعمال الأدوية و الهرمونات(1)

الخاصة.

استدل بذلك الشيخ "جاد الحق"(2)

شيخ الأزهر السابق، نقل هذا الدليل الشيخ "عطية صقر" من علماء الأزهر في كتابه فقال كلاما مفيدا حول هذه المسألة وأعقبه بذكر فتيا الشيخ "جاد الحق" قال ما نصه:(3)

«إن الذكورة لها أعضاؤها التي من أهمها: القُبل والخصية وما يتصل بها من جبل منوي وبروستاتا، ومن الآثار الغالبة للذكورة عند البلوغ الميل إلى الأثني، وخشونة الصوت ونبات شعر اللحية والشارب وصغر الثديين وللأنوثة أعضاؤها التي من أهمها: المهبل والرحم والمبيض وما يتصل بها من قناة فالوب وغيرها، ومن آثارها الغالبة عند البلوغ الميل إلى الذكر ونعومة الصوت وبروز الثديين وعدم نبات شعر اللحية والدورة الشهرية. وقد يولد شخص به أجهزة الجنسين، فيقال له: خنثي، وقد تتغلب أعضاء الذكورة وتبرز بعملية جراحية وغيرها فيصير ذكرا، يتزوج أنثي وقد ينجب. وقد تتغلب أعضاء الأنوثة وتبرز بعملية جراحية وغيرها فيصير أنثي تتزوج رجلا وقد تنجب. أما مجرد الميل الأنوثة عند رجل كامل الأجهزة المحددة لنوعه فهي أعراض نفسية لا تنقله إلى حقيقة الأثني،

ص: 37

1- الهرمونات هي مواد كيميائية موجودة في الجسم تعمل بكميات غاية في البساطة و تدور في الدم بصفة مستمرة، و لها أبعاد الأثر في وظائف أعضاء الجسم جميعا الخامل منها والعامل، حتى تصرفات الشخص و أخلاقيات و عاداته و أحكامه علي الامور و علي الأشخاص، كل ذلك يكون تحت سيطرة هذه الهرمونات.

2- الشيخ جاد الحق علي جاد الحق (إبريل 1917 - 16 مارس 1996)، عين الشيخ جاد الحق مفتيا للديار المصرية في أغسطس 1978 م و بلغت فتاواه في الفترة التي قضاها مفتيا للديار المصرية نحو 1328 فتوي. عين وزيرا للأوقاف المصرية في ربيع الأول 1402 هـ / يناير 1982، وظل به شهورا قليلة، اختير بعدها شيخا للجامع الأزهر في 13 جمادى الأولى 1402 هـ / 17 مارس 1982.

3- موسوعة أحسن الكلام في الفتاوي والأحكام (المعاملات)، ج 5، ص 170

وقد تكون الميول الاختيارية مصطنعة عن طريق التشبه فتقع في دائرة المحذور بحديث لعن المشبه من أحد الجنسين بالآخر، وقد تكون اضطرارية يجب العلاج منها بما يمكن، وقد يفلح العلاج وقد يفشل، وهو مرهون بإرادة الله سبحانه.

كما أن مجرد الميول الذكرية عند امرأة كاملة الأجهزة المحددة لنوعها لا تعدو أن تكون أعراضا لا تقلها إلي حقيقة الذكورة فتقع في دائرة المحذور إن كانت اختيارية ويجب العلاج منها إن كانت اضطرارية.

هذا، وقد رفع طلب إلي دار الإفتاء المصرية فأجاب عنه الشيخ جاد الحق علي جاد الحق بتاريخ 27 من يونيو 1981 م بما خلاصته: إن الإسلام أمر بالتداوي، ومنه إجراء العمليات الجراحية بناء علي حديث رواه مسلم أن النبي (صلي الله عليه وآله وسلم) أرسل طبيبا إلي أبي بن كعب فقطع عرقا وكواه، وأنه نهى عن التخث المتعمد المتكلف كما رواه البخاري ومسلم ثم قرر أنه يجوز إجراء عملية جراحية يتحول بها الرجل إلي امرأة، أو المرأة إلي رجل متي انتهى رأي الطبيب الثقة إلي وجود الدواعي الخلقية في ذات الجسد بعلامات الأنوثة المغمورة أو علامات الرجولة المغمورة، تداويا من علة جسدية لا تزول إلا بهذه الجراحة.

ومما يذكي هذا ما أشار إليه القسطلاني والعسقلاني في شرحيهما لحديث المخنث من أن عليه أن يتكلف إزالة مظاهر الأنوثة.

وهذا التكلف قد يكون بالمعالجة والجراحة علاج، بل لعله أنجح علاج. لكن لا تجوز هذه الجراحة لمجرد الرغبة في التغيير دون دواع جسدية صريحة غالبية، وإلا دخل في حكم الحديث الشريف الذي رواه البخاري عن أنس قال: "لعن رسول الله (صلي الله عليه وآله وسلم) المخنثين من الرجال والمترجلات من النساء، وقال "أخرجوهم من بيوتكم" فأخرج النبي فلانا وأخرج عمر فلانا. وإذا كان ذلك جاز إجراء الجراحة لإبراز ما استتر من أعضاء الذكورة أو الأنوثة، بل إنه يصير واجبا باعتباره علاجا متي نصح بذلك الطبيب الثقة، ولا يجوز مثل هذا الأمر لمجرد الرغبة في تغيير نوع الإنسان من امرأة إلي رجل، أو من رجل إلي امرأة"»

وفيه: إن هذا الفرض يمكن ان تشمله أدلة التشبه حيث إن الرجل لا

يخرج من خلال استخدامه للمهرمونات او قطع عضو من اعضائه عن جنس الذكورية ولا المرأة تخرج عن جنس الانثوية، بل الذي يحصل هو تشبه الرجل بالمرأة فمثلا الرجل اذا ظهر له ثدي كثدي المرأة من خلال حقنه بالمهرمونات أو تشبه المرأة بالرجل في جسدها من خلال حقنها بالمهرمونات التي تسبب انبات اللحية مثلا، فهذا يمكن ان يعد تشبه المرأة بالرجل و بالعكس و التشبه لا ينحصر في اللباس كما هو معلوم.

ثالثا: يجوز بالعناوين الثانوية

العناوين جمع العنوان، والعنوان هو لفظ يحكي عن مفهوم ما، مثل لفظ الجاهل الذي يحكي عن مفهوم من لم يثبت له العلم.

قسم علماء أصول الفقه الأحكام الشرعية إلى الأحكام الأولية والأحكام الثانوية، فأما الأحكام الأولية: فهي أحكام جعلت للمواضيع في ظروفها العادية كالحكم بحرمة اكل لحم الميتة، وأما الأحكام الثانوية فهي أحكام جعلت للمواضيع في ظروفها الاستثنائية، كجواز اكل لحم الميتة إذا توقفت حياة الشخص عليه رغم أنه حرام في ظروفه العادية.(1)

قال السيد محسن الخرازي في مقاله تغيير الجنسية:(2)

«لو كان ذلك(3) لغرض المعالجة كما إذا كان شخص له ميول مخصوصة بالجنس المخالف بحيث صارت تلك الميول موجبة لحدوث اختلالات في جسمه وروحه أو كانت مصلحة ملزمة أخرى للتغيير هي أهم فلا إشكال. أما الأول فلأنه معالجة وضرورة المعالجة تبيح المحظورات، وأما الثاني فلأهمية المصلحة الملزمة بالنسبة إلى حرمة الإضرار، وحرمة النظر وحرمة اللمس أيضا مرتفعتان بضرورة المعالجة وأهمية المصلحة الملزمة.»

و ناقش هذا القول الشيخ السبحاني قائلا:(4)

ص: 39

1- لم تحص العناوين الثانوية في الفقه لكن أشهرها هي: حفظ النظام، الاضطراب، والضرر، والعسر والحرج، والإكراه، والتقية، والنذر، والعهد، والقسم، ومقدمة الواجب والحرام، وأمر الوالد ونهيه، والأهم والمهم، والإعانة علي الظلم.

2- مجلة فقه أهل البيت (عليه السلام) (بالعربية)، ج 13، ص: 24

3- اي اجراء عملية تغير الجنسية

4- مسائل فقهية للسبحاني، ص: 27

«وأما تجويزه بالعناوين الثانوية من أنه من مقولة المعالجة التي تبيح المحظورات، أو المصلحة الملزمة وغيرها، فلا يخلو من إشكال من جهتين: أولاً: أن المعالجة وإن كانت تسبب تجويز بعض الأمور المحظورة، لكنها محددة بما إذا فيها صلاح المريض وحياته، لا مثل هذا العمل الذي يسبب الاستمتاع به بوجه غير شرعي.

وثانياً: فرضنا وجود المصلحة فيه لكن المفسدة المترتبة علي هذا النوع من التبديل أكثر من المصلحة التي ترضي صاحبها، وقد عرفت أن نتيجة هذا النوع من التبديل هو استمتاع الرجال بعضهم ببعض، وهو فاحشة وساء سييلاً.

أفيمكن تجويز تلك المفسدة الكبيرة بحجة أن فيه رفع الضرورة عن رجل له رغبة في التأنت؟ لا أظن أن فقيها يجوز ذلك.

وثالثاً: أن بعض الأطباء الذين يقومون بإجراء هذه العملية يتمسكون بأن هذا الصنف من الرجال إذا لم تجر لهم هذه العملية ربما ينتحرون، وجعلوا هذا الأمر تبريراً لقيامهم بإجراء هذه العملية.

ولكن الاستدلال كما تري موهون، لأن حفظ النفس الخبيثة ليس بأهم من جعله بؤرة للفساد. إلي هنا تبين أن هذا القسم وهو الرائج حالياً حرام شرعاً وقبيح عرفاً. فظهر مما ذكرنا أن التغيير في الجنس بالنحو المذكور لا يخرج المورد عن الجنس الأول أولاً، وأنه حرام ثانياً.»

رابعاً: أصالة العدم

هذا الأصل يستدل به لإثبات عدم اشتغال الذمة بالتكاليف، ونفي الأحكام الوضعية، وكذا الموضوعات الخارجية إذا كان لها أثر، فيقال: الأصل عدم اشتغال ذمة المكلف بحرمة كذا أو وجوب الجمعة مثلاً، والأصل خلو ذمة زيد عن ضمان كذا، والأصل عدم موت المورث، والأصل عدم تنجس الثوب أو البدن، والأصل عدم الاشتراط، أو الجزئية، وهكذا.

إذا عرفت ذلك ففي مورد بحثنا وهو إجراء عملية تغيير الجنس المستدل بهذا الدليل قال اننا لم نشاهد اي دليل علي حرمة تغيير الجنسية و الاصل في الاشياء عدم الحرمة الا ان يقوم دليل علي حرمتها لانه اذا لم ياتي بيان من الشارع مثل آية قرآن او حديث

صحيح يدل علي الحرمة عمل ما، فهنا لا تكليف علي المسلم لانه لا يصح مؤاخذته الا بعد ان تقام عليه البراهين و كما هو معروف عند العلماء "عدم وجود الدليل، دليل علي عدم وجوب الشئ".

خصوصا مع ورود روايات تدل علي حلية كل شئ ما لم يدل دليل علي حرمة مثل قولهم (عليه السلام): «اسكتوا عما سكت الله عنه»(1).

ولعل الي هذا الامر اشار الشيخ حسين علي المنتظري:(2)

«والظاهر أنه لا دليل علي حرمة ذاتا ولكن إذا كانت مقدماته محرمة شرعا كنظر الأجنبي إلي عورته أو لمسه لها فلا يجوز إلا مع صدق الضرورة، كما إذا فرض وجود تمايلات الجنس المخالف فيه شديدا وغلبت فيه مقتضيات طبعه بحيث يكون بحسب الطبع من مصاديقه أو قريبا منه ولم يكن إبرازه وعلاجه إلا بالعلمية، ففي هذه الصورة لا مانع منه، لصدق العلاج و الضرورة عليه، بل ربما يجب إذا توقف العمل بالوظائف الشرعية علي ذلك».

خامسا: أصالة الإباحة

مفاد هذه القاعدة هو أنه إذا شككنا في حرمة شيء أو حليته فإن الأصل فيه هو الحلية حتي نعلم حرمة يقينا وعلي هذا الأصل نبني علي حلية كل ما يشك في حرمة .

وفي اجراء عملية تغيير الجنس يدعي المستدل انه لا دليل علي حرمة و لذا نجري عليه حكم الاصل و هو أصالة الإباحة .

و يجب في اصالة الاباحة و أصالة العدم كونهما لم يتعارضا بدليل شرعي كآية او رواية او ماشابه لانهما من الأصول فلو وجدنا حول هذا الموضوع أمانة شرعية تتقدم عليهما.(3)

وفيه: من قال بحرمة تغيير الجنس استدل بآيات و روايات ستاتي في الفصل الثالث و اذا تمت تلك الادلة لا يبقى مجال لاجراء اصالة

ص: 41

1- عوالي اللئالي العزيزية في الأحاديث الدينية، ج 3، ص: 166 و السرائر الحاوي لتحرير الفتاوي (و المستطرفات)، ج 1، ص 126

2- دراسات في المكاسب المحرمة، ج 2، ص 517-518

3- انظر موقع: مدرسة الفقاهة، درس: الشيخ مصطفى الاشرفي الشاهرودي، تاريخ: 89/11/20: <https://ouo.io/ZZX56Y>

الاباحة او اصالة عدم الحرمة او حتي أصالة البراءة و ذلك بمقتضي قاعدة أن الاصل اصيل حيث لا دليل.

ص: 42

أول عالم شيعي اجاز تغيير الجنس وفتواه في جواز تغيير الجنسية احدثت انفراجة كبيرة بالنسبة لفئة الترانس سكشوال حيث سمح لهم بتغيير جنسهم في ايران و اجريت عدة اباحث جامعية و حوزوية في هذا البلد حول موضوع تغيير الجنسية وفسح المجال لهم للظهور في الإعلام، فلا بد من نقل كامل الفتوي و ما صاحبها من احداث.

قال السيد الخميني في كتابه تحرير الوسيلة ما نصه: (2)

«مسألة 1_ الظاهر عدم حرمة تغيير جنس الرجل بالمرأة بالعمل وبالعكس، وكذا لا يحرم العمل في الخثي ليصير ملحقاً بأحد الجنسين، وهل يجب ذلك لورأت المرأة في نفسها تماننات من سنخ تماننات الرجل أو بعض آثار الرجولية أو رأي المرء في نفسه تماننات الجنس المخالف أو بعض آثاره؟ الظاهر عدم وجوبه إذا كان الشخص حقيقة من جنس ولكن أمكن تغيير جنسيته بما يخالفه.»

ص: 43

1- السيد روح الله الموسوي الخميني (1320 - 1409 هـ / 1902 - 1989 م) الذي اشتهر بلقب "الإمام الخميني" يعد من مراجع التقليد عند المسلمين الشيعة في القرن الرابع عشر والخامس عشر. انتصرت الثورة في إيران تحت قيادته سنة 1979 م، التي أدت إلى إسقاط الحكم البهلوي وتأسيس نظام الجمهورية الإسلامية في إيران.

2- تحرير الوسيلة، السيد الخميني، ج 2، ص 626

قال السيد الخميني في مقدمة تحرير الوسيلة(1):(2)

«و بعد فقد علقت في سالف الزمان تعليقة علي كتاب وسيلة النجاة تصنيف السيد الحجة الفقيه الأصهباني قدس سره العزيز، فلمّا أقصبت في أواخر شهر جمادي الثانية عام 1384 الهجري القمري عن مدينة قم إلي بورسا من مدائن تركيا لأجل حوادث محزنة حدثت للإسلام و المسلمين لعل التاريخ يضبطها و كنت فارغ البال تحت النظر و المراقبة فيها أحببت أن أدرج التعليقة في المتن لتسهيل التناول، و لو وفقني الله تعالى لأضيف إليه مسائل كثيرة الابتلاء»

فزم تحرير الكتاب في سنة 1384 الهجري القمري(3)

اي في هذه السنة افتي السيد الخميني بجواز تغيير الجنسية ثم بعد اربع سنوات اي في سنة 1388 الهجري القمري(4)

في النجف الأشرف قد انتشر هذا الكتاب.

و في 17 / 9 / 1366 الهجري الشمسي(5) أعلنت مراكز الدولة في

ص: 44

1- تحرير الوسيلة كتاب جامع للأبواب الفقهية، وبعبارات بسيطة، وهو حاشية (تعليقات) السيد الخميني علي كتاب وسيلة النجاة للسيد أبي الحسن الأصهباني المتوفي عام 1365 ه وكتاب تحرير الوسيلة يحتوي علي أكثر المسائل الابتلائية بصورة منظمة ودقيقة، وقد طبع في مجلدين. إن نفي السيد الخميني إلي مدينة بورصة التركية في عام 1384ه، منحه فرصة ليستغل أوقاته قرابة أحد عشر شهرا من الإقامة الجبرية في تلك المدينة، وكتب الحاشية المذكورة علي نص كتاب وسيلة النجاة، ثم سماه بتحرير الوسيلة، ومن ثم نفي السيد الخميني من تركيا إلي العراق وأقام في النجف، وقد أضاف المسائل المتعلقة بالحج والصلاة المستحبة والدفاع والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والقضاء والشهادة والقصاص والدية وكثيرا من المسائل المستجدة التي قد درسها أثناء إقامته في قم. و الكتاب يشتمل علي نظريات السيد الخميني، حيث تحتل إضافات تحرير الوسيلة حوالي ثلث الكتاب، وأما المسائل المستحدثة في تحرير الوسيلة تشتمل علي قضايا التأمين، والحوالات، والعمليات المصرفية، وبطاقة اليانصيب، والتلقيح الاصطناعي، والتشريح، وزراعة الأعضاء، وتغيير الجنس، والإذاعة والتلفزيون، وبعض المسائل المتفرقة التي وردت في اخر الكتاب.

2- تحرير الوسيلة، ج 1، ص: 4

3- في التقويم الميلادي بين سنتي 1964 و1965

4- اي في سنة 1347 الهجري الشمسي كما نقله احد تلامذة السيد الخميني

5- الهجري الشمسي هو التاريخ الايراني و يقارن: 10 ديسمبر 1987 من الميلاد

مريم مولك آرا

مريم خاتون مولكارا (بالفارسية: مريم خاتون مُلكارا) هي ناشطة حقوقية إيرانية مدافعة عن حقوق الترانس سكشوال في إيران، ولدت عام 1950 ميلادي، كولد و كان اسمها حينئذ "فريدون مولكارا" و اشتهرت مولكارا كأول ترانس سكشوال بفتوي إسلامية من السيد الخميني.

كانت مولكار منذ طفولتها تشعر باختلال في هويتها الجندرية، فقالت في مقال لها في صحيفة ذي إنديبندنت البريطانية عام 2004: (1)

«عندما كنت طفلة، كنت أصرخ بشدة كلما حاول أحدهم أن يجعلني أرتدي ملابس الفتيان وعندما كنت أذهب إلي محل الألعاب، كنت أطلب شراء الدمى، بدلا من ألعاب الفتيان»

وبعد انتصار الثورة في إيران بقيادة السيد الخميني قررت مولكار أخذ فتوي شرعية منه للتحويل جنسيا، وأرسلت مولكار رسالة إلي الخميني تشرح فيها رغبتها في التحويل جنسيا، وتطلب منه إصدار فتوي تسمح لها بإجراء العملية.

وبعد عدة أشهر قررت الذهاب بنفسها إلي مقر إقامة السيد الخميني، وهناك اعطاها نص خطي (2)

مكتوب فيه بختمه يجيز لها تغيير الجنسية وقال ما نصه:

«يجوز تغيير الجنسية شرعا اذا قرر ذلك الطبيب المعتمد بقوله، ان شالله تكونون آمنين انتم و من ذكرتموهم و ارجوا ان يراعوا حالكم» (3).

واستطاعت في النهاية إجراء العملية في تايلاند عام 1997، إذ لم يكن

ص: 45

1- انظر: <https://ouo.io/Hx2DESu>

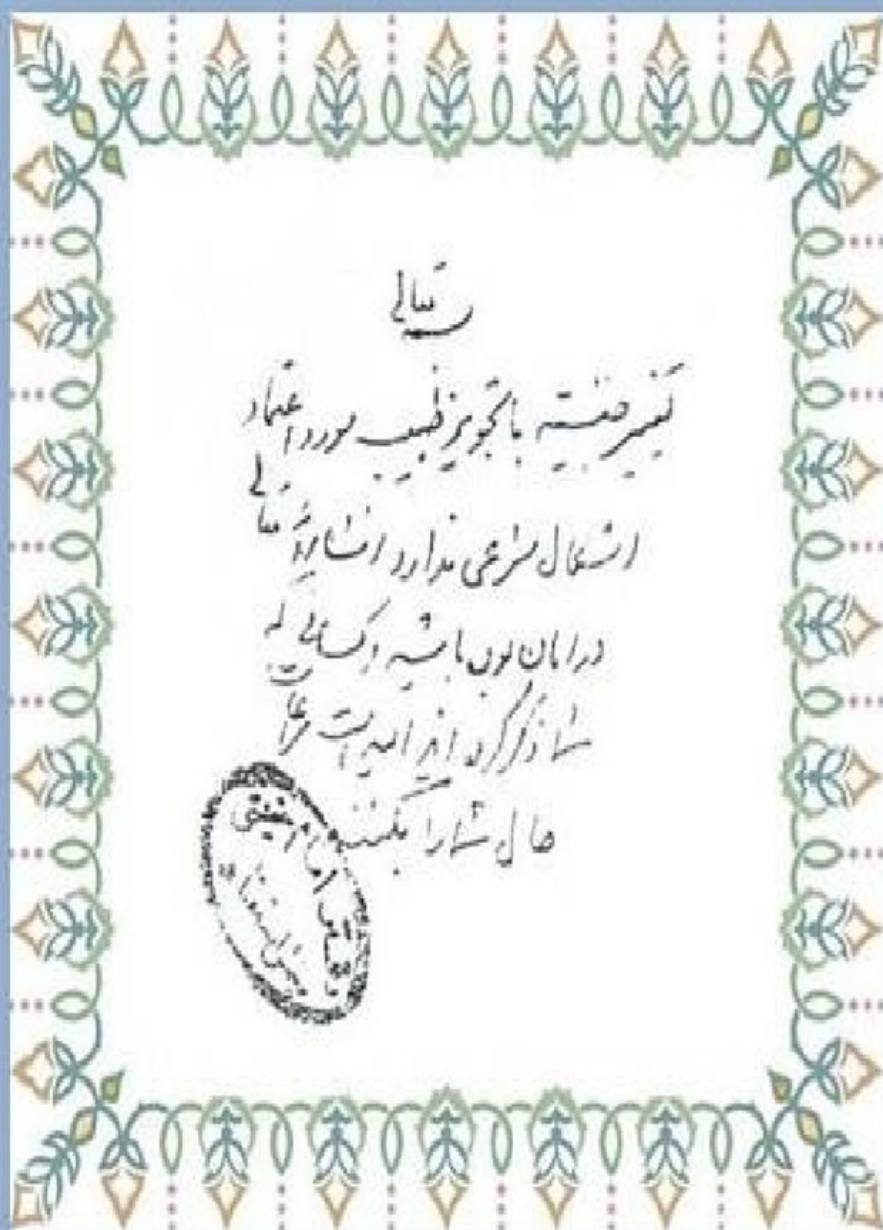
2- معروف بين العلماء بالاستفتاء

3- نص الفتوي بالفارسية: «بسمه تعالي تغيير جنسيت با تجويز طبيب مورد اعتماد اشكال شرعي ندارد انشاء الله تعالي در امان بوده باشيد و كساني كه شما ذكر کرده ايد اميد است مراعات حال شما را بكنند.»

امکانات اجرائها في إيران في ذلك الوقت.

صورة الفتوى المكتوبة بخط يد السيد الخميني:

تصوير ۱، فتوای بدون تاریخ
آیت‌الله خمینی که انجام عمل
جراحی تغییر جنسیت را در
ایران قانونی می‌کند. متن آن
به این شرح است: «بسمه تعالی،
تغییر جنسیت با تجویز طیب
مورد اعتماد اشکال شرعی
ندارد. انشاءالله تعالی در امان
بوده باشید و کسانی که شما
ذکر کرده‌اید، امید است
مراعات حال شما را بکنند.»



ايضا من العلماء الذين افتوا بجواز تغيير الجنس، قال في كتابه دراسات في المكاسب المحرمة تحت عنوان "حكم تغيير الجنسية" ما نصه: (2)

«يمكن أن يتوهم أن من التشبه المنهي عنه تغيير الجنسية المتداول في عصرنا. وهذا توهم فاسد، إذ معني تشبه أحد الجنسين بالآخر تشبهه به في الزي و اللباس أو في الرابطة الجنسية مثلا مع حفظ أصل الجنسية.

و أما تغييرها بالكلية و تبديل الموضوع حقيقة فلا يصدق عليه التشبه كما هو واضح. و هل يجوز تغيير الجنسية مطلقا أو لا يجوز مطلقا أو يجوز مع صدق المعالجة عليه و لزومها عرفا أو شرعا؟ وجوه. و الظاهر أنه لا دليل علي حرمة ذاتا و لكن إذا كانت مقدماته محرمة شرعا كنظر الأجنبي إلي عورته أو لمسها لها فلا يجوز إلا مع صدق الضرورة، كما إذا فرض وجود تمايلات الجنس المخالف فيه شديدا و غلبت فيه مقتضيات طبعه بحيث يكون بحسب الطبع من مصاديقه أو قريبا منه و لم يكن إبرازه و علاجه إلا بالعملية، ففي هذه الصورة لا مانع منه، لصدق العلاج و الضرورة عليه، بل ربما يجب إذا توقف العمل بالوظائف الشرعية علي ذلك.

و كيف كان فأصل العمل لا دليل علي حرمة ذاتا و إن حرم بعض مقدماته إذا لم تكن ضرورة فإن قلت: قوله تعالي في سورة النساء: (وَلَا مَرْتَهُمْ فَلْيَغَيِّرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ) يدل علي حرمة تغيير الصورة التي خلقها الله تعالي. قلت: الأخذ بإطلاق الآية يقتضي حرمة جميع الصنائع و التغييرات في نظام الطبيعة، و لا يلتزم بذلك أحد. و لعل المراد في الآية بمناسبة الحكم و الموضوع تغيير العقائد الحققة و أحكام الفطرة التي فطر الناس عليها بسبب وسوسة الشيطان.

قال الطبرسي في مجمع البيان في ذيل الآية: "قيل: يريد دين الله

ص: 47

1- آية الله العظمي حسين علي منتظري (1922-2009 م) هو عالم دين إيراني شيعي و احد ابرز تلامذة السيد خميني.

2- دراسات في المكاسب المحرمة، ج 2، ص: 517

وأمره، عن ابن عباس وإبراهيم ومجاهد والحسن وقتادة وجماعة، وهو المروي عن أبي عبد الله (عليه السلام) ويؤيده قوله سبحانه وتعالى: (فَطَرَهُ اللَّهُ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ) (1) وقد تعرض لمسألة تغيير الجنسية وبعض فروعها إجمالاً الأستاذ الإمام (2) في المسائل المستحدثة من التحرير، فراجع (3). وأما إذا فرض أن العملية لا توجب تغيير الجنسية من رأس بل توجب العملية أو تزريق بعض المواد تغيير الصورة والقيافة فقط، بحيث يصير الرجل بصورة المرأة أو بالعكس مع بقاء الجهاز الجنسي بحاله، فأخبار التشبه المنهني عنه تشمل مثل ذلك، وهذا نوع من تأنت الرجل وتذكر الأنثي، ومقتضى تلك الأخبار كون ذلك مرغوباً عنه شرعاً، فتدبر.»

وفي موضع آخر صرح بكون الآية تدل على حرمة التغيير ولكن علي وجه الاجمال: (4)

«الأمر الثاني: قوله تعالى حكاية عن إبليس اللعين: (وَأَضَلْنَاهُمْ وَلَا مَنِيَّةَ لَهُمْ وَلَا يُرْتَدُّ عَنْ أَمْرِهِمْ فَلَئِمَّ كَنَّا أَذَانَ الْأَنْعَامِ وَلَا مِرَّةَ لَهُمْ فَلَيُغَيِّرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ) الآية.

بتقريب أن خلق اللحية تغيير لخلق الله وظاهر الآية حرمة مطلقاً فيجب الأخذ به إلا فيما خرج بالدليل. وفيه: أن ظهور الآية في الحرمة إجمالاً مما لا ريب فيه ولكن لا مجال للقول بحرمة مطلق التغيير في خلق الله تعالى، إذ من الواضح جواز خلق الرأس والعانة والإبطين وقص الأظفار والتصريف في مخلوقاته تعالى بإجراء الأنهار وحفر الآبار وكسر الأحجار وقطع الأشجار ونحو ذلك فيجب حمل الآية علي ما لا يشمل هذا القبيل من التغييرات.»

ص: 48

1- مجمع البيان، ج 2، ص 113 (الجزء الثالث من التفسير). والآية المذكورة من سورة الروم، رقمها 30

2- اي السيد الخميني

3- راجع تحرير الوسيلة، ج 2، ص 626 وما بعدها، البحث حول المسائل المستحدثة "ومنها تغيير الجنسية".

4- دراسات في المكاسب المحرمة، ج 3، ص: 112

الشيخ الأصف محسني (1) اجاز تغيير الجنس حيث قال تحت عنوان "المسألة الثالثة عشرة، تغيير الجنس" ما نصه: (2)

«عمليات تغيير الجنس تجري الآن في الغرب في مراكز كثيرة كعملية روتينية، سواء كان تحويل الذكر الي انثي أو العكس، وفي الاول يجري استئصال العضو الذكري وبناء مهبل وعملية خصاء وتكبير الثديين. وفي الحالة الثانية استئصال الثديين وبناء عضو ذكري وإلغاء القناة التناسلية الانثوية بدرجات متفاوتة، ويصحب كل ذلك علاج نفسي وهرموني. وهؤلاء المرضي يشعرون بكراهية للجنس الذي ولدوا عليه نتيجة لعوامل مختلفة وقد يعود أغلبها إلي فترات مبكرة في حياة الانسان وتربية غير سليمة، وهم لا يوجد أي لبس في تحديد جنسهم، سواء مظهرها أو غيره عند الولادة كحالات خنثي غير الكاملة. وكثير منهم يقوم بدوره كاملا ويتزوج وينجب علي حالته التي خلقه الله سبحانه وتعالى عليها، ثم ينتاب هؤلاء المرضي شعورا يأخذ بالطغيان وطالما كان مكبوتا لرغبة في التخلي عن جنسه الطبيعي هكذا قال بعض الاطباء.

ص: 49

1- آية الله الشيخ محمد آصف المحسني القندهاري من علماء الشيعة (ولد في عام 1936 و توفي في 2019 م) من مدينة قندهار - افغانستان. سافر عام 1332 إلي النجف الأشرف، فأكمل في عامين ونصف دروس السطوح. ثم دروس خارج الفقه والأصول، وتلمذ عند كبار الشخصيات والمراجع العلمية، أمثال: آية الله العظمي السيد محسن حكيم، وآية الله الشيخ حسين الحلّي، وآية الله السيد عبد الاعلي السبزواري، وآية الله العظمي الخوئي. عاد المحسني بعد اثني عشر عاما قضاها في الدراسة في النجف الأشرف إلي أفغانستان، فأسس حسينية في مدينة قندهار، ومدرستها العلمية، فأطلقت علي المدرسة الدينية لقب "الشيخ محمد آصف القندهاري"، وقام بتدريس العلوم الدينية فيها. هذا وكان آية الله المحسني أحد قياديي جهاد الشعب الأفغاني ضد قوات الاتحاد السوفيتي السابق. له كتب ومقالات عديدة منها "مشرعة بحار الأنوار" و "حدود الشريعة" و "توضيح المسائل السياسي" (توضيح المسائل السياسية) و "فقه المسائل الطبية" و "توضيح المسائل جنگي" (توضيح المسائل الحربية) و "فوائد دين در زندگي" (فوائد الدين في الحياة) و "متافيزيك" (مابعد الطبيعة) و "صراط الحق".

2- الفقه والمسائل الطبية، ج: 1، ص: 119

أقول: ربما يدعي أنه في تغيير الجنس يبقى الجنس هو الجنس وإنما يتغير الشكل فقط. وعلي كل الكلام تارة في حكمه التكليفي وأنه جائز أو حرام، واخري في حكمه الوضعي وما يترتب علي الفرد بعد العملية وتغيير الجنس. أما الاول فعمدة ما يحرم العمل المذكور هو لمس العورة والبدن والنظر إليهما، فإنهما حرامان علي الفاعل والمفعول، نعم إذا كان الطيب وطالبة التغيير أو الطيبة وطالبه زوجان وان عقد أحدهما علي الاخر بالفعل للعملية المذكورة ففي جواز العمل بحث، لبطلان الزوجية بمجرد خروج أحد الزوجين عن جنسه، فالعملية المذكورة انما تجوز لهما ما لم يبطل عقد الزواج وبعده تحرم لانهما أجنيان. ولا مانع عنها مع الغض عن حرمة اللمس والنظر بعدما سبق الكلام حول قوله تعالى: (فَلْيَغَيِّرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ)، إلا إذا كثرت العمليات حتي يقرب من الاختلال بالتوازن العام بين الجنسين.

وأما الثاني فان تم تغيير الجنس نفسا وعضوا بشكل كامل فلا اشكال في ترتب الاحكام المتعلقة بالجنس الفعلي علي الفرد المذكور ويبطل زواجه السابق، ويجوز له الزواج بالجنس المخالف بالفعل وهكذا في سائر الاحكام، فان الاحكام تابعة لموضوعاتها حدودا وبقاء، ولا يجب حفظ الموضوعات لحفظ الاحكام إلا فيما دل الدليل الخاص عليه. وأما إذا تغير أكثر الاعضاء وبقي بعضها الاخر أو تغير كل الاعضاء وبقي الخواص النفسية والتمايلات الجنسية السابقة، ففي ترتيب الاحكام المتعلقة بالجنسية الجديدة عليه نظر، كما يشكل حينئذ ترتيب الاحكام المترتبة علي الجنسية السابقة عليه أيضا. وبالجملة: حيث لا ضابط دقيق لنا يفترق به المذكر عن المؤنث بصورة واضحة فلا بد من اليقين بصيرورة أحد من أحد الجنسين جنسا اخر في ترتيب الاحكام عليه وفي فرض الشك لا بد من الاحتياط كما يحتاط في الخنثي المشكلة إن ثبتت ونفينا كونه جنسا ثالثا، وملاك وجوب هذا الاحتياط هو العلم الاجمالي بكون الفرد ذكرا أو أنثي علي ما تقرر في اصول الفقه. ولاحظ ما يأتي حول الخنثي في المسألة الثلاثين، فإنه ينفعك في المقام.»

وقال في تفسير اية الخلقة ما نصه [ابامحمد1] [ابامحمد2] [ابامحمد3]: (1)

«قال الطبرسي رحمه الله في مجمع البيان: أي لا-مرنهم بتغيير خلق الله فليغيرنه، واختلف في معناه فقيل: يريد دين الله وامره، عن ابن عباس وإبراهيم ومجاهد والحسن وقتادة وجماعة، وهو المروي عن أبي عبد الله (عليه السلام)، ويؤيده قوله تعالى: (فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ) (2) وأراد بذلك تحريم الحلال وتحليل الحرام. وقيل: أراد معني الخصاص عن ابن عباس. وقيل: إنه الوشم، عن ابن مسعود، وقيل، إنه أراد الشمس والقمر والحجارة عدلوا عن الانتفاع بها إلي عبادتها، عن الزجاج، انتهى (3).

أقول: الاخير خلاف الظاهر جدا أو غلط، فإن العدول عن الانتفاع الصحيح بمخلوق ليس تغييرا له، واما القولان الوسطان فهما أيضا ضعيفان، لانهما من التقييد من دون مقيد. وعلي الجملة إن أريد من تغيير الخلق الذي هو بمعني المخلوق ضرورة عدم قدرة البشر علي تغيير الخلق بمعني المصدر والله غالب علي أمره مطلقه لزم تخصيص الاكثر المستهجن جدا لجواز تغيير أكثر المخلوقات من النبات والجماد والحيوان بل الانسان. (4)

وإن شئت فقل: إن حياة الانسان وحوائجه الاولية موقوفة علي تغيير المخلوقات حتي لا يمكن أكله من دون تغيير وكل ذلك جائز بالضرورة الدينية وإن اريد بعضه فلا بد لاثباته من دليل معتبر وهو مفقود، مع لزوم استهجان تقييد الاكثر تخصيصه كما قرر في اصول الفقه. وأما الوجه الاول فلا يترتب عليه محذور أصلا سوي أنه مخالف لظاهر الكلمة، وأن حمل الخلق علي الدين محتاج الي دليل مفقود، واستعماله فيه إن صح في قوله: (لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ) لا يوجب صحته في المقام وغيره من غير دليل.

ص: 51

1- الفقه و مسائل طبية، ج 1، ص: 107

2- الروم: ٣٠

3- مجمع البيان، في تفسير سورة الروم آية ٣٠

4- يجوز كثير من العمليات الطبية وغير الطبية في حقه وجواز إزالة شعره سوي اللحية وغير ذلك.

نعم يمكن ان يقال: ان قوله تعالى: (فَلْيَبْتَئِكُنَّ آذَانَ الْأَنْعَامِ)، سواء كان التبتيك بمعني التشقيق أو القطع قرينة علي أن المراد بالخلق الدين، فإنه من تغيير الخلق ولا معني بعنوانه في مقابله إذا اريد بالخلق المخلوق التكويني.

ويدل علي تفسير الخلق بالدين حديثان مذكوران في بحار الانوار(1) لكن سندهما ضعيف، فلا اعتماد عليهما. ويحتمل أن يراد بتغيير الخلق مطلقه بغرض تحريم الحلال ويؤكدده أن تبتيك غير محرم بعنوانه وليس من الشيطان إلا بقصد تحريم الحلال كما كان أهل الجاهلية يفعلونه، وعليه فيقرب القولان في تفسير الاية، وهذا عندي أحسن الأقوال، فإن تم فهو وإلا فلا بد من الحكم بدخول الاية في المتشابهات.

والمتحصل من جميع ما مر جواز التحكم في جنس الجنين في حد نفسه ما لم يستلزم محرماً آخر. اعتماد علي أصالة البراءة، نعم إذا فرضنا أنه ينجر الي الاختلال بالتوازن العام الموجود بين الجنسين فنحكم بحرمة، فإنه يترتب عليه مفسد كما لا يخفي.»

وقال في موضع اخر من كتابه:(2)

«فعمدة ما يحرم العمل المذكور هو لمس العورة و البدن و النظر إليهما، فإنهما حرامان علي الفاعل و المفعول. نعم، إذا كان الطيب و طالبة التغيير أو الطيبة و طالبهز و جان، و إن عقد أحدهما علي الآخر بالفعل للعملية المذكورة، ففي جواز العمل بحث. لبطلان الزوجية بمجرد خروج أحد الزوجين عن جنسه، فالعملية المذكورة إنما تجوز لهما ما لم يبطل عقد الزواج، و بعده تحرم، لأنهما أجنبيان.»

السيد فضل الله

جاء في سؤال وجه إلي السيد فضل الله حول تغيير الجنس و اجاب عليه بما نصه:(3)

ص: 52

1- بحار الأنوار ج 64 ص 221، و ما بعدها

2- الفقه و المسائل الطبية، ج 1، ص 111-112

3- انظر: <http://sayedfadlullah.com/article/1242>

«(السؤال) ورد لسماحتكم رأي بجواز تغيير الجنس، فهل لنا أن نتعرف علي تفاصيل رأيكم؟ وما هي المبررات والأسس الفقهية التي استندتم عليها في هذا الرأي؟»

(الجواب) هناك عدة حالات تتعلق بهذا الموضوع: حالة شاعت في الاونة الأخيرة وخاصة في مجتمعات الغرب، تتمثل بإجراء عملية جراحية يستأصل من خلالها عضو الذكورة وإيجاد تجويف في موضعه علي أساس أنه "فرج"، وإعطاء جرعة أو أكثر من الهرمون الأنثوي لإبراز معالم الأنثي المظهرية فيه، بحيث لا يخرج هذا الرجل بتكوينه الجسدي التشريحي عن صفة الرجولة، ويكون حاله أشبه بحال (المخصي) مع زيادة قطع عضو الذكورة وظهور بعض المعالم الأنثوية، مثل رقة الصوت وبروز الثديين وزوال شعر الوجه وغير ذلك. ومن الطبيعي أن هذه العملية لا تغير من الأمر شيئا ولا تبيح له إقامة أية علاقة جنسية كأثني مع رجال اخرين، لأنها ستكون علاقة رجل برجل كما أنها لا تحوله إلي أنثي في أحكامها الشرعية المختلفة. وما هي إلا عملية احتيال علي الواقع، لإيجاد تبرير للشاذين جنسيا في ممارسة اللواط الذي لالت الغالبية العظمي من المجتمعات ترفضه وتبذره وتحقر من ممارسه. ولا يبعد حرمة هذه العملية، لأنها عملية إضرار بالجسد يتمثل بقطع عضو الذكورة من دون أية مصلحة توازن هذا الإضرار، وعند ذلك يدخل في دائرة حرمة الإضرار بالجسد لا سيما إذا كان الإضرار بالغا. أما الحالات الأخرى لعملية تغيير الجنس، والتي تتمثل بتحويل الرجل الخنثي إلي أنثي، وهي حالة أصبحت شائعة ومعروفة، والحالات التي لم تثبت لدينا وجودها لحد الان، والتي قد يحتمل البعض أن يتطور العلم في يوم من الأيام ويتوصل إليها، والتي تقترض تحويل الأنثي إلي ذكر بكامل مواصفاته كامتلاك العضو الذكري، وقدرته علي ممارسة الجنس، كما يمارسه أي رجل بالإضافة إلي مواصفات الرجل المظهرية الأخرى، أو تحويل الذكر إلي أنثي بالشكل الذي ذكرناه سابقا مع إضافة زراعة عضو وجهاز تناسلي أنثوي، بحيث يكون المقياس الطبي

التشريحي امرأة كباقي النساء، وعرفا يملك فرجا كفرج النساء يمارس من خلاله العملية الجنسية التي يشعر من خلالها بنفس مشاعر وإحساسات الأنثى العادية حين تمارس الجنس مع رجل في طبيعة اللذة وإفرازاتها. بحيث لا يكون هناك أي فرق بينه وبين أي أنثى، إلا في مواصفات عرضية كأن لا يكون لها رحم أو أنها لا تحمل، وهي صفات قد تتواجد في الأنثى العادية، ويكون بذلك قد تحول إلي أنثى عادية في صفاتها الخارجية وخصائصها الجنسية. وفي هذه الحالات الأخيرة التي ذكرناها لا نمتلك أي دليل أو نص شرعي يقضي بحرمتها، وما لم يتم عندنا دليل شرعي علي تحريم تغيير الجنس بالعنوان الأولي فلا مانع (من حيث المبدأ) بتغييره وإجراء العمليات الجراحية التي تتعلق بهذا الخصوص. وفي حال تحقق هذا المعنى، فإنه لا بد أن يترتب عليه كل الآثار التي تترتب علي الحالة الجديدة، كما لو كانت أنثى من الأساس حيث يجوز لها بعد التحويل أن تتزوج وتحمل وتلد ويكون إرثها وكل الأعمال فيما يترتب علي المرأة من أحكام وأعمال، باعتبار أنها غدت امرأة حقيقية، إن الموضوع إذا تبدل، فإن من الطبيعي أن يأخذ الوضع الجديد أحكامه الجديدة. أما قضية أسباب حلية وجواز هذه العملية، فإن هناك نقطة في أصل التشريع لهذه المسألة التي لم ننفردها، لأن السيد الخميني يري جواز تغيير الجنس، كما أن السيد الخوئي يقول بالجواز أيضا، كما ورد في كتاب "منية السائل" والسبب في ذلك أننا لا نمتلك دليلا علي الحرمة، ومن المعلوم أنه في حال التردد والشك ما بين الحرمة ما بين الحرمة والحلية فالأصل الحلية وإذا استدل البعض في حرمة ذلك بالاية الشريفة: (وَلَا تَمُرُّنَّهُمْ فَلْيَتَّعِبْنَ خَلْقَ اللَّهِ) (1)

بما نتحدث به عن الشيطان في أحاييله، باعتبار أن هذا تغيير لخلق الله، فإننا نقول: إن المراد بخلق الله هنا ليس هو الإنسان، لأن كلمة (خَلَقَ اللَّهُ) كلمة عامة لكل ما خلقه الله، ولو أردنا أن نلتزم بحرمة تغيير خلق الله (كما يراه ويفسره العلماء) فإن علينا أن نبقي كل الواقع من الأشجار والنباتات والأرض والجبال والأنهار وغيرها علي

ص: 54

حالتها، مع أنه لا يلتزم بها أحد، مما يجعل التخصيص في هذا العموم بغيرها تخصيصاً بالأكثر، وهو مستهجن عند العقلاء، مع الإشارة إلى التزام غالبية العلماء بجواز ذلك وجواز التغيير التجميلي عند الإنسان وما إلى ذلك.

إذن فما هو المراد من خلق الله؟ والجواب أن هناك آية أشارت إلى هذا المعنى بقوله تعالى: (فَطَرَتِ اللَّهُ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ) (1) فالمراد من خلق الله إذا هو الفطرة، لأن الإنسان خلق على الفطرة، أي خلق على التوحيد، وأن هناك من يريد أن يبدل فطرة الإنسان، وذلك بنقله من التوحيد إلى الشرك، ومن الطبيعي أن هذا هو الذي يتناسب مع دور الشيطان في إبعاد الإنسان عن الله، وعن وحدانية الله سبحانه وتعالى، لذلك (وَلَا مَرْنَهُمْ فَلْيَغَيِّرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ)، يعني فليبدلن خلق الله، وهو الفطرة التي أشارت إليها الآية الكريمة، كما إنه قد ورد في بعض الأحاديث الشريفة أن المراد من خلق الله هنا هو (الفطرة) ومن البديهي أن الدور الإبليسي الرئيسي لا يتناسب مع هذه الأمور الجسدية والطبية ولا علاقة له به وأما قضية الإضرار بالنفس، فإن الإضرار بالنفس إنما يكون محرماً إذا لم تكن هناك مصلحة توازن هذا الإضرار، ومن الطبيعي أن الرجل الذي يحاول أن يحول نفسه إلى أنثى، لا بد أنه يعيش ظروفًا صعبة تجعل من عملية تحويله إلى أنثى مسألة تشتمل على مصلحة تفوق المفسدة التي تتسبب عن هذه العملية ولكن المسألة كلها في واقعية مثل هذه الفرضية، ما عدا مسألة الخثي.»

السيد الخوئي

قال السيد فضل الله:

«أما قضية أسباب حلية وجواز هذه العملية، فإن هناك نقطة في أصل التشريع لهذه المسألة التي لم ننفردها، لأن السيد الخميني يرى جواز تغيير الجنس، كما أن السيد الخوئي يقول بالجواز أيضاً، كما ورد في كتاب (منية السائل).»

ص: 55

و لما راجعنا كتاب منية السائل وهو مجموعة فتاوي لأية الله السيد أبي القاسم الخوئي(1)،

اجاب علي سؤال حول موضوع تغيير الجنس بما نصه:(2)

«مسألة: بالنسبة إلي الخنثي الكاذبة أي إن الشخص في خلايا جسمه من الناحية الوراثية ذكر مثلا، ولكن الالة الخارجية تغاير ذلك، أو العكس.. فهل يجوز تغيير الشكل الخارجي بما يوافق واقع الأمر؟

الجواب: لا مانع في ذلك.

مسألة: وإذا علم بالفحص أنه في الواقع ذكر مثلا وإن كان الشكل شكلا أنثويا فهل يجوز في هذه الحالة إزالة عوارض الذكورة مثلا وصيرورته أنثي خالصة باعتبار أنه ربي وهو صغير علي أنه أنثي فإذا غير إلي ذكر قد يصيبه بعض الأزمات النفسية فتلافيا لذلك تزال عنه عوارض الذكورة، “مع أنه ذكر في الواقع” حتي يكون أنثي خالصة أم لا يجوز ذلك؟.

الجواب: لا مانع من ذلك.»

وفيه: ان مقصود السيد الخوئي بهذا الكلام جواز اجراء عملية تصحيح الجنس للخنثي لا انه يجوزه حتي في حالات الترانس سكشوال و يفهم ذلك من قول السأل: (بالنسبة إلي الخنثي الكاذبة)، ولذا تراه لم يجوزه في حاشيته علي صراط النجاة حيث قال:(3)

« سؤال 904: ما حكم استبدال الرجل ذكره بفرج أنثي، أو استبدال الأنثي فرجها بذكر رجل، بالعمليات التي يجريها أطباء العصر؟ إذا كان هذا لغرض شهواني فقط، أو كان لغرض الأنجاب كأن يكون المستبدل مصابا بعقم لا يشفي، و لحبه النسل استبدل فرجه؟

الخوئي: هذه العملية في غاية الإشكال، والله العالم.

التبريزي: هذا غير جائز لأنه من تغيير خلق الله سبحانه و تعالي.»

ص: 56

1- السيد أبو القاسم الخوئي ولد 15 رجب 1317 هـ في مدينة خوي الإيرانية و توفي في 8 صفر 1413 هـ، في النجف الأشرف و كان من أبرز فقهاء الشيعة و مراجع التقليد في القرن الرابع عشر الهجري.

2- منية السائل للسيد الخوئي، ص 113

3- صراط النجاة (المحشي للخوئي)، ج 1، ص: 330

اما فتوي الشيخ فيصل المولوي(1)

و هو عالم محقق من اهل سنة لبنان، التي اباح فيها اجراء العملية للصنفين الاترسكس والترانسكس في اجابته علي سوال وجه له علي موقعه جاء فيه ما نصه:(2)

«السؤال: ما تري في عمليات تغيير الجنس لمرضي اضطراب الهوية الجنسية الذين يجرون عمليات لتغيير جنسهم للتخلص من معاناتهم النفسية، هل يجوز لهم ذلك، والمرأة المتحولة أو

ص: 57

1- الشيخ فيصل مولوي ولد في طرابلس شمال لبنان في عام 1941م أنهي دراسة الحقوق في كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية، والشريعة الإسلامية في كلية الشريعة في جامعة دمشق بدأ العمل في الحقل الإسلامي في عام 1955م، فتولي الأمانة العامة في جماعة عباد الرحمن في لبنان عين في عام 1968م قاضيا شرعيا لدي محكمة بيروت الشرعية السنوية اتسع نشاطه، سافر الشيخ فيصل مولوي الي أوروبا وبقي فيها خمس سنوات من 1980 حتي 1985. وأسس في فرنسا اتحاد الطلبة المسلمين، ثم اتحاد المنظمات الإسلامية في أوروبا، وأنشأ الكلية الأوروبية للدراسات الإسلامية. وأصبح مرشدا دينيا لاتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا ثم في أوروبا منذ سنة 1986. وبقي علي تواصل مع أكثر المراكز الإسلامية في أوروبا حتي وفاته. نال جائزة أفضل واعظ إسلامي من الندوة العالمية للشباب الإسلامي شارك في العديد من المؤتمرات والندوات والمحاضرات الإسلامية في لبنان وحول العالم. من أهم مؤلفاته: تيسير فقه العبادات. السلام علي أهل الكتاب. نظام التأمين وموقف الشريعة الإسلامية منه. المرأة المسلمة. الرق في الإسلام. أحكام المواريث. دراسات حول الربا. سلسلة التربية الإسلامية. أثر انهيار قيمة الأوراق النقدية علي المهور. توفي يوم الأحد 5 جمادي الآخرة 1432 هـ الموافق 8 مايو 2011م ودفن في مسقط رأسه مدينة طرابلس.

2- انظر : <https://ouo.io/JdaLxhc>

الرجل المتحول، هل تنطبق عليهما الأحكام الشرعية للجنس المتحول إليه؟ وهل يحاسبهم الله علي ما فعلوا أم يغفر لهم لأنهم مرضي نفسيين؟ وهل ذلك يشمل اللعن للذين يتشبهون بالجنس الاخر والمغيرين لخلق الله؟ علما بأن هناك علماء حرموا هذه العمليات تحريما قطعيا وهناك علماء أباحوها للضرورة.

ماذا تري فضيلة الشيخ وكيف يتبع المريض الفتوي التي يريد معرفتها في حالة رغبته بعمل هذه العمليات لضرر نفسي لحق به؟ أرجو منكم التوضيح والإجابة علي استفساري حول تناقض واختلاف العلماء في جميع الدول حول هذه الفتوي؟ والرجاء الرد بسرعة لأهمية الموضوع.

الفتوي: الحمد لله، والصلاة والسلام علي رسول الله، وعلي اله وصحبه ومن والاه، وبعد... خلق الله عزوجل الإنسان ذكرا وأنثي. لكن هناك حالات غير طبيعية، وتشوهات خلقية تظهر علي بعض الناس فتجعلهم جنسا ثالثا. وهي حالات استثنائية نادرة، لكنها موجودة منذ القدم كما يقول الأطباء. وهذه الحالات يصنفها الأطباء في نوعين من المرض:

الأول: هو مرض (الانترسكس) أي الجنس الداخلي، وصاحبه يسمى عند الفقهاء (الخنثي) وهو الانسان الذي يمتلك بعض الأعضاء الجنسية للذكر، وبعض الأعضاء الجنسية للأنثي. لقد تكلم الفقهاء في العصور الغابرة عن هذه الظاهرة من حيث تأثيرها علي الأحكام الشرعية المتعلقة باختلاف الجنسين، ولم يتكلموا عن حكم معالجتها باعتبارها مرضا. لكن تقدم العلوم الطبية اليوم أدي إلي إجراء عمليات جراحية للمصابين بهذا المرض من أجل تحويلهم إلي الجنس الغالب، وهو الجنس الحقيقي لهم. ولم أسمع أن أحدا من العلماء المعاصرين أفتي بتحريم هذا النوع من العمليات، ومقاصد الشريعة وأحكامها العامة تؤكد إباحته، لأنه مرض ناشئ عن تشوه خلقي، ورسول الله؟ أمرنا بمعالجة المرض: (يا عباد الله تداووا، فإن الله جعل لكل داء دواء)، وهو بالتالي لا يدخل في (تغيير خلق الله) الذي نهينا عنه، بل هو من باب معالجة المرض الذي أمرنا به.

الثاني: هو مرض (الترانسكس) أي التحول الجنسي من ذكر إلي أنثي، أو من أنثي إلي ذكر. هذا النوع من المرض لم يكن معروفا

في الماضي، ولم تكن عمليات التحويل الجنسي معروفة.

لكن الأطباء اليوم يقولون: أنه مرض حقيقي معترف به في الموسوعات الطبية المحترمة. وقد ورد في دائرة المعارف البريطانية عن مرض التحويل الجنسي أنه "اضطراب في الهوية الجنسية يجعل المصاب به يعتقد أنه من الجنس المعاكس". فالذكر مثلا يولد بأعضاء تناسلية ذكرية كاملة، وهو بالتالي ليس خنثي، لكنه منذ سن مبكرة جدا يصنف نفسه مع النساء، ويتصرف كواحدة منهن، ويتطلع إلي إنشاء علاقات مع الذكور باعتبارهم الجنس الآخر، فهو ليس مصابا بالشذوذ الجنسي، بل إن جمعيات الشذوذ في أمريكا رفضت انتساب المتحولين جنسيا إليها، لأن معظمهم لا يرغب بممارسة الجنس المثلية، فالذكر المتحول جنسيا إلي أنثي، يرغب بممارسة علاقاته مع الذكور كأنثي، ويريد منهم أن يعاملوه معاملة الأنثي الطبيعية. كما أنه ليس مصابا بالانحراف الجنسي الذي يدفع الرجل إلي ارتداء ملابس المرأة، أو يدفع المرأة لارتداء لباس الرجل من قبيل التشبه، بل هو يرغب بالتحويل الكامل إلي الجنس الآخر، وهي رغبة لا فكاك منها كما يقول الدكتور محمد شوقي كمال.

إن (الترانسكس) مرض فعلي كما يصرح المصابون به، وكما يقول الأطباء، وليس نزوة شيطانية. وقد ورد في دائرة المعارف البريطانية أيضا: "يستمر هذا المرض لسنوات طوال، وعلي الأغلب العمر كله، مع خطورة تطور الاكتئاب والوصول به إلي الانتحار، وهو يبدأ في مرحلة مبكرة قبل البلوغ إذ لا علاقة له بالرغبات الجنسية، ويستمر حتي إجراء الجراحة، وإن كان لا ينتهي تماما بها." ويقول أحد المصابين بهذا المرض "انه لا خيار له في هذا المرض بل هو مصيبة نزلت علي رأسه". وهو مرض نفسي يؤدي بالمريض إلي الإنزواء والتراجع وتحمل عذابات الرهيبة خوفا من افتراس حقيقته. والعلاج النفسي لهذا المرض لا يفيد، كما يقول الدكتور سعيد عبد العظيم، خاصة وأن معظم هذه الحالات لا تكتشف إلا في مرحلة متأخرة بعد البلوغ، كما أن المريض نفسه لا يعترف بأن مرضه نفسي، بل إن فكرة التحويل إلي الجنس الآخر تصبح ملحة عليه، وتسيطر علي كل أفكاره، وتدفعه للجوء إلي الجراحين.

ص: 59

يقول الدكتور محمد شوقي كمال: "إذا كانت مهمة الطب هي المحافظة علي حياة الإنسان، فلماذا نعرض هؤلاء المرضى للعذاب؟ ولماذا نحظر عليهم شيئاً من حقهم كمرضى حقيقيين؟ ونحن عادة كجراحين لا نأخذ الحالات هكذا، بل نشترط خضوع المريض لإشراف الطبيب النفسي المباشر مدة سنتين علي الأقل." ويقول: "إن المتحولين جنسيا لا يستطيعون الإنجاب مطلقاً، لكن الأهم بالنسبة لهم أنهم يستطيعون أن يعيشوا حياة زوجية سعيدة، ويشعرون بالراحة الشديدة علي نحو لا يوصف، ويستردون اتساقهم مع ذواتهم، والحقيقة: أنا لم أر مريضاً واحداً أجري تلك الجراحة وأبدي ندماً عليها، وهذا دليل علي سعادتهم بالتحول."

من هذا العرض العلمي الموجز الذي استقيناه من تحقيق موسع حول هذا الموضوع أجراه السيد أسامة الرحيمي في القاهرة ونشر في مجلة الشروق "العدد 329 تاريخ 27/7/1998" تبين لنا أن مرض "الترانسكس" أو التحول الجنسي، هو انفصام حاد بين النفس والجسد. فيكون الذكر كامل الذكورة من حيث الأعضاء الظاهرة لكن إحساسه النفسي مناقض لذلك تماماً، فهو يحس أنه أنثي. كما تكون الأنثي كاملة الأنوثة من حيث الأعضاء الظاهرة، لكنها تشعر أنها ذكر. فإذا تعذر عن طريق المعالجة النفسية، إنهاء هذا الانفصام، لم يعد أمامنا إلا إجراء عملية "التحول الجنسي"، وذلك بهدف إعادة التكيف بين النفس والجسد، وهو أساس الصحة النفسية والجسدية عند الأطباء والعلماء. والذي أميل إليه في ظل هذه الظروف إباحة هذا النوع من العمليات الجراحية للأسباب التالية:

أولاً: أنه ثبت برأي جمهور الأطباء وجود حالة مرضية عند بعض الناس سموها "الترانسكس" وهي انفصام حاد في الحالة الجنسية بحيث تكون مظاهر الجسد باتجاه جنس معين، بينما تكون مشاعر النفس بالاتجاه الجنسي المعاكس. وأن هذه الحالة المرضية قد تشتد بحيث تصبح حياة صاحبها جحيماً وقد يفكر بالانتحار. وأنه قد تقشّر كل وسائل العلاج النفسي، ولا يبقى أمام الطبيب إلا إجراء جراحة التحول الجنسي. هذا هو الواقع الذي نريد بالفتوي المطلوبة أن نعطيه الحكم الشرعي المناسب.

ثانيا: في مثل هذه الحالة تتحقق شروط الضرورة الشرعية التي تبيح المحظور بإجماع العلماء. إذ الخلاف بينهم محصور في تشخيص حالة الضرورة أو عدمها. أما إذا اتفقوا علي وجودها، فهم حتما متفقون علي أنها تبيح المحظور. أما أن الضرورة متحققة في هذه الحالة، فلأن المحافظة علي الحياة تعتبر من الضرورات الشرعية الخمسة بلا جدال. والحياة التي يقتضي المحافظة عليها هي الحياة الطبيعية التي لا يستبد بها المرض بحيث يحرمها السعادة ويمنعها من المتاع المباح.

من أجل ذلك أباح العلماء التداوي بالمحرم عند وجود الضرورة وإذا كانت جراحة التحول الجنسي محرمة من حيث الأصل حسب رأي جمهور الفقهاء المعاصرين فإنها تباح لوجود هذه الضرورة.

ثالثا: وسبب تحريم "جراحة التحول الجنسي" أمران: الأول: أنها تغيير لخلق الله، والله تعالى يقول عن الشيطان أنه قال: (وَلَا مَرْتَبَهُمْ فَلَيعَبِّرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ) سورة النساء الآية 119.

وقد نص بعض المفسرين صراحة ومنهم ابن عباس وأنس وعكرمة وأبو صالح، علي أن معني التغيير هو الخصاء وفقء الأعين وقطع الاذان. نقل ذلك القرطبي في "أحكام القرآن" وقال: "لم يختلفوا أن خصاء بني ادم لا يحل ولا يجوز، لأنه مثله وتغيير لخلق الله" وكذلك: "من خلق ياصبع زائدة أو عضو زائد، لا يجوز له قطعه ولا نزعها، لأنه من تغيير خلق الله تعالى إلا أن تكون هذه الزوائد تؤلمه فلا بأس بنزعها عند جعفر وغيره".

وهذا كلام صريح واضح أن الزوائد علي جسم الإنسان إذا سببت له ألما يجوز نزعها، لأنها عند ذلك تعتبر من قبيل التداوي، وهو جائز ولو كان فيه تغييرا لخلق الله، لأن التغيير المنهي عنه، هو ما كان لأجل التغيير أو لأجل التجمل، أما إذا كان ضروريا من باب التداوي فهو جائز جمعا بين الدليلين: دليل تحريم تغيير خلق الله، ودليل وجوب التداوي علي المريض.

وفي حالة مرضي التحول الجنسي يمكن القول أن الأعضاء الجنسية الظاهرة هي أعضاء زائدة، لأنها لا تتناسق مع مشاعر الجنس النفسية المعاكسة، وبالتالي فإن تحويلها إلي أعضاء

جنسية متوافقة مع الحالة النفسية هو معالجة للألم الموجود والذي ليس له علاج اخر .

علي أن القرطبي نفسه ذكر عن ابن عباس أن "تغيير خلق الله" المقصود في الآية هو تغيير دينه، وهو قول النخعي والطبري، كما قال مجاهد والضحاك وسعيد بن جبير وقتادة أن المراد بتغيير خلق الله، تغيير الغاية التي أرادها الله من الخلق، فقد خلق الله الشمس والقمر والأحجار والنار لينتفع بها، فغير ذلك الكفار وجعلوها الهة معبودة.

وبذلك يتبين لنا أن مسألة "تغيير خلق الله" إذا كانت سببا لتحريم جراحة التحول الجنسي عند كثير من العلماء، فهي لا تصلح سببا للتحريم في مثل حالة الضرورة المذكورة انفا.

الثاني: أنها نوع من التشبه بالجنس الاخر، وقد "لعن رسول الله (صلي الله عليه وآله وسلم) المتشبهين من الرجال بالنساء، والمتشبهات من النساء بالرجال" رواه البخاري. قال العلماء: "ظاهر اللفظ النهي عن التشبه في كل شيء، لكن عرف من الأدلة الأخرى أن المراد التشبه في اللباس والزينة والكلام والمشى".

ومع ذلك يقول النووي: "إن المخنث الخلقي لا- يتجه عليه اللوم" ويعقب ابن حجر علي ذلك بأنه: "محمول علي إذا لم يقدر علي ترك الشئ والتكسر في المشي والكلام بعد تعاطيه المعالجة" راجع فتح الباري.

ومن الواضح أننا أمام قضية مختلفة: فلسنا أمام رجل يتشبه بالنساء في ظاهره، لكننا أمام إنسان يشعر أنه امرأة شعورا يغلب كل مشاعره وأعماله، بينما له جسد رجل، وهو يتألم من ذلك ويسعي للخلاص من هذه الإزدواجية والانقسام، وحين يجري عملية التحول الجنسي يشعر أنه عاد لطبيعته الحقيقية، فلا يعود للتشبه. والمطلوب بالنسبة للمخنث المعالجة كما يقول النووي. وإذا لم تنفع المعالجة النفسية، وظهرت الحاجة إلي جراحة تعيد المخنث إلي جنسه الطبيعي، فالظاهر من كلام الإمام النووي أن ذلك جائز. فالتحول الجنسي علي الأرجح لا يدخل إذا تحت مسألة التشبه، التي حصرها العلماء "باللباس والزينة والكلام والمشى".

الضوابط الشرعية لهذه الإباحة وليس معني ذلك أنني أقول

بإباحة عمليات التحول الجنسي باطلاق. معاذ الله، فإنها لا تخلو من تغيير لخلق الله، لكنها تباح ضمن الضوابط التالية:

1: أن يبذل المريض نفسه جهدا كبيرا للتكيف مع حالته الجسدية، وربما كانت أحاسيسه أو هاما لا أصل لها. وربما استطاع بمساعدة طبيبه ومن يحيط به أن يكتشف نفسه من جديد، أو أن يجعلها تقتنع بقدر الله، فينتهي عنده هذا الشعور بالانفصام بين أحاسيس النفس ومظاهر الجسد.

2: أن يسعى الطبيب المعالج من خلال استعمال كل وسائل الطب النفسي الحديثة إلي معالجته كمريض نفسي، وأن يستمر علي ذلك مدة طويلة لا تقل عن سنتين وإذا لم يفلح بعدها في العلاج، وظل المريض يشكو من حالة الانفصام، وطلب إجراء هذه العملية الجراحية، فإن شروط الضرورة تكون قد تحققت، والضرورات تبيح المحظورات. ولا يعود الأمر تغييرا لخلق الله، بل هو تغيير لحالة مرضية حتي يكون هذا الإنسان المخلوق أكثر قدرة علي القيام بمسؤولياته التي خلق من أجلها. وينتهي هنا موضوع التشبه، لأن المريض يعود إلي جنسه الطبيعي الغالب، والجنس كما هو معلوم ليس مجرد أعضاء جنسية ظاهرة، بل هو أيضا مشاعر نفسية. والأعضاء الجنسية الظاهرة هي علامة علي جنس معين، أما حقيقة الجنس فهي أعمق من ذلك بكثير ولها تأثير علي المشاعر النفسية والتصرفات السلوكية لا ينكره أحد. فإذا تعارض الأمران فلا بد من تغليب أحدهما علي الآخر حتي يتوافق الجسد مع النفس. وإذا تبين أن تغيير المشاعر النفسية غير ممكن بعد معالجة سنتين، لم يبق أمامنا إلا تغيير معالم الجسد الجنسية حتي نصل إلي التوافق، ويعود الانسان عنصرا إيجابيا في المجتمع.

الجواب علي التساؤلات

وأخيرا فياني أخص الجواب علي تساؤلاتك بما يلي:

1: المرأة المتحولة إلي رجل تخضع لجميع الأحكام الشرعية الخاصة بالرجل. والرجل المتحول إلي امرأة يخضع لجميع الأحكام الشرعية الخاصة بالمرأة.

2: إذا وجدت شروط الضرورة المشار إليها، أرجو أن يكون التحول إلي الجنس الآخر مباحا، وأن يغفر الله تعالي للمتحولين

لأنهم مرضي، ولم يستطيعوا معالجة المرض إلا بهذا الأسلوب. وفي هذه الحالة لا ينطبق عليهم صفة المشبه بالجنس الاخر، ولا صفة التغيير لخلق الله.

3: من الطبيعي أن يختلف العلماء حول الحكم الشرعي لهذه المسألة، ومن حقل في هذه المسألة وفي غيرها أن تأخذ بفتوي أي من العلماء الثقات الذين تظمن إلي علمهم، إذا لم تكن عندك القدرة علي فحص الأدلة واختيار الأقوي منها. إذا لا يوجد من يستطيع ان يجزم بأن التحول الجنسي حرام وانما هي قضية خلافية ويجوز أن تأخذ بأي الرايين. الأسباب الاجتماعية هي حجر الزاوية في موضوع التحول، شاهدت برنامج في التليفزيون يتكلم عن التحول الجنسي فيه أحد الرجال يتحدث بفخر وزهو عن بناته الثلاث اللاتي تحولن لرجال، وعندما سئل عما إذا كان ستشعر بنفس هذا الفخر والسعادة إذا كان لديه ولد تحول لبنت، فتغيرات تعبيرات وجهه علي الفور وقال بكل تأكيد "لا" الرجل سند وعزوه وفخر للعائلة، وفي نفس البرنامج تظهر فيه بنت متخفيه حتي لا يعرفها الناس وقد اجرت جراحة تغيير الجنس من ذكر لأنثي ولا تستطيع أن تعيش كأمرأة وما زالت تعيش كرجل لأن اسرتها ترفض ان تراها كبنت وترفض ايضا أن يعرف الناس حقيقتها لأن في ذلك عار لهم. إذا ليست المشكلة في موضوع التحول في حد ذاته ولكن المشكلة الحقيقية وخاصة في المجتمعات العربية في مفهوم المجتمع للذكورة والأنوثة فيروا الذكورة دائما افضل بكثير من الأنوثة وهذا واقع وحتى الان يتمني أي أب أن يكون لديه ولد يحمل اسمه ويكون امتداد لأسم العائلة وتتمني الأم الولد حتي يكون سند لها وتفتخر بين الناس أنها انجبت رجل.

ومن ينجب البنت يستمر في انجاب الأطفال حتي ينجب الذكر وفي كثير من الأحيان قد يتزوج مرة اخري لكي يكون له ولد ومن لا ينجب الولد يشعر بأنه ضعيف، وهذه المفاهيم للأسف ما زالت موجودة. ولكم ان تتخيلوا الموقف عندما يطلب الولد التحول لبنت في مجتمع يقدر الذكورة، فيبدوا موضوع التحول هنا صعب للغاية وعندما تسألوهم علي سبب الرفض تكون الأجابه العفوية بأن التحول حرام وبالطبع هذا السبب غير

حقيقي، وانما هي نظرة المجتمع المتأين للذكورة والأنثة.

أتمني اليوم الذي يستطيع فيه الناس تفهم موضوع اضطراب الهوية الجنسية خصوصا في المجتمعات العربية، فهو شيء خارج عن إرادة الشخص، وهذا الشخص سيء الحظ أن يولد ومشاعره الداخلية واحساسه بذاته مختلف عن جسمه وللأسف لا يستطيع أن يشعر بذلك إلا الشخص نفسه ولا توجد أي من الأعراض الظاهرة لهذه الحالة وبالتالي يتخذ الناس منه أو منها موقف عدائي. والطريق للتحويل الجنسي صعب للغاية بخاصة بعد فترة البلوغ ولذلك المسئول عن هذا الموضوع هو الأب والأم، لأنه كما يجب علي كل أب وأم أن يراعوا أطفالهم بدنيا ونفسيا فيجب عليهم أيضا معرفة حالة اضطراب الهوية الجنسية ومعالجتها قبل سن البلوغ.

كما أن للأعلام دور مهم جدا في تغيير مفاهيم الناس، خاصة الدراما سواء كانت تليفزيونية أو سينمائية ذات تأثير كبير، أتمني أن أري يوما ما مسلسل تليفزيوني أو فيلم سينمائي عربي يناقش موضوع التحويل بشكل موضوعي علمي فهذا سوف يخفف كثيرا من الألام الأشخاص الذين مروا بتجربة التحويل وينير الطريق للأمهات والاباء في طريقه معالجتهم لأطفالهم. أتمني أن تكون كل أم نسخة مكرره من جست ايفيلين، انها حقا أم رائعة، وانا اثق في أن كل أم تتمني السعادة لأولادها مثل ايفيلين. أرجو ان تكون ترجمتي لهذه القصة قد اسهمت في توعيه الناطقين باللغة العربية بحقيقة موضوع التحويل الجنسي، واضأت الطريق لكل الأباء والأمهات في كيفية المعالجة الصحيحة لحالة اضطراب الهوية الجنسية لأطفالهم، فمن منا يريد لأطفاله ان يعيشوا حياة معذبه. رسالتنا في الحياة ان نأخذ بأيدي اطفالنا وأولادنا لبر الأمان وطريق السعادة.» انتهى كلامه

ص: 65

الفصل الثالث: القائلين بحرمة تغيير الجنس و أدلتهم

إشارة

ص: 66

لعل اقوي ما استدلل به المانعون لتغيير الجنس هو هذه الآيات: (1) «إِنْ

يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَاثًا وَإِنْ يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا مَرِيدًا (117) لَعَنَهُ اللَّهُ وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا (118) وَلَا ضِلَّةَ لَهُمْ وَلَا يُزْنِكُهُمْ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ الْفَلَيْسِيَّةَ أَذَانَ الْأَنْعَامِ وَلَا مَرْثَهُمْ فَلْيَغْيِرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ وَمَنْ يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُبِينًا (119) يَعِدُهُمْ وَيُمَنِّيهِمْ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا (120) أُولَئِكَ مَا أَوْاهُمْ جَهَنَّمَ وَلَا يَجِدُونَ عَنْهَا مَحِيصًا (121)»

اما تفسير مفردات هذه الآيات فقوله: (نَصِيبًا مَفْرُوضًا) اي مقطوعا واجبا فرضته لنفسي و هو من قولهم فرض له في العطاء (وَلَا مُنْيِيَّهُمْ) الأمانى هي الوعود بالملذات و ماشابه (وَلَا مَرْثَهُمْ) بشق اذان الأنعام او قطعها من اصلها و ثم تحريمها علي انفسهم بغير ما أحل الله (فَلْيَغْيِرَنَّ أَذَانَ الْأَنْعَامِ) و التبكيك هو الشق و قد كانوا في الجاهلية يشقون اذان الانعام إذا ولدت خمسة أبطن و الخامس الذكر و يحرمونه علي انفسهم.

قال الشيخ محمد جواد مغنية في تفسيره: (2)

«البتك القطع يقال: بتكه أي قطعه و التبتيك للتكثير و المبالغة في البتك. و الانعام الإبل و البقر و الغنم، و كان العرب في الجاهلية يقطعون اذان بعض الانعام و يوقفونها للأصنام، و يحرمونها علي انفسهم، و يأتي التفصيل ان شاء الله عند تفسير الاية 103 من سورة المائدة: (ما جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِيَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ وَ لَكِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَفْتَرُونَ عَلَيَّ اللَّهُ الْكُذِبَ)».

و قال الشيخ مغنية في تفسير الاية 103 ما نصه: (3)

«(ما جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِيَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ) البحيرة بفتح الباء الناقدة المشقوقة الأذن، و كان أهل الجاهلية

ص: 67

1- النساء

2- تفسير الكاشف، ج 2، ص: 443

3- تفسير الكاشف، ج 3، ص: 137

يفعلون بها ذلك إذا أنتجت عشرة أبطن، وقيل: خمسة، و يدعونها لا ينتفع بها أحد.»

قال العلامة الفاضل الجواد الكاظمي في كتابه مسالك الأفهام إلي آيات الأحكام: (1)

« (وَ لَأْمُرْتَهُمْ فَلْيَغَيِّرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ) وفيه وجهان أحدهما أن المراد تغيير دين الله و هو قول جماعة من المفسرين، و المراد أن الله فطر الخلق علي الإسلام يوم أخرجهم من ظهر آدم، و أشهدهم علي أنفسهم أنه ربهم و امنوا به، فمن كفر و عبد غير الله كالشمس و القمر فقد غير فطرة الله التي فطر الناس عليها. و الثاني أن المراد تغيير يتعلق بظاهر الخلقة و مندرج فيه نحو خصاء العبيد فيكون حراما علي إطلاقه و لكن الفقهاء رخصوا في خصاء البهائم للحاجة، و كذا يندرج فيه الوشر و هو تحديد طرف الأسنان و ترقيقها تفعله المرأة الكبيرة تشبيها بالصغار، و الوشم و هو غرز ظهر الكف و نحوه بالإبر و إشباعه بالعظم (2)

و نحوه حتي يخضر. و قد روي (3) عنه (صلي الله عليه و آله و سلم) أنه قال لعن الله

ص: 68

1- مسالك الأفهام إلي آيات الأحكام. ج 2، ص: 402

2- قال محشي الكتاب: «العظم كزبرج عصارة شجر أو نبت يصبغ به و المثل بالرقم 549 ج 1 ص 108 مجمع الأمثال للميداني بيضاء لا يدجي سناها العظم، مثل يضرب للمشهور لا يخفيه شي ء و قد نظمه الشيخ إبراهيم في فرائد اللآل فقال: يد الحميد بالندي إذ يكرم بيضاء لا يدجي سناها العظم اي لا يسود بياضها العظم و هو نبت يصبغ به، قيل هو النيل و قيل الوسمة و العظم الليل المظلم أيضا علي التشبيه.

3- قال محشي الكتاب: «انظر الحديث بطرقه المختلفة و ألفاظه المتفاوتة في كتب الشيعة الوسائل الباب 47 من أبواب ما يكسب به ج 2 ص 542 و الباب 136 من أبواب مقدمات النكاح ص 31 ج 3 ط الأميري و في كتب أهل السنة الكشاف تفسير الآية ج 1 ص 567 ط دار الكتاب العربي و فيض القدير ج 5 ص 268 و ص 272 و ص 273. قال الصدوق قدس سره في معاني الأخبار ص 250 بعد نقل خبر لعن النبي (صلي الله عليه و آله و سلم) النامصة و المنتمصه و الواشرة و المستوشرة و الواصلة و المستوصلة و الواشمة و المستوشمة. قال علي بن غراب النامصة التي تنتف الشعر من الوجه و المنتمصه التي يفعل ذلك بها، و الواشرة التي تشر أسنان المرأة و تقلجها و تحدها، و المستوشرة التي يفعل ذلك بها، و الواصلة التي تصل شعر المرأة بشعر امرء غيرها و المستوصلة التي يفعل ذلك بها. و الواشمة التي تشم و شما في يد المرأة أو في شي ء من بدنها و هو أن تغرز يديها أو ظهر كفها أو شيئا من بدنها بإبرة حتي تؤثر فيه ثم تحشوه بالكحل أو بالنورة فيخضر، و المستوشمة التي يفعل ذلك بها انتهى. ما في معاني الأخبار. كاظمي، فاضل، جواد بن سعد اسدي، مسالك الأفهام إلي آيات الأحكام، 4 جلد، ه ق»

الواشرة والمستوشرة والواشمة والمستوشمة فالواشرة من يفعل الوشر والمستوشرة التي يفعل بها ذلك، وكذا الواشمة من يفعل الوشم والمستوشمة من يفعل بها ذلك. ويندرج في ذلك فقو عين الحيوان علي ما كان من عادة العرب أن الإبل إذا بلغت ألفا عوروا عين فحلها و مندرج فيه أيضا السحق واللواط، فان في اللواط يكون الذكر مشابهة للأنثي وفي السحق يكون الأنثي مشابهة للذكر وقد انعقد إجماع العلماء علي تحريم هذه الافعال.» انتهى

وقال العلامة المجلسي في ملاذ الأخيار: (1)

« (وَ لَأْمُرْتَهُمْ فَلْيَغَيِّرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ) عن وجهه صورة أو صفة، ويندرج فيه ما قيل من فقبا عين الجاني، و خصاء العبيد، و الوشم، و الوشر، و اللواط، و السحق و نحو ذلك، و عبادة الشمس و القمر، و تغيير فطرة الله التي هي الإسلام، و استعمال القوي و الجوارح فيما لا يعود علي النفس كامالا، و لا يوجب لها من الله زلفي.»

وقال السيد علي السبزواري في كتابه "الاستنساخ بين التقنية والتشريع" ما نصه: (2)

«فإن الخلق في الاية وإن كان أعم من الخلق الصوري أي: الطبيعي، أو الفطري الذي هو الدينو لكن تغيير الخلق لا بد أن يكون فيه نوع من المعارضة مع خلق الله سبحانه و تعالي، كما هو ظاهر الاية المباركة بمقتضي المقابلة بين فعل الله تعالي و صنعه و بين فعل الشيطان. و هو قد يكون حسيا ماديا، صفة أو صورة، كأنواع المثلة، و التشويهات و التبدلات التي يأمر بها الشيطان المطيعين له في أصناف خلق الله تعالي، و قد ضرب الله عزوجل مثلا لذلك بيتك الاذان الذي كان من فعل أهل

ص: 69

1- ملاذ الأخيار في فهم تهذيب الأخبار، ج 5، ص: 214

2- الاستنساخ بين التقنية و التشريع، ص: 74

الجاهلية، فكانوا يحرمون تلك الأنعام التي قطعت اذانها أو شقت علي أنفسهم. وقد يكون تغييرا معنويا، متمثلا بالخروج عن الفطرة السوية، والإعراض عن الدين الحنيف والتعاليم الإلهية وتبديلها وتحريفها وتغييرها، وذلك بإتيان أنواع الرذائل والمنكرات، أو ترويح الباطل، وإشاعة الفحشاء، وتحويل النفس عما تدعو إليه دواعي العقل والفطرة. قال تعالى: "فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ" (1) ولا ريب أن فطرة الناس هي أساس الكمالات ومنبع الخيرات، وأصل الفضائل والمكارم، ولها السلطة علي جميع مشاعر الإنسان إذا لم يعترها الضلال والغواية، ولم يتلبس بما يفسد الفطرة من الرذائل والمنكرات والجرائم. (2) فالمستفاد من قوله تعالى: لا تبديل لخلق الله أن التصرف في الكائنات والسلطنة عليها إنما يكون من شئون بارئها وخالقها، وليس لغيره عز وجل ذلك، فلا تشمل كل تصرف وتغيير، فضلا عما ورد في الشرع الحنيف، كالتختان، وتقليم الأظافر، والخضاب، وقطع العضو الزائد، أو الفاسد في الإنسان ونحو ذلك.»

وجه الاستدلال بالآية

واستدل القائل بحرمة تغيير الجنسية بهذه الآيات هكذا:

اولا: دلت علي أن إطاعة الشيطان توجب الخسران المبين والشيطان يأمر الناس بتغيير الخلق الله (وَلَا مَرْتَبَهُمْ فَيَعْبُدُونَ خَلْقَ اللَّهِ).

ثانيا: تغيير الجنسية يعتبر نوع من انواع تغيير خلق الله لأن الله خلق الرجل رجلا والبشر يغيره الي امرأة مثلا فهذا تغيير في خلق الله. النتيجة: تغيير الجنسية حرام وهو طاعة للشيطان ويؤدي الي الخسران المبين.

واستدل بهذه الآية علي حرمة تغيير الجنس هؤلاء الاعلام:

ص: 70

1- سورة الروم، الآية: 30.

2- يراجع تفسير مواهب الرحمن للسيد السبزواري قدس سرّه، ج: 9، ص: 290، الطبعة الثالثة.

استدل بهذه الآية الميرزا جواد التبريزي في حاشيته علي كتاب صراط النجاة قانلاً: (1)

« سؤال 904: ما حكم استبدال الرجل ذكره بفرج أنثي، أو استبدال الأنثي فرجها بذكر رجل، بالعمليات التي يجريها أطباء العصر؟ إذا كان هذا لغرض شهواني فقط، أو كان لغرض الأنجاب كأن يكون المستبدل مصاباً بعقم لا يشفي، ولحبه النسل استبدل فرجه؟

الخوئي: هذه العملية في غاية الإشكال، والله العالم.

التبريزي: هذا غير جائز لأنه من تغيير خلق الله سبحانه وتعالى.»

وقد مر مناقشة كلام السيد الخوئي اما الشيخ التبريزي فهنا استدلال بالاية وان لم يذكرها ولكنه قصدها واعتبر تغيير الخلق حرام.

الشيخ محمد العاملي

استدل الشيخ محمد جميل حمود العاملي (2)

بهذه الآية علي حرمة تغيير الجنس.

وجه سؤال للشيخ محمد العاملي علي النحو التالي: (3)

«عمليات تغيير الجنس سواء كان تحويل الذكر الي انثي أو العكس وفي الاول يجري استئصال العضو الذكري وبناء مهبل وعملية خصاء وتكبير الثديين. وفي الحالة الثانية استئصال الثديين وبناء عضو ذكري وإلغاء القناة التناسلية الاثوية بدرجات متفاوتة، ويصحب كل ذلك علاج نفسي وهموني. وهؤلاء المرضى يشعرون بكراهية للجنس الذي ولدوا عليه نتيجة لعوامل مختلفة وقد يعود أغلبها إلي فترات مبكرة في حياة

ص: 71

1- صراط النجاة (المحشي للخوئي)، ج 1، ص: 330

2- عالم دين و محقق شيعي من اهل لبنان

3- السؤال موجود في موقع الشيخ محمد جميل حمود العاملي تحت عنوان: « الموضوع الفقهي: تغيير الجنس البشري من ذكر إلي أنثي ومن أنثي إلي ذكر

حرام شرعاً وعقلاً؟» انظر: <https://ouo.io/yyfsQt>

الانسان وتربية غير سليمة، وهم لا يوجد أي لبس في تحديد جنسهم، سواء مظهريا أو غيره عند الولادة كحالات خنثي غير الكاملة. وكثير منهم يقوم بدوره كاملا ويتزوج وينجب علي حالته التي خلقه الله سبحانه وتعالى عليها، ثم ينتاب هؤلاء المرضى شعورا يأخذ بالطغيان وطالما كان مكبوتا لرغبة في التخلي عن جنسه الطبيعي. ما هو رأيكم الشريف في هذه المسألة؟ وما هو الحكم في كل حالة من هذه الحالات؟ أفوتونا مأجورين.»

و اجاب الشيخ علي ذلك بما نصه:(1)

«إن تغيير الجنس البشري من ذكر إلي أنثي، ومن أنثي إلي ذكر، من أعظم المحرمات القطعية في ديننا الحنيف. والعملية المذكورة من أبرز مصاديق التغيير والتبديل في كينونة الإنسان التي خلقه الله تعالى عليها، حيث إنه تبارك شأنه خلق الإنسان علي صنفين: ذكر وأنثي فمن بدل الخلقة التي صنعه الله تعالى عليها، فقد رفض قضاء الله تعالى فيه، ومن ثم أراد أن يصنع جسما اخر لنفسه علي خلاف ما قضى الله تعالى فيه من الذكورية أو الأنوثة ومن يتأمل في آيات الكتاب الكريم والأخبار المفسرة لها يري بوضوح أن أي تلاعب بالخلقة البشرية يساوق الشرك بالله تعالى ومغالته في قدرته ... وأني للعباد أن يغلبوا قدرة الله تبارك شأنه ومما ذكره القرآن الكريم في هذا الصدد قوله تعالى في الايات رقم 118-119 من سورة النساء بحق إبليس الملعون: «وَقَالَ لَا تَخْذَنْ مِنْ عِبَادِكِ نَصِيْبًا مَّفْرُوضًا (118) وَلَا ضِلَّةً لَهُمْ وَلَا مَنِيْنَهُمْ وَلَا أَمْرَهُمْ فَلْيُسَبِّحْنَ أَذَانَ الْأَنْعَامِ وَلَا مَرْثَهُمْ فَلْيَغَيِّرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ وَمَنْ يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُبِينًا (119) يَعِدُهُمْ وَيُمَنِّيهِمْ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا (120) أُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَلَا يَجِدُونَ عَنْهَا مَحِيصًا (121)» إن الايات المتقدمة كشفت عن حرمة التلاعب بالخلقة الطبيعية التي خلق عليها الإنسان والحيوان.

فكما لا يجوز للإنسان أن يتلاعب بالخلقة الحيوانية عبثا ولغوا كذلك لا يحق له أن يتلاعب ببدنه فيبدله من شيء إلي اخر، ولا

ص: 72

فرق في الحرمة بين كونها منصبة علي التبديل في الصورة كما هو الحال في التبديل الجنسي في عصرنا الحاضر كما أشرت إليه في سؤالكم المتقدم. أو كان التبديل بالمادة كما هو الحال في التبديل الهرموني الذكري إلي أنثوي وبالعكس قبل أو بعد إجراء عملية التغيير الجنسي. لقد كان دين المشركين قبل عصر الرسالة النبوية المحمدية علي صاحبها واله الاف السلام والتحية التلاعب بخلقه الحيوانات لغايات عبثية حيث كانوا يفتقون عين الفحل ويقطعون اذان الأنعام من أصلها أو بشق نصفها ويحرمون الانتفاع بها وهو ما دل عليه اللفظ في كلمتي: "فَلْيَبْيِضَنَّ" و "فَلْيَغْيِرَنَّ"، فالكلمة الأولى ظاهرة في التبكيك أي القطع، والثانية ظاهرة في تبديل خلق الله تعالى، من صورة إلي صورة ومن مادة إلي مادة. والأخبار المفسرة للآية "فَلْيَغْيِرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ" وإن كانت ظاهرة في معني تغيير دين الله أو فطرة الله وأمره إلا أن التفسير المزبور لا يمنع من إدراج التغيير الجنسي في الصورة والمادة، ونستفيد ذلك من خلال أمرين في الآية والأخبار المفسرة لها:

الأمر الأول: إن الإطلاق في قوله تعالى "فَلْيَغْيِرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ" يفيد الإيحاء الإبليسي بالتغيير المطلق، وهو حرام شرعا باعتباره من الإيحاءات الشيطانية المعاكسة للنواهي الإلهية عن التغيير والتبديل في الخلقة البشرية. وحرمة التغيير في خلق الله تعالى لا تقتصر علي التشريع في دين الله وأوامره فحسب، بل يظهر أن النص القرآني المفسر والمدعوم بالنص الولوي قضية حقيقية تشمل كل تغيير وتبديل وما ورد في تفسيرها بدين الله وأمره إنما لحيثية كانت غالبية علي المجتمع القبلي الجاهلي في تلك العصور. وهذه الحيثية هي التغيير في دين الله تعالى والعمل بعكس ما أراه الله تعالى ولو كان التغيير الجنسي شائعا في تلك العصور لما تواتت النصوص النبوية والولوية عن بيان مفردات حرمتها وإدراجها تحت المفهوم العام لكلمة "فَلْيَغْيِرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ". فنصوص الكتاب الكريم جلها أحكام حول قضايا خارجية وهذه الأحكام تستبطن أحكاما علي قضايا حقيقية إلي يوم القيامة، وظواهر آيات الكتاب الكريم تستبطن العشرات من البواطن بلغت السبعين بطنا حسبما جاء في النصوص الولوية الشريفة،

إذ ما من ظاهر إلا وله باطن إلي سبعين بطنا. ولعل المصدر اللغوي في كلمة "خلق" المضافة إلي الله إشارة إلي التغيير النبوي للجسم، بخلاف ما لو كانت الكلمة علي صيغة "خلق الله" المنحصرة بأخلاق الله تعالي من الإستقامة علي أوامره ونواهيه، فاللفظة الأولى أعم وأشمل من الثانية الخاصة بالأمر المعنوية كتغيير الأحكام والتلاعب بها. ومهما يكن الأمر: فإن لفظ "خَلَقَ" بتسكين اللام الوارد في الآية يشمل التغيير في الأمور المادية والمعنوية أي التغيير في شريعة الله تعالي والخلقة البشرية والحيوانية. فاللفظة المذكورة تقيّد الإطلاق في حرمة التغيير بخلق الله تعالي حتي علي مستوي التغيير بالصورة الظاهرية للرجل والمرأة، كما لو تزين الرجل والمرأة ولبس ثياب المرأة والمرأة تلبس ثياب الرجل وتزيا بزيه "تشبه المرأة بالرجل، وتشبه الرجل بالمرأة" وهو ما استفاده عامة فقهاء الإمامية في تحريمهم تشبه الرجل بالمرأة وكذلك العكس، فإن ذلك كله من مصاديق تغيير الخلق البشري من طبيعة إلي طبيعة أخرى ولو بالمظهر الخارجي، فضلا عن الواقعي. إذ إن ذلك كله من التلاعب بالخلقة التي فطر الناس عليها وهو ما أيدته النصوص النبوية والولوية الكاشفة عن حرمة التصرف العبثي في الثروة الحيوانية والبنية الجسمية للإنسان.

الأمر الثاني: بناء علي تفسير الآية بدين الله أو فطرة الله أو أمر الله تعالي، يمكننا التعدي إلي ما نحن بصدد بيانه، وذلك لأن التغيير في المادة أو الصورة يندرج في مفهوم تبديل فطرة الله تعالي التي فطر الإنسان الذكر عليها وهي أن يكون ذكرا لا أنثي، كما فطرت الأنثي علي أنثويتها. فأني تغيير في السنخية الصورية أو المادية الهرمونية وغيرها كقطع الأعضاء الأصلية واستبدالها بقطع أخرى معاكسة لها ينطبق عليه مفهوم (فَلْيَغَيِّرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ) أو دين الله وأمره فمن بدل في بدنه الأصلي إلي بدن معاكس له خلاف أمر الله تعالي وخلاف الفطرة التي فطر الله تعالي الناس عليها من الذكورية والأنثوية. فتغيير خلق الله تعالي محرم لأنه مما يأمر به الشيطان وهو لا يأمر إلا بالفحش والمعاصي. وبعبارة أخرى: إن القرآن الكريم أطلق خلق الله علي حكم الفطرة وهو التدين بالدين وأحكامه، فيكون تغيير خلق

الله هو الخروج عن حكم الفطرة وترك الدين والارتباط بالطبيعة من دون خضوع الأفراد إلى سلطة السماء.

التغيير بالخلقة البشرية حرام شرعا

إن تغيير الخلقة البشرية ينطبق عليه عنوانان محرمان أشارت إليهما الآية الكريمة: أحدهما التبيك وهو الشق والقطع والإزالة وهو نوع ضرر يلحقه الفاعل ببدنه وثانيهما تغيير الخلقة الأصلية إلى أخرى معاكسة لها. وهو نوع تشبه الأصيل بالدخيل فلا يجوز للإنسان أن يقطع شيئا من جسمه سواء كان للتبديل الفطري في خلقته أو كان لغير ذلك كالقطع العبي فكلا الأمرين حرام شرعا وصاحبهما من أهل النار، ذلك لأن الله تعالى لم يفوض للإنسان التصرف ببدنه. ولم يعطه السلطة المطلقة علي بدنه بحيث يتصرف به كيفما تحلو له قريحته وتصوراته وموهوماته بل سلطته ضمن ما أراد الله تعالى له أن يسيطر عليه من خلال المحافظة علي البدن بدفع الخطر عنه وحرمة تدنيسه وتعريض أعضائه للتلف والقطع والإزالة بكلا شقيها: الكلي والجزئي، إلا علي نحو الضرورة الداعية إلي إزالة العضو المصاب بمرض فتاك كورم سرطاني وما شابهه مما تدعو الضرورة العقلانية بإزالته حتي لا يؤدي بقاءه إلي تعطيل القوي الأخرى في البدن.»

الشيخ يوسف القرضاوي

نقل الدكتور محمد المهدي وهو استشاري في الطب النفسي في مقاله تحت عنوان "التحول الجنسي بين الطب والدين" عن الشيخ القرضاوي (1) ما نصه: (2)

«سئل الشيخ يوسف القرضاوي في برنامج الشريعة والحياة والذي قدمته قناة الجزيرة الفضائية يوم الأحد الموافق 31 مايو 1998 عن رأي الدين في عملية التحول الجنسي فقال: في مثل هذه الأمور في الحقيقة، تحويل الذكر المكتمل الذكورة ظاهرا

ص: 75

1- الرئيس السابق للاتحاد العالمي لعلماء المسلمين

2- انظر: <https://ouo.io/c6s8Ih>

أو باطنا إلي أنثي أو العكس، هذه جريمة وهي من تغيير خلق الله عزوجل، واستجابة للشيطان الذي قال (وَلَا مَرْتَهُمْ فَلْيَغَيِّرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ)، فإبليس أغري الناس بتغيير خلق الله، فهذا من تغيير خلق الله. »

الشيخ علي جمعة

الشيخ علي جمعة وهو مفتي مصر السابق وأستاذ في جامعة الأزهر، وعضو هيئة كبار علماء الأزهر، استدلت بهذه الآية علي حرمة تغيير الجنس لعلاج اضطراب الهوية الجنسية في اجابته علي السؤال التالي: (1)

«السؤال: كثر الحديث مؤخرا في وسائل الإعلام المختلفة عن مرض يسمى "اضطراب الهوية الجنسية" وظهر عديد من الأشخاص يدعون أنهم في معاناة حقيقية وحياة مريرة بسبب هذا المرض، وأن الحل الجذري لمشكلتهم هو إجراء عملية جراحية للتحويل إلي الجنس الآخر. زاعمين أن عقولهم وأرواحهم تنتمي إلي الجنس الآخر لكنها تجسدت في البدن الخطأ، ويصفون العملية الجراحية بأنها تصحيح للجنس وليست تغييرا للجنس تجنبنا لتهمة العبث وتغيير خلق الله، ويستشهدون بتصريحات لبعض الأطباء تؤكد أن هذا المرض لا يستجيب للعلاج الهرموني ولا العلاج النفسي، بل إنه لا علاج له حتي الان سوي تغيير الجنس، فهل يعتبر هذا المرض عذرا شرعيا يجيز إجراء عملية التحويل؟»

اجاب علي هذا السؤال وقال:

«وفيما يتعلق بالتدخل الجراحي في أعضاء الإنسان التناسلية، فأصله المنع إلا للضرورة أو الحاجة التي تنزل منزلة الضرورة، لأن الشريعة الإسلامية قد حرمت الخصاء وما في معناه لكونه تغييرا لخلق الله تعالي، قال عزوجل: (2)

(إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَاثًا وَإِنْ يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا مَرِيدًا (117) لَعَنَهُ اللَّهُ

ص: 76

1- انظر موقع الشيخ علي جمعة تحت عنوان "تغيير الجنس لعلاج اضطراب الهوية الجنسية": <https://ouo.io/CuXZPT>

2- النساء

وَقَالَ لَا تَجِدَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا (118) وَلَا ضِلَّتْهُمْ وَلَا مَنِيَّتْهُمْ وَلَا مَرَّتْهُمْ فَلْيَبْتَكَنَّ آذَانَ الْأَنْعَامِ وَلَا مَرَّتْهُمْ فَلْيَغَيِّرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ وَمَنْ يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُبِينًا (119).

فالقرآن الكريم يوضح أن تغيير خلق الله تعالي محرم، لأنه امتثال لأمر الشيطان وولاء له من دون الله وخسران مبین، والخصاء ونحوه تغيير لخلق الله، ومخالفة لفطرته التي فطر الناس عليها فهو حرام، وقد جاء في التفسير عن ابن عباس وأنس بن مالك رضي الله عنهم وأيضاً عن غيرهما من السلف الصالح، أن المراد بتغيير خلق الله الوارد في الآية الكريمة: هو الخصاء "انظر: تفسير الإمام الطبري، جامع البيان 9/ 215216، ط. مؤسسة الرسالة". لكن إذا كان في الجراحة بتر بعض أعضاء الجسد للإبقاء على الحياة مثلاً أو منافع سائر الأعضاء، فالقاعدة أن الضرورات تبيح المحظورات، وأنه إذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما ضرراً بارتكاب أخفهما "انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ص 84، 87، ط دار الكتب العلمية".

المجمع الفقهي الإسلامي

المجمع الفقهي الإسلامي وهو عبارة عن هيئة علمية من الفقهاء داخل إطار رابطة العالم الإسلامي، يفتي علي أساس فقه المسلمين السنة ومقره مكة المكرمة، جاء في قراره السادس بشأن تغيير جنس الذكر أو الأنثي أو تصحيحه ما نصه: (1)

«الحمد لله وحده، والصلاة والسلام علي من لا نبي بعده، سيدنا ونبينا محمد، وعلي اله وصحبه وسلم، أما بعد: فإن مجلس المجمع الفقهي الإسلامي برابطة العالم الإسلامي في دورته الحادية عشرة المنعقدة بمكة المكرمة في الفترة من يوم الأحد 13 رجب 1409 هـ الموافق 19 فبراير 1989 م إلي يوم الأحد 20 رجب 1409 هـ الموافق 26 فبراير 1989 م قد نظر في

ص: 77

1- انظر: "موسوعة القضايا الفقهية المعاصرة والإقتصاد الإسلامي"، علي السالوس، ص 699 و "توضيح الأحكام من بلوغ المرام"، عبد الله بن عبد الرحمن البسام، ج 5، ص 378

موضوع تحويل الذكر إلي انثي، وبالعكس. وبعد البحث والمناقشة بين أعضائه قرر ما يلي:

أولاً: الذكر الذي كملت أعضائه ذكورته، والانثي التي كملت أعضائها أنوثتها، لا يحل تحويل أحدهما إلي النوع الآخر، ومحاولة التحويل جريمة يستحق فاعلها العقوبة. لأنه تغيير لخلق الله، وقد حرم سبحانه هذا التغيير، بقوله تعالى، مخبراً عن قول الشيطان: (وَلَا مَرْنَهُمْ فَلْيَغَيِّرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ).»

مناقشة الاستدلال بالآية

إشارة

جاء في تفسير العياشي في تفسير الآية: (1)

«عن محمد بن يونس عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله (عليه السلام) في قول الله (وَلَا مَرْنَهُمْ فَلْيَغَيِّرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ) قال: «أمر الله بما أمر به». (و) عن جابر عن أبي جعفر (عليه السلام) في قول الله (وَلَا مَرْنَهُمْ فَلْيَغَيِّرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ) قال: دين الله.»

وقال المجلسي في تفسير الآية بعد نقل روايتي العياشي السابقتين: (2)

«بيان: فسر (عليه السلام) في الخبر الأول خلق الله بأمر الله وفي الثاني بدين الله وقال الطبرسي رحمه الله: (3) قيل يريد دين الله وأمره عن ابن عباس وإبراهيم ومجاهد والحسن وقادة وهو المروي عن أبي عبد الله (عليه السلام) ويؤيده قوله سبحانه (فَطَرَتَ اللَّهُ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ) وأراد بذلك تحريم الحلال وتحليل الحرام وقيل أراد الخصاء وقيل إنه الوشم وقيل إنه أراد الشمس والقمر والحجارة عدلوا عن الانتفاع بها إلي عبادتها.»

كما ترى جاء تفسير خلق الله في رواية العياشي السابقة في الخبر الأول بأمر الله وفي الثاني بدين الله فما هو الصحيح منهما وجمع بين هذه الروايتين الطبرسي في تفسيره قائلًا: (4)

« (وَ لَا مَرْنَهُمْ فَلْيَغَيِّرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ) أي لا مرنهم بتغيير خلق الله

ص: 78

1- تفسير العياشي، ج 1، ص: 276

2- بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، ج 60، ص: 219

3- مجمع البيان في تفسير القرآن للشيخ الطبرسي، ج 3، ص: 173

4- مجمع البيان في تفسير القرآن، ج 3، ص: 173

فليغيرنه و اختلف في معناه فقيل يريد دين الله و أمره عن ابن عباس(1) و إبراهيم و مجاهد و الحسن و قتادة و جماعة و هو المروي عن أبي عبد الله (عليه السلام) و يؤيده قوله سبحانه و تعالي (فَطَرَتِ اللَّهُ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ) و أراد بذلك تحريم الحلال و تحليل الحرام و قيل أراد معني الخصاء عن عكرمة و شهر بن حوشب و أبي صالح عن ابن عباس و كرهوا الإخصاء في البهائم و قيل أنه الوشم عن ابن مسعود و قيل إنه أراد الشمس و القمر و الحجارة عدلوا عن الانتفاع بها إلي عبادتها عن الزجاج

و قال الجصاص في تفسير الآية:(2)

«قوله تعالي (وَ لَأْمُرَنَّهُمْ فَلْيَبْتَئِنَّا آذَانَ الْأَنْعَامِ) التبتيك التقطيع يقال بتكه بتكه يتبكه تبتيكا و المراد به في هذا الموضع شق أذن البهيرة روي ذلك عن قتادة و عكرمة و السدي و قوله (وَ لَأْمُنِّيَنَّهُمْ) يعني و الله أعلم أنه يمنيهم طول البقاء في الدنيا و نيل نعيمها و لذاتها ليركنوا إلي ذلك و يحرصوا عليه و يؤثروا الدنيا علي الآخرة و يأمرهم أن يشقوا آذان الأنعام و يحرموا علي أنفسهم و علي الناس بذلك أكلها و هي البهيرة التي كانت العرب تحرم أكلها.»

1. كلام السيد الخامنه اي حول الآية

نقل الشيخ محمد المؤمن القمي عن السيد علي الخامنه اي كلام في

ص: 79

1- قال السيوطي في الدر المنثور في تفسير المأثور، ج 2، ص: 224، ما نصه: « أخرج ابن جرير و ابن المنذر و ابن أبي حاتم من طرق عن ابن عباس وَ لَأْمُرَنَّهُمْ فَلْيَعْبِرَنَّ خَلَقَ اللَّهُ قَالَ دين الله و أخرج ابن جرير عن الضحاك في قوله فَلْيَعْبِرَنَّ خَلَقَ اللَّهُ قَالَ دين الله و هو قوله فَطَرَتِ اللَّهُ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ يقول لدين الله و أخرج سعيد بن منصور و عبد بن حميد و ابن جرير و ابن المنذر و البيهقي عن ابراهيم فَلْيَعْبِرَنَّ خَلَقَ اللَّهُ قَالَ دين الله، و أخرج سعيد بن منصور و ابن المنذر عن سعيد بن جبير فَلْيَعْبِرَنَّ خَلَقَ اللَّهُ قَالَ دين الله و أخرج عبد الرزاق و آدم و عبد بن حميد و ابن جرير و ابن المنذر و البيهقي عن مجاهد (فَلْيَعْبِرَنَّ خَلَقَ اللَّهُ) قال دين الله ثم قرأ (لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ) »

2- احكام القرآن، ج 3، ص: 268

عدم دلالة هذه الاية علي حرمة التغيير في خلق الله كتغيير الجنس او ماشبهه من الاعمال التي ترتبط بتغيير بدن الانسان كالتعقيم(1)،

قال الشيخ القمي ما نصه: (2)

«الاستدلال لحرمة التعقيم بأنه تغيير في خلق الله وقد يقال بحرمة الإقدام علي عملية التعقيم الدائم أو الموقت في المرأة أو الرجل من باب أنها تغيير في خلق الله تعالى، وقد دل قوله تعالى حكاية عن إبليس اللعين (وَلَا مَرْتَهُمْ فَلْيَغَيِّرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ) علي حرمة التغيير في خلق الله تعالى.

وهذا الوجه أيضا مخدوش قد أغنانا عن البحث في تقريب دلالاته و الجواب عنه سيدنا القائد(3) أدام الله أظلاله، فلاحظ.

قال دام ظله هنا ما لفظه: “ثم إن عمدة ما يمكن أن يعد مانعا من إجراء أصالة الحل التي هي المرجع في المسألة بعد فرض عدم كون الاستيلاد في نفسه واجبا أمران:

أحدهما: التمسك بقوله تعالى نقلا- عن إبليس لعنه الله (وَلَا مَرْتَهُمْ فَلْيَغَيِّرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ) الاية(4) مدعيا أن مضمون الاية هو المنع عن أي تغيير في الهيئة الطبيعية الإنسانية، سواء كان في ظاهر الجسم أو باطنه، مطلقا أو إذا أوجب نقصا، و تشويها للخلق، أو تعطيلًا لإحدي القوي الجسمانية المقصودة عدا ما صرح وإن أردت الوقوف علي عبارتنا هنا تقريبا و جوابا فراجع الكلمة التي كتبناها في مسألة التوقيع الأدلة بجوازه أو وجوبه.

و ثانيهما: وجوب دفع الضرر و المفسدة عن النفس بضميمة ادعاء أن إغلاق الرحم الموجب لقطع النسل ضرر من أظهر مصاديقه.

ولنا في كل من الأمرين نظر: (أما الأول) فمصفي القول أن الاية الشريفة ليست بالضرورة بصدد المنع عن كل تغيير في الخلق، كيف و يلزم منه حرمة التغيير في الحيوان و الجماد

ص: 80

1- هي عملية جراحية يقوم بها الرجل او المرأة لمنع الحمل نهائيا اي يصبح عقيما و يقال: تعقيم النساء او تعقيم الرجال.

2- كلمات سديدة في مسائل جديدة، ص: 55 ، تحت عنوان: “الدليل الثاني علي حرمة التعقيم هو أنه تغيير في خلق الله“

3- اي السيد علي الخامنه اي و هو قائد الثورة الاسلامية في ايران

4- اي الي اخر الآية

أيضاً، إذ لا وجه لتخصيصها بالإنسان، و لا أظن أن يلتزم به أحد. بل غاية المستفاد منها -حيث تحكي الأمر بالتغيير عن إبليس هو أن كل تغيير ناشئ عن أمر اللعين فهو حرام محظور، كسائر التصرفات الناشئة عن تسويله ووسوسته.

كما أنه يستفاد من الآية في الجملة أن لعدو الله داعياً الي تغيير خلق الله، كما أن له تمام الداعي إلي الإخلال في أمره و التدخل في سلطانه تعالي عما يريد الظالمون علواً كبيراً. فكل ما أحرز بالنسبة إلي تغيير ما في خلق الله أنه من أمر الشيطان و إغوائه فهو حرام لا محالة، و كل ما شك و لم يوجد دليل عليه فالأصل البراءة و عدم الحرمة (1). ثم إن أوجه الاحتمالات في المعني المراد من التغيير الذي يستهدفه إبليس: إما التغييرات التي وضعها الجهال من الادميين يريدون بها التقرب إلي الالهة المزعومة من دون الله عز و جل، مما كان -و لا يزال يتكلف عند دخول المعابد و الهياكل، من الحلق و الجز و القطع و الوصل و اللبس و الخلع و الوشم و الستر و أمثالها من سنن العبادة الحمقاء لدي أصحاب الديانات المنسوخة و المجعولة.

و يؤيده ما جاء في الفقرة السابقة من الآية الشريفة أعني قوله تعالي حكاية عن اللعين (وَ لَأْمُرَنَّهُمْ فَلْيَسِّرْكَ آذَانَ الْأَنْعَامِ) ضرورة أن بتك اذانها و هو قطعها أو شقها إنما يحرم حينما كان المراد منه التقرب إلي الالهة الموهومة، و لا دليل علي حرمة في غير تلك الصورة. و إما التغيير في دين الله الذي جعله قاعدة لمعاش الإنسان و الذي رتب علي غرار الفطرة الإنسانية السليمة و منطبقاً عليها، كما يشعر به الحديث الوارد عن أبي جعفر (عليه السلام) و لعل من مصاديقه التغيير في مجاري الحياة كتبديل النكاح باللواط و السحق كما قيل.

فالحاصل: أن ادعاء حرمة التغيير في جسم الإنسان بما هو تغيير، استناداً الي الآية الشريفة غير وحيه، و لذا ترى أن سيدنا الأستاذ الامام الخميني أعلي الله مقامه و رفع أعلامه و هو علي

ص: 81

1- مرجع ما أفاده دام ظلّه إلي أنه حيث لا يمكن إرادة الإطلاق في الآية، بل لا إطلاق لها بنفسها، فلا محالة يقتصر علي ما يتيقن إرادته منها و هو خصوص التغيير في الخلقة الذي لا يكون إلا بأمر اللعين و إغوائه، و حينئذ فكل ما أحرز من التغيير أنه بأمر الشيطان، و إغوائه. إلخ. (الحاشية للشيخ محمد المؤمن)

ما تعرف من المكانة السامية و السنام الأعلي في الفقه و معرفة أصول الدين و فروعه كان يفتي بجواز تغيير خلق الرجل امرأة و المرأة رجلا(1)، مع أن مثل هذا التغيير في الجنسية هو من أظهر مصاديق التغيير في خلق الله.(2)

و دعوي أن ما نحن فيه داخل في التغيير المحظور من جهة كونه تشويها و تنقيصا ممنوع صغري و كبري. إذ لا وجه لعد كل ما فيه تنقيص في الجسم تشويها، فإنه ربما يكون الأمر بالعكس في كثير من أنواع التنقيص الجسماني “وقد قال الشاعر: اراستن سرور پيراستن است(3)“ و لا غرو لو عد التنقيص بنحو ما نحن بصدد الكلام فيه في بعض موارد من ذلك القبيل كما لا- يخفي. و قد عرفت أن الآية الشريفة أجنبية عن التنقيص الجسمي، تشويها كان أو تجميلا(4)-(5) فتحصل أن الآية المذكورة لا مساس لها بما نحن بصدده فعدها مانعا عن إجراء أصالة الحل غير مبتن علي أساس متين. ” انتهى كلامه(6) متع الله الأمة الإسلامية بطول بقائه. فقد تحصل أنه لا دليل معتبر علي حرمة عملية التعقيم الدائم فضلا عن المؤقت منه بل مقتضى القواعد جوازها.»

مع ان السيد الخامنه اي لم يقبل الاستدلال بالآية علي حرمة قطع الاعضاء و ماشابهها من العمليات الجراحية لكنه لم يجوز تغيير الجنس ليس لاجل الاستدلال بالآية، بل لانه يري ان قطع عضو الذكورية في الرجل او حقن هرمون الانوثة فيه مثلا، لا يصير ذلك الرجل امرأة اي هذه الاشياء لا تغيير حقيقته و لذا تراه اجاب علي

ص: 82

- 1- يشير هنا الي “تغيير الجنس من الرجل الي المرأة و من المرأة الي الرجل” الذي يفتي بجوازه السيد الخميني
- 2- تحرير الوسيلة: ج 2 ص 563 (الحاشية للشيخ محمد المؤمن)
- 3- اي ان جمال شجرة السرو في عدم تزينه و قطع اقصاده و ابقائه علي ماهو عليه
- 4- فيه اشارة الي القول بان: “عمليات التجميل ايضا حرام لانها تغيير في خلق الله“ و انه هذا القول ايضا لا يصح.
- 5- هذا بيان لمنع الكبري. (الحاشية للشيخ محمد المؤمن)
- 6- اي كلام السيد علي الخامنه اي

استفتاء منشور علي موقعه حول "تغيير الجنس" هكذا: (1)

«السؤال: هل يجوز إجراء عملية جراحية لتغيير الجنس؟»

الجواب: لا يجوز تغيير الجنس، إلا إذا ثبت بالطرق العلمية والعرفية التي تورث الاطمئنان أن أعضاءه الخارجية وظاهر بدنه مخالف للجنس الواقعي (2)، فعندئذ يكون الإقدام علي تغيير الأعضاء الظاهرية وتبديلها لتصبح مطابقة للجنس الواقعي جائز في نفسه. وكذلك إذا لم يثبت الجنس الواقعي حتي بالتحاليل العلمية، وكان الشخص الذي يريد التغيير يعيش حالة اضطرار نفسي شديد، فلا يبعد حينئذ جواز العملية المذكورة في نفسها.»

2. الشيخ محمد علي التسخيري

قال الشيخ محمد علي التسخيري مستشكلاً علي الاستدلال بهذه الآية مانصه: (3)

«أما موضوع تغيير خلق الله تعالى: فقد ذكر أن الآية الشريفة تقول عن الشيطان: (وَقَالَ لَا تَخْدَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيباً مَّفْرُوضاً* وَأَلْضَلَّنُهُمْ وَأَمْرَتُهُمْ فَلَيَبْتَغْنَ آذَانَ الْأَنْعَامِ وَلَا مَرْئِيَهُمْ فَلَيَغَيِّرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ وَمَنْ يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَاناً مُبِيناً) (4)

و من الواضح أن الشيطان الرجيم يهدد بالتركيز علي مجموعة من عباد الله ليسخرهم لأعماله الشيطانية، و منها تبتيك اذان الأنعام و تغيير خلق الله، و هي امور مبغوضة للمولي جل و علا بلا ريب. و لذا يعدها سبحانه من الخسران المبين فهل هذا العمل الذي نحن بصدده من مصاديق تغيير خلق الله المنهي عنه؟ و هنا يقال بأن التبتيك و التغيير لا يمكن أن يكون المراد به مطلق المفهوم اللغوي لهما، حتي و لو كان بدواع مشروعة عقلانية لا شيطانية، و إلا لكان كل تغيير يحدث في البدن كحلق الشعر أو الختان أو تعليم اذان الابل أو التجميل من

ص: 83

1- انظر موقع مكتب السيد الخامنه اي: <https://ouo.io/8z4rRiz>

2- يقصد تصحيح الجنس في مورد الخنثي

3- مجلة فقه أهل البيت (عليه السلام) بالعربية، ج 44، ص: 47

4- النساء: 117-119

المحرمات، و هو أمر واضح البطلان. بل إن التعميم يعني كل تغيير في خلق الله، وهذا يشمل أي تغيير في الطبيعة، فهل نمنع ذلك؟ كلا، فليس المراد هو العموم، وإنما المراد -و كما يقول بعض العلماء عمليات شيطانية خرافية تقوم علي أساس من تصورات شيطانية جاهلية يتم بموجبها إهدار للثروات الطبيعية، من قبيل ما جاء في قوله تعالى: (مَا جَعَلَ اللَّهُ مِنْ بَحِيرَةٍ وَلَا سَائِيَةٍ وَلَا وَصِيلَةٍ وَلَا حَامٍ) (1) حيث تبتك اذان البحائر و تترك. يقول العلامة الطباطبائي في الميزان: (2) "إن عرب الجاهلية كانت تشق اذان البحائر و السوائب لتحريم لحومها" كما يؤكد أنه ليس من البعيد أن يكون المراد بتغيير خلق الله الخروج عن حكم الفطرة و ترك الدين الحنيف مستشهدا بقوله تعالى: (فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفاً فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ) (3) و لعل سياق الايات يساعد علي ذلك، و قد أيدته روايته عن الإمام الباقر (عليه السلام) كما جاء في مجمع البيان في ذيل تفسير هذه الاية (4) و حينئذ لا يمكن أن يستند لهذه الاية الشريفة في رد أي تغيير طبيعي، و منه موردنا هذا، إذ المراد هو قسم خاص يتم بتسويل الشيطان و تسويغته.»

3. السيد محمد حسين فضل الله

في سؤال وجه الي السيد محمد حسين فضل الله حول نظره في جواز اجراء عملية تغيير الجنس قال في جوابه: (5)

«وإذا استدلل البعض في حرمة ذلك (6)

بالاية الشريفة: (وَلَا مُرْتَهَمٌ فَلْيُغَيِّرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ) بما تتحدث به عن الشيطان في أحابيله، باعتبار أن هذا تغيير لخلق الله، فإننا نقول: إن المراد بخلق الله هنا ليس هو الإنسان، لأن كلمة "خلق الله" كلمة عامة

ص: 84

1- المائدة: 103

2- الميزان، ج 5، ص 84

3- الروم: 30

4- مجمع البيان، ج 3، ص 173

5- فقه الحياة، ص 158

6- عملية تغيير الجنس

لكل ما خلقه الله. ولو أردنا أن نلتزم بحرمة تغيير خلق الله كما يراه ويفسره العلماء فإن علينا أن نبقي كل الواقع من الأشجار والنباتات والأرض والجبال والأنهار وغيرها علي حالها، مع أنه لا يلتزم بها أحد، مما يجعل التخصيص في هذا العموم غيرها تخصيصاً بالأكثر، وهو مستهجن عند العقلاء، مع الإشارة إلي التزام غالبية العلماء بجواز ذلك وجواز التغيير التجميلي عند الإنسان وما إلي ذلك. إذن فما هو المراد من خلق الله؟ والجواب أن هناك آية أشارت إلي هذا المعنى بقوله تعالى: (1) (فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ) فالمراد من خلق الله إذا هو الفطرة، لأن الإنسان خلق علي الفطرة، أي خلق علي التوحيد. وأن هناك من يريد أن يبدل فطرة الإنسان، وذلك بنقله من التوحيد إلي الشرك، ومن الطبيعي أن هذا هو الذي يتناسب مع دور الشيطان في إبعاد الإنسان عن الله، وعن وحدانية الله سبحانه وتعالى، لذلك (وَلَا تُرْسِلْهُمْ فَلَئِنَّهُمْ فَالِقَاتُ الْفِطْرِ) يعني فليبدلن خلق الله، وهو الفطرة التي أشارت إليها الآية الكريمة، كما إنه قد ورد في بعض الأحاديث الشريفة أن المراد من خلق الله هنا هو "الفطرة" ومن البديهي أن الدور الإبليس الرئيسي لا يتناسب مع هذه الأمور الجسدية والطبية ولا علاقة له به»

4. الشيخ المبلغي

و ناقش الاستدلال بهذه الآية الشيخ أحمد المبلغي قانلاً: (2)

«يقال: يوجد في القرآن الكريم ما يدل علي حرمة تغيير وضع الخلقة وذلك قوله تعالى: (وَ لَا تُرْسِلْهُمْ فَلَئِنَّهُمْ فَالِقَاتُ الْفِطْرِ) بتقريب أن تغيير خلق الله يعني تغيير الوضع الطبيعي للخلقة، و تغيير الجنس تغيير للوضع الطبيعي الذي تم تكون الشخص عليه، فهل يمكن مثل هذا التمسك بالآية لإثبات الحرمة؟ نقول: يجب أن نبحث عن المقصود من تغيير الخلق في هذه الآية و يوجد هنا احتمالان:

ص: 85

1- الروم: 30

2- مجلة فقه أهل البيت (عليه السلام) بالعربية، ج 51، ص: 128

الاحتمال الأول: إن المقصود منها تغيير وضعية الخلقة، الاحتمال الثاني: إن المقصود تغيير دين الله، و تغيير دين الله معناه إيجاد حالة "اللا دينية" عن طريق الطاعة للأهواء المستلزمة لترك دين الله، فإن كان المقصود من الآية هو الاحتمال الأول فيثبت حرمة تغيير الجنس، وإن كان المقصود الاحتمال الثاني فلا نستطيع إثبات حرمة تغيير الجنس. و يبدو أن الاحتمال الثاني هو الذي يمكن إثباته. و ذلك لما يلي: قوله تعالى (فَطَرَتِ اللَّهُ النَّاسَ عَلَيَّهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ) (1) بتقريب أنه إذا لم نفسر الخلق في هذه الآية (فَلْيَغَيِّرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ) بمعنى الدين لأدبي ذلك الي اعتبار وجود الاختلاف بين الايتين حيث إن إحدى الايتين قالت: لا تبديل لخلق الله و الاخرى تبنت إمكانية تغييره، بخلاف ما إذا أخذنا الخلق (فَلْيَغَيِّرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ) بمعنى الدين، فإنه حينئذ يرتفع الاختلاف، إذ أن الآية الأولى تتحدث عن عدم إمكانية التبديل لخلق الله و الثانية تتكلم عن إمكانية التغيير لدين الله و ذلك من جانب الدين استولي عليهم الشيطان، رواية الإمام الباقر (عليه السلام) حيث سئل عن تلك الآية ما المقصود بخلق الله؟ فقال: "دين الله" (2) ثم إنه لو افترضنا أن الآية في مقام تحريم تغيير الوضع الطبيعي للخلقة فإنما يصح الاستدلال بها لإثبات التحريم في غير الخنثي فحسب، أما الخنثي فإنه لما أوردناه سابقا حوله من نكات قد لا يصدق عنوان تغيير الخلقة علي ما يتم عليه من تغيير.»

5. السيد محسن الخرازي

قال السيد محسن الخرازي في مقاله حول تغيير الجنس: (3)

«لا يقال: إن ذلك تغيير لخلق الله و هو محرم لقوله تعالى: (إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَاثًا وَإِنْ يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا مَرِيدًا* لَعَنَهُ اللَّهُ وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا* وَ لَأُضِلَّنَّهُمْ وَ

ص: 86

1- الروم: 30

2- تفسير العياشي 276: 1، ح 276.

3- مجلة فقه أهل البيت (عليه السلام) بالعربية، ج 13، ص: 23

لَأْمَنِيَّهِمْ وَلَا مَرْنَهُمْ فَلْيَسْتَكُنَّ آذَانَ الْأَنْعَامِ وَلَا مَرْنَهُمْ فَلْيَغْيِرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ وَمَنْ يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرًا مُبِينًا (1) لأننا نقول: أولاً: لا إطلاقاً للآية، لكونها في مقام مذمة ما يدعو المشركون وعداوة الشيطان وطمغانه والإشارة إلى أقواله الناشئة عن الطغيان والأهواء الصادة عن الفطرة التوحيدية والمؤدية إلى الشرك والتشريعات المحرمة. وثانياً: إن مطلق التغيير في التكوينات لو كان محرماً لزم تخصيص الأكثر وهو مستهجن. فالآية كما يشهد صدرها وذيلها راجعة إلى حرمة التغييرات الناشئة من إغواء الشيطان التي تؤدي إلى خلاف الفطرة التوحيدية من الشرك والتشريعات المحرمة.»

الاستدلال بهذه الآية على حرمة حلق اللحية

تمسك بعض علمائنا بهذه الآية الشريفة لحرمة حلق اللحية حيث أفتي جماعة من فقهاءنا بتحريم حلق اللحية واستشهد لهم بقوله سبحانه عن إبليس اللعين: (وَلَا مَرْنَهُمْ فَلْيَغْيِرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ). قال السيد الخويي في مصباح الفقاهة: (2)

«وقد استدل عليها (3) بوجه: (الي ان قال) الوجه الأول: قوله تعالى في التحدث عن قول الشيطان: (وَلَا مَرْنَهُمْ فَلْيَغْيِرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ) بدعوى أن حلق اللحية من تغيير الخلقة، وكل ما يكون تغييراً لها فهو حرام. وفيه: أنه إن كان المراد بالتغيير في الآية المباركة تغييراً خاصاً فلا شبهة في حرمة علي إجماله، ولكن لا دليل على كون المراد به ما يعم حلق اللحية، وإن كان المراد به مطلق التغيير فالكبرى ممنوعة (4)،

ضرورة عدم الدليل على حرمة تغيير الخلقة علي وجه الإطلاق، وإلا لزم القول بحرمة التصرف في مصنوعاته تعالى حتي بمثل جري الأنهار وغرس الأشجار وحفر الآبار وقطع الأخشاب وقلم الأظفار وغيرها

ص: 87

1- النساء: 117-119

2- مصباح الفقاهة (المكاسب)، ج 1، ص: 258

3- حرمة حلق اللحية

4- الصغري: "حلق اللحية تغيير في الانسان" والكبرى: "حرمة ايجاد كل تغيير في الانسان حسب الاية المباركة في سورة النساء" فالنتيجة: "حرمة حلق اللحية لكونها تغيير منهى عنه".

من التغييرات في مخلوقاته سبحانه. و الظاهر أن المراد به تغيير دين الله الذي فطر الناس عليها وفاقا للشيخ الطوسي في تفسيره و يدل عليه قوله تعالى: (فَطَرَتِ اللَّهُ النَّاسَ عَلَىٰهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ)⁽¹⁾ وقد نقل الشيخ في تفسير الآية أقوالا شتى، و ليس منها ما يعم حلق اللحية.»

و قال صاحب الحدائق تحت عنوان حرمة حلق اللحية:⁽²⁾

«الظاهر كما استظهره جملة من الأصحاب كما عرفت تحريم حلق اللحية لخبر المسخ المروي عن أمير المؤمنين (عليه السلام) فإنه لا يقع الا علي ارتكاب أمر محرم بالغ في التحريم، و اما الاستدلال بآية (وَ لَا أَمْرَنَهُمْ فَلْيَعْبُدُوا اللَّهَ) ففيه انه قد ورد عنهم (عليه السلام) ان المراد دين الله فيشكل الاستدلال بها علي ذلك و ان كان ظاهر اللفظ يساعده.»

قال السيد تقي الطباطبائي القمي:⁽³⁾

« (وَ لَا أَمْرَنَهُمْ فَلْيَعْبُدُوا اللَّهَ وَ مَنْ يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرًا مُبِينًا) بتقريب ان حلق اللحية من مصاديق تغيير خلقه تعالى و مما يأمر به الشيطان و تغيير خلق الله بأمر الشيطان حرام. و فيه ان المراد من الآية مجمل و غير معلوم اذ لا يمكن الأخذ باطلاقه و الا يلزم حرمة قطع الأشجار و أمثاله و هو كما ترى. ان قلت: نرفع اليد عن الإطلاق بالمقدار الذي قام الدليل علي جوازه و يبقى الباقي تحت دليل المنع. قلت: تخصيص الأكثر مستهجن و لا يصار إليه مضافا الي أن المذكور في الآية ان الشيطان يأمر بالتغيير و الناس يغيرون ما أمرهم به فلا اطلاق في الآية. و بعبارة اخري: يستفاد من الآية ان المراد التغيير الخاص فيكون مجملا. و لعل المراد تغيير دين الله و الفطرة التي فطر الناس عليها و يمكن أن يكون المراد اللواط و السحق فان المجعول من قبله تعالى ينافي هذه الأفعال القبيحة. فالنتيجة: عدم قيام الآية دليلا علي المدعي.»

ص: 88

1- الروم: 30

2- الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة، ج 5، ص: 561

3- عمدة المطالب في التعليق علي المكاسب، ج 1، ص: 195

استدل بكون حقيقة الانسان ثابتة لحرمة تغيير الجنس من ذكر الي أنثي و بالعكس و هذا الدليل للشيخ جعفر السبحاني(1)

و اعتقد من خلاله ان حقيقة الانسان ثابتة لا تتغير باستعمال الادوية و اجراء العمليات علي بدنه فالانسان يبقي انسان و لو غيروا هويته من خلال الهرمون الحيواني مثلا او اجروا عليه العمليات المختلفة ليصير حيوانا اخر و مع هذا لا تتغير هويته الانسانية و هكذا عمليات تغيير الجنس لا تتغير حقيقة الذكورية او الانوثة، قال الشيخ السبحاني:(2)

«فظهر مما ذكرنا أن التغيير في الجنس بالنحو المذكور لا يخرج المورد عن الجنس الأول أولاً، وأنه حرام ثانياً. بذلك يعلم أن أكثر ما ذكره السيد الإمام الخميني قدس سره في تحرير الوسيلة من المسألة الثالثة إلى التاسعة من باب المسائل المستحدثة، فروض لا واقع لها وإنما تنطبق هذه الفروض علي القسم الأول أي تغيير الجنس الذي قلنا بعدم ثبوت إمكانه إلا بالإعجاز، ولأجل إيقاف القارئ علي أن هذه الفروض المذكورة في كلامه لا تنطبق إلا علي القسم الأول دون الثاني، نذكر مسألة واحدة و ليقس عليها سائر ما ذكره قدس سره. يقول: " لو تزوج امرأة فتغير جنسها فصارت رجلاً، بطل التزويج من حين التغيير و عليه المهر تماماً لو دخل بها قبل التغيير، فهل عليه نصفه مع عدم الدخول أو تمامه؟ فيه إشكال، و الأشبه التمام، و كذا لو تزوجت امرأة برجل فغير جنسه بطل التزويج من حين التغيير، و عليه المهر مع الدخول، و كذا مع عدمه علي الأقوي"(3). و لأجل إيضاح أن هذا النوع من التغيير، لا يؤثر في تبديل الجنس نأتي بمثال و هو أنه لو فرضنا أن طبيباً عمل عملية جراحية أو عن طريق حقن بعض الأدوية لإنسان بحيث صار هذا الإنسان يمشي علي أطرافه الأربعة و نبت علي جسمه

ص: 89

1- الشيخ جعفر بن محمد حسين السبحاني التبريزي مرجع شيعي إيراني معاصر.

2- انظر: موقع "مدرسة الفقاهة"، عنوان: درس خارج فقه ايت الله سبحاني، تاريخ 96/10/04: <https://ouo.io/XC2u67>

3- تحرير الوسيلة، السيد الخميني، ج2، ص 627.

شعر كثيف، يشبه شعر القرد (ميمون) فهل يمكن أن نعتبر هذا الإنسان قد انقلب قرداً؟ كلا ولا.»

و يمكن ان يرد عليه: بانه اذا أُجري علي انسان عمليات و ازالوا عنه ما يفرقه عن الحيوان و اعطوه هرمونات ذلك الحيوان و صار الانسان كاحد افراد ذلك الحيوان هل يمكن صدق اسم الانسان عليه بعد كل هذه العمليات التي لا يمكن ارجاعه لما كان عليه سابقاً؟

ففي هذه المورد الحكم علي كون هذا الشخص يبقي علي انسانيته من الصعب لأن تغيرت ماهيته. هذا مثلما اذا جري التلاعب و تغييرات في جينات النطفة البشرية و اضافوا اليها جينات حيوانية ليكون المخلوق الجديد هجيناً من الانسان و الحيوان مثلاً فانه هنا ينظر الي ماهية ذلك المخلوق الجديد و انه الي اي فصل اشبه من الاخر و يحكم عليه انه منهم و هنا كذلك.

ص: 90

عدة من العلماء اشكلوا علي عملية تغيير الجنس بحرمة لمس العورة والنظر لها لأن عملية تغيير الجنس تستدعي النظر إلي عورة المريض ولمسها المحرمان.

وفيه: اذا كانت في البين ضرورة لمعالجة الشخص لحفظ و منعه من الانتحار او الاضرار البالغ في جسمه، هنا حرمة اللمس والنظر المحرم ترتفع لاجل ضرورة المعالجة طبقا لقاعدة الضرورات تبيح المحظورات.

والي هذا الامر اشار السيد السيستاني في جوابه علي استفتاء حول "تغيير الجنس" قائلا: (1)

« السؤال: هل يجوز تغيير جنسية الانسان من رجل الي انثي؟

الجواب: اذا كان المقصود من تغيير الذكر الي انثي إجراء عملية جراحية لقطع القضيب والانشين وايجاد فتحتين إحداهما لمجري البول والأخري لممارسة الجنس وإعطاء الشخص جرعات من الهرمونات الانثوية التي تؤثر في ظهوره بمظهر الانثي في بروز الثديين وعدم نبات شعر اللحية ونحو ذلك . والمقصود من تغيير الأنثي الي ذكر أن يزرع لها قضيب صناعي وتعطي جرعات من الهرمونات الذكورية لتظهر بمظهر الرجال في عدم بروز الثديين ونبات اللحية ونحو ذلك، فهذا كله مما لا أثر له ولا تتحول الأنثي الي ذكر ولا الذكر الي الانثي بشيء من ذلك مضافا الي ما تستلزمه العمليات المذكورة من النظر الي العورة ولمسها من دون مسوغ شرعي . وأما اذا كان المقصود بتحويل الذكر الي انثي وبالعكس التحويل بحسب الاجهزة التناسلية الداخلية والخارجية التي هي المناط في تمييز أحد الجنسين عن الاخر فهذا مما لا مانع منه في حد ذاته بغض النظر عن مقدماته ومقارناته المحرمة ولكن الظاهر عدم تحققه الي زماننا هذا والذي يتحقق هو الأمر الاول عادة . نعم ربما تجري بعض العمليات الجراحية لمن يكون له تشوه في جهازه التناسلي كأن يتوهم انه انثي لعدم ظهور قضيبه وخصيتيه فيتبين بعد الكشف

ص: 91

الطبي أنه لا- يملك الجهاز الانثوي الداخلي بل يملك قضيبا وخصيتين مضمرتين مثلا فيقوم الطبيب بإجراء عملية جراحية لإظهارهما أو يكون له شبه القضيب والخصيتين فيتوهم أنه ذكر وبعد الفحص الطبي يتبين أنه يمتلك الجهاز التناسلي الأنثوي من المبيض والرحم فيقوم الطبيب بقطع اللحم الزائدة وإزالة ما يشبه القضيب مثلا وهذا لا مانع منه في حد ذاته وليس ذلك تغييرا للذكر الي انثي او بالعكس حقيقة . وأما ارتفاع الحرمة عن مقدماته ومقارناته(1) فمنوط بحصول أحد العناوين الثانوية كالإضطرار والحرج الذي لا يتحمل عادة .»

الدليل الرابع: مصداق للتأث و التخت

إشارة

و تمسكوا بعض العلماء بما روي عن رسول الله (ص): «لعن الله المتشبهين بالنساء و المتشبهات بالرجال» و امثال هذا الحديث، ليثبتوا ان تغيير الجنس حرام، لأن في هذا الحديث ينقل عن رسول الله (صلي الله عليه و آله و سلم) ان كل رجل تشبه بالمرأة يكون ملعون و هكذا المرأة اذا تشبهت بالرجل و تغيير الجنسية هو تشبيه واضح بالجنس الاخر .

لان اذا حرم من لبس ملابس الجنس الآخر في فترة من الزمن يكون لبس ملابس النساء علي طول العمر و بصورة دائمة لاجل تغيير جنسه حرام بطريق اولي . وفي هذه الحالة تشبيهه بالجنس الآخر يكون بشكل دائم و لا يتوقف خلافا لمن يشبه بالجنس الاخر بدون تغيير الجنس لانه تشبيهه غالبا يكون في مدة من العمر و وفي فترة قصيرة.

قال احمد محمد كنعان(2)

في كتاب الموسوعة الطبية الفقهية:(3)

«تغيير الجنس: إن وجود الذكر و الأنثي في مختلف أنواع المخلوقات الحية هو أمر لازم للتزاوج والتكاثر و دوام النوع، و قد خلق الله عزوجل الذكر و الأنثي ليكمل أحدهما الاخر و ليمارس كل منهما الوظيفة التي خلق من أجلها، و لهذه الأسباب

ص: 92

1- من النظر الي العورة ولمسها من دون مسوغ شرعي

2- من علماء أهل السنة

3- الموسوعة الطبية الفقهية، ص 285

فقد حرم الشارع تغيير الجنس لما فيه من مخالفة للفطرة الالهية واستثني من هذا التحريم بعض الحالات كالخنثي التي تختلط فيها أعضاء الذكورة و الانوثة بدرجات متفاوتة فتودي لإضطرابات عضوية ونفسية، ففي مثل هذه الحالات يجوز إجراء الجراحة لتغيير الجنس إلي الجنس الذي يوافق الحالة جسما يراه أهل الطب أما ما ظهر في بعض المجتمعات المنحرفة عن فطرة الله تعالي من جراحات لتغيير الجنس عند اشخاص اسويا الخلقة فهو حرام قطعاً، لما فيه من تغيير لخلق الله تعالي دون ضرورة مشروعة، ولأنه إستجابة لدعوة الشيطان الذي توعد باغواء بني ادم بمثل هذه الأفعال المحرمة، فقال: "ولا مر نهم فليغيرن خلق الله" وقد ورد في الصحيح ايضاً: "لعن رسول الله (صلي الله عليه وآله وسلم) المتشبهين من الرجال بالنساء و المتشبهات من النساء بالرجال" و هذا مجرد تشبه ظاهري فكيف به ان كان تغييراً فعلياً في البنية العضوية».

مصادر الحديث في كتب اهل السنة

مر عليك انه روي عن رسول الله (ص): «لعن الله المتشبهين بالنساء و المتشبهات بالرجال» جاءت هذه الرواية في كتب اهل السنة(1)

بكثرة و طرق مختلفة و اعتبروا بعض طرقها صحيحة او حسنة و للتاكيد من كثرة نقل هذا الحديث في كتب اهل السنة و التاكيد من صحته و ضعفه ننقل لك موجز مما نقل في موقع "الدرر السنية" و هو علي منهج أهل السنة و الجماعة و يعد مرجعا علميا موثقاً عندهم يشرف عليه الشيخ "علوي بن عبدالقادر السقاف" جاء فيه:(2)

«1- لعن رسول الله (صلي الله عليه وآله وسلم)مخنثي الرجال الذين يتشبهون بالنساء، و المترجلات من النساء، المتشبهين بالرجال، و المتبتلين من الرجال، الذين يقولون: لا تنزوج، و المتبتلات من النساء، اللاتي يقلن ذلك، و راكب الفلاة و حده، فاشتد ذلك علي أصحاب رسول الله (ص)، حتي استبان ذلك في وجوههم، و قال: البانت

ص: 93

1- راجع: <https://ouo.io/Yqodvf>

2- نقلناه باختصار و الطفرة في الاعداد لاجل حذف بعض النقول

الراوي: أبو هريرة، المحدث: أحمد شاكر، المصدر: مسند أحمد، الصفحة أو الرقم: 15/10، خلاصة حكم المحدث: إسناده صحيح

2 - لعن رسول الله (صلي الله عليه وآله وسلم) مخنثي الرجال الذين يتشبهون بالنساء، والمترجلات من النساء، المتشبهين بالرجال، والمتبتلين من الرجال، الذين يقولون: لا نتزوج، والمتبتلات من النساء، اللاتي يقلن ذلك، وراكب الفلاة وحده. فاشتد ذلك علي أصحاب رسول الله (ص)، حتي استبان ذلك في وجوههم، وقال: البائت وحده.

الراوي: أبو هريرة، المحدث: شعيب الأرنؤوط، المصدر: تخريج المسند، الصفحة أو الرقم: 7891، خلاصة حكم المحدث: صحيح دون لعنة راكب الفلاة والبائت وحده

3 - لعن رسول الله (صلي الله عليه وآله وسلم) قال حجاج: فقال: لعن الله المتشبهين من الرجال بالنساء والمتشبهات من النساء بالرجال، الراوي: عبدالله بن عباس، المحدث: أحمد شاكر، المصدر: مسند أحمد، الصفحة أو الرقم: 5/56، خلاصة حكم المحدث: إسناده صحيح، انظر شرح الحديث رقم 82202

4 - لعن (صلي الله عليه وآله وسلم) مخنثي الرجال الذين يتشبهون بالنساء، والمترجلات من النساء المتشبهين بالرجال، والمتبتلين من الرجال الذي يقول: لا يتزوج والمتبتلات من النساء اللاتي يقلن ذلك، وراكب الفلاة وحده، فاشتد ذلك علي أصحاب رسول الله (ص)، حتي استبان ذلك علي وجوههم، وقال: البائت وحده.

الراوي: أبو هريرة، المحدث: الألباني، المصدر: السلسلة الضعيفة، الصفحة أو الرقم: 1114، خلاصة حكم المحدث: ضعيف بهذا التمام. التخريج: أخرجه أحمد (7891)، والبيهقي في (شعب الإيمان) (4728) باختلاف يسير، والعقيلي في (الضعفاء الكبير) (2/232) مختصراً.

5 - لعن رسول الله (صلي الله عليه وآله وسلم) المتشبهين من الرجال بالنساء، والمتشبهات من النساء بالرجال.

الراوي: عبدالله بن عباس، المحدث: البخاري، المصدر: صحيح البخاري، الصفحة أو الرقم: 5885، خلاصة حكم المحدث:

6 - لعن رسول الله (صلي الله عليه وآله وسلم) المتشبهين من الرجال بالنساء والمتشبهات من النساء بالرجال.

الراوي: عبدالله بن عباس، المحدث: ابن حزم، المصدر: المحلي، الصفحة أو الرقم: 11/392، خلاصة حكم المحدث: احتج به، وقال في المقدمة: (لم نحتج إلا بخبر صحيح من رواية الثقات مسند)، انظر شرح الحديث رقم 15189

10 - لعن رسول الله (صلي الله عليه وآله وسلم) مخنثي الرجال الذين يتشبهون بالنساء والمترجلات من النساء المتشبهين بالرجال وراكب الفلاة وحده

الراوي: أبو هريرة، المحدث: أحمد شاكر، المصدر: مسند أحمد، الصفحة أو الرقم: 14/243، خلاصة حكم المحدث: إسناده صحيح

11 - لعن رسول الله (صلي الله عليه وآله وسلم) مخنثي الرجال، الذين يتشبهون بالنساء، والمترجلات من النساء، المتشبهين بالرجال، وراكب الفلاة وحده.

الراوي: أبو هريرة، المحدث: شعيب الأرنؤوط، المصدر: تخريج المسند، الصفحة أو الرقم: 7855، خلاصة حكم المحدث: صحيح دون قوله: "وراكب الفلاة وحده"

13 - لعن الله المتشبهين بالنساء من الرجال والمتشبهات من النساء بالرجال.

الراوي: -، المحدث: النووي، المصدر: المجموع، الصفحة أو الرقم: 4/445، خلاصة حكم المحدث: صحيح، انظر شرح الحديث رقم 80461

14 - لعن الله المتشبهين بالنساء من الرجال والمتشبهات من النساء بالرجال

الراوي: -، المحدث: النووي، المصدر: المجموع، الصفحة أو الرقم: 6/39، خلاصة حكم المحدث: صحيح، انظر شرح الحديث رقم 81519

17 - لعن المتشبهين من الرجال بالنساء، ولعن المتشبهات من النساء بالرجال.

الراوي: عبدالله بن عباس، المحدث: الألباني، المصدر: صحيح

ابن ماجه، الصفحة أو الرقم: 1558، خلاصة حكم المحدث: صحيح، انظر شرح الحديث رقم 41870

18 - ولعن المتشبهين من الرجال بالنساء و المتشبهات من النساء بالرجال

الراوي: عبدالله بن عباس، المحدث: الألباني، المصدر: غاية المرام، الصفحة أو الرقم: 87، خلاصة حكم المحدث: صحيح، انظر شرح الحديث رقم 84008

20 - لعن رسول الله (صلي الله عليه وآله وسلم) مخنتي الرجال الذين يشبهون بالنساء والمترجلات من النساء المتشبهات بالرجال والمتبتلين من الرجال الذين يقولون لا- تتزوج والمتبتلات من النساء اللاتي يقلن مثل ذلك وراكب الفلاة وحده فاشتد ذلك علي أصحاب رسول الله (صلي الله عليه وآله وسلم) حتي استبان ذلك في وجوههم وقال البائت وحده

الراوي: أبو هريرة، المحدث: الهيثمي، المصدر: مجمع الزوائد، الصفحة أو الرقم: 4/254، خلاصة حكم المحدث: فيه الطيب بن محمد وثقه ابن حبان وضعفه العقيلي، وبقيه رجاله رجال الصحيح

25 - أن رسول الله (صلي الله عليه وآله وسلم) لعن الواصلة والموصولة والمتشبهين من الرجال بالنساء والمتشبهات من النساء بالرجال

الراوي: عبدالله بن عباس، المحدث: أحمد شاكر، المصدر: مسند أحمد، الصفحة أو الرقم: 4/68، خلاصة حكم المحدث: إسناده صحيح، انظر شرح الحديث رقم 78430

26 - أن رسول الله (صلي الله عليه وآله وسلم) لعن الواصلة والموصولة والمتشبهين من الرجال بالنساء والمتشبهات من النساء بالرجال

الراوي: عبدالله بن عباس، المحدث: أحمد شاكر، المصدر: مسند أحمد، الصفحة أو الرقم: 5/24، خلاصة حكم المحدث: إسناده صحيح، انظر شرح الحديث رقم 82501

27 - لعن رسول الله (صلي الله عليه وآله وسلم). المتشبهات بالرجال من النساء والمتشبهين بالنساء من الرجال

الراوي: عبدالله بن عباس، المحدث: الألباني، المصدر: صحيح الترمذي، الصفحة أو الرقم: 2784، خلاصة حكم المحدث: صحيح، انظر شرح الحديث رقم 39458، التخريج: أخرجه

البخاري (5885)، وأبو داود (4097)، والترمذي (2784) واللفظ له، وابن ماجه (1904)، وأحمد (3151).

28 - أن رسول الله (صلي الله عليه وآله وسلم) لعن الواصلة والموصولة، والمتشبهين من الرجال بالنساء، والمتشبهات من النساء بالرجال.

الراوي: عبدالله بن عباس، المحدث: شعيب الأرنؤوط، المصدر: تخريج المسند، الصفحة أو الرقم: 3059، خلاصة حكم المحدث: صحيح، شرح الحديث، التخريج: أخرجه أبو داود (4170) أوله في أثناء حديث، وأحمد (3059) واللفظ له.

29 - أن رسول الله (صلي الله عليه وآله وسلم) لعن الواصلة والموصولة، والمتشبهين من الرجال بالنساء، والمتشبهات من النساء بالرجال.

الراوي: عبدالله بن عباس، المحدث: شعيب الأرنؤوط، المصدر: تخريج المسند، الصفحة أو الرقم: 2263، خلاصة حكم المحدث: صحيح، انظر شرح الحديث رقم 147771، التخريج: أخرجه أبو داود (4170) أوله في أثناء حديث، وأحمد (2263) واللفظ له.

30 - لعن رسول الله (صلي الله عليه وآله وسلم) مخنثي الرجال الذين يتشبهون بالنساء والمترجلات من النساء المتشبهات بالرجال وراكب الفلاة وحده

الراوي: أبو هريرة، المحدث: المنذري، المصدر: الترغيب والترهيب، الصفحة أو الرقم: 3/142، خلاصة حكم المحدث: حسن

31 - لعن رسول الله (صلي الله عليه وآله وسلم) مخنثي الرجال الذين يتشبهون بالنساء والمترجلات من النساء المتشبهات بالرجال، وراكب الفلاة وحده

الراوي: أبو هريرة، المحدث: المنذري، المصدر: الترغيب والترهيب، الصفحة أو الرقم: 4/109، خلاصة حكم المحدث: [فيه] الطيب بن محمد، وبقيّة رواته رواية الصحيح

32 - لعن رسول الله (صلي الله عليه وآله وسلم) مخنثي الرجال الذين يتشبهون بالنساء والمترجلات من النساء المتشبهات بالرجال وراكب الفلاة وحده

الراوي: أبو هريرة، المحدث: الهيثمي، المصدر: مجمع الزوائد، الصفحة أو الرقم: 8/106، خلاصة حكم المحدث: فيه طيب بن

محمد وثقه ابن حبان وضعفه العقيلي وبقية رجاله رجال الصحيح، التخريج: أخرجه أحمد (7855)، والعقيلي في (الضعفاء الكبير) (2/232)، والبيهقي في (شعب الإيمان) (4728) باختلاف يسير.

33 - لعن رسول الله (صلي الله عليه وآله وسلم) مخنثي الرجال الذين يتشبهون بالنساء والمترجلات من النساء المتشبهات بالرجال وراكب الفلاة وحده الراوي: أبو هريرة، المحدث: الهيثمي المكي، المصدر: الزواجر، الصفحة أو الرقم: 1/149، خلاصة حكم المحدث: [فيه] الطيب بن محمد وبقية رواته رواة الصحيح

34 - لعن رسول الله (صلي الله عليه وآله وسلم) مخنثي الرجال الذين يتشبهون بالنساء والمترجلات من النساء المتشبهات بالرجال وراكب الفلاة وحده الراوي: -، المحدث: الهيثمي المكي، المصدر: الزواجر، الصفحة أو الرقم: 1/155، خلاصة حكم المحدث: إسناده حسن

37 - لعن الله المتشبهات من النساء بالرجال والمتشبهين من الرجال بالنساء

الراوي: -، المحدث: ابن تيمية، المصدر: مجموع الفتاوى، الصفحة أو الرقم: 22/156، خلاصة حكم المحدث: صحيح، انظر شرح الحديث رقم 80227

39 - لعن الله المتشبهات من النساء بالرجال والمتشبهين من الرجال بالنساء

الراوي: عبدالله بن عباس، المحدث: محمد جار الله الصعدي، المصدر: النوافح العطرة، الصفحة أو الرقم: 270، خلاصة حكم المحدث: صحيح، انظر شرح الحديث رقم 86689

41 - لعن الله المتشبهات من النساء بالرجال، والمتشبهين من الرجال بالنساء

الراوي: عبدالله بن عباس، المحدث: الألباني، المصدر: صحيح الجامع، الصفحة أو الرقم: 5100، خلاصة حكم المحدث: صحيح، انظر شرح الحديث رقم 15190

43 - أنه لعن المتشبهات من النساء بالرجال، والمتشبهين من الرجال بالنساء

الراوي: عبدالله بن عباس، المحدث: أبو داود، المصدر: سنن أبي داود، الصفحة أو الرقم: 4097، خلاصة حكم المحدث: سكت عنه [وقد قال في رسالته لأهل مكة كل ما سكت عنه فهو صالح]، انظر شرح الحديث رقم 132398
44 - أنه لعن المتشبهات من النساء بالرجال والمتشبهين من الرجال بالنساء.

الراوي: عبدالله بن عباس، المحدث: الألباني، المصدر: صحيح أبي داود، الصفحة أو الرقم: 4097، خلاصة حكم المحدث: صحيح، انظر شرح الحديث رقم 36699.

مصادر الحديث في كتب الشيعة

إشارة

في كتب الشيعة أيضا نقل هذا الحديث وفي مصادر مختلفة مثل الكافي وغيره وقد تمسك بهذا الحديث علمائنا الأبرار في الأبواب المختلفة الفقهية .

روي الكليني في كتاب الكافي: (1)

«قال رسول الله (ص): لعن الله المتشبهات بالرجال من النساء، ولعن الله المتشبهين من الرجال بالنساء».

روايات كتاب الكافي

الرواية الأولى التي نقلها الكليني عن الإمام الصادق (عليه السلام) في حديث طويل معروف ب: "حديث النبي (صلي الله عليه وآله وسلم) حين عرضت عليه الخيل" جاء فيها مانصها: (2)

«أبو علي الأشعري، عن محمد بن سالم، وعلي بن إبراهيم، عن أبيه جميعا، عن أحمد بن النضر، و محمد بن يحيى، عن محمد بن أبي القاسم، عن الحسين بن أبي قتادة جميعا، عن عمرو بن شمر، عن جابر: عن أبي جعفر (عليه السلام)، قال: خرج رسول الله (صلي الله عليه وآله وسلم) لعرض الخيل (الي ان قال "ع") ثم قال: لعن الله المحلل

ص: 99

1- كافي، ج 11، ص: 274

2- كافي، ج 15، ص: 176، الوافي، ج 26، ص 381، ح 25474. البحار، ج 22، ص 136، ح 120. وفيه، ج 60، ص 231، ح 74، ملخصا.

1- قال ابن الأثير: «فيه: لعن الله المحلل و المحلل له، و في رواية: المحل و المحل له، و في حديث بعض الصحابة: لا اوتي بحال و لا محلل إلا رجمتها، جعل الزمخشري هذا الأخير حديثا لا أثرا، و في هذه اللفظة ثلاث لغات: حللت، و أحللت، و حللت... و المعني في الجميع: هو أن يطلق الرجل امرأته ثلاثا فيتزوجها رجل آخر علي شريطة أن يطلقها بعد وطئها لزوجها الأول. و قيل: سمي محللا بقصده إلي التحليل، كما يسمي مشتريا إذا قصد الشراء». (عن محشي كتاب الكافي) و قال المحقق الشعراني في هامش الوافي: «قال المجلسي رحمه الله: مع الاشتراط ذهب أكثر العامة إلي بطلان النكاح، فلذا فسروا التحليل بقصد التحليل، و لا يبعد القول بالبطلان علي اصول أصحابنا أيضا. أقول: و ذلك لأن العقود تابعة للقصود. و لم يقصد المطلقة و لا المحلل دوام النكاح، و شرط التحليل العقد الدائم، و إنما يحمل اللفظ علي ظاهره إذا لم يعلم خلافه قطعا، ثم احتمل رحمه الله معنيين آخرين للتحليل: أحدهما: تحليل الشهر الحرام بالنسيء، و الثاني: مطلق تحريم ما حرم الله تعالي، و كلاهما بعيد، و الأول أشهر و أظهر في تفسير الحديث». راجع: النهاية، ج 1، ص 431 (حلل). (عن محشي كتاب الكافي)

2- في المرأة: «قوله (ص): و من يوالي غير مواليه، فسر أكثر العامة بالانتساب إلي غير من انتسب إليه من ذي نسب أو معتق، و بعضهم خصه بولاء العتق فقط، و هو هنا أنسب. لعطف «من ادعي نسبا» عليه. و فسر في أخبارنا بالانتساب إلي غير أئمة الحق و تركهم و اتخاذ غيرهم أئمة». (عن محشي كتاب الكافي)

3- في المرأة: «قوله (ص): يعرف، يحتمل البناء للفاعل و المفعول». (عن محشي كتاب الكافي)

4- قال المحقق الشعراني في هامش الوافي: «التشبه إما أن يكون طبعيا، و لا مؤاخذة عليه. فإن بعض الرجال يشبهون النساء في مشيهم و تكلمهم و أخلاقهم و صوتهم، و قد يكون اختياريا، كرجل يحب أن يكون كالنساء، و هذا يصح المؤاخذة عليه، و قد كثر الأسانيد في لعن المتشبهين و المتشبهات في روايات العامة أيضا، و أفتي كثير من علمائنا بحرمة لبس الثياب و الحللي المختصة بجنس علي الآخر، و لكن ينبغي أن يخصص ذلك بما قصد فيه التشبه، لا إذا لبس لغرض آخر غير التشبه، كالحفظ من البرد و التستر ممن يري مصلحته في التستر عنه و المزاح، أو رده في كتاب الصلاة و الاقتصاد في المعيشة إذا لم يكن مؤديا إلي ترك تلك المروءة و الوقاحة، و مثله النهي عن التشبه بالكفار. و بالجملة التشبه دليل نقيصة في الشخص لا حرام، نظير الضحك الكثير و المشي عريانا في السوق». (عن محشي كتاب الكافي)

النساء بالرجال، و من أحدث حدثا في الإسلام أو آوي محدثا(1)، و من قتل غير قاتله (2)، أو ضرب غير ضاربه، و من لعن أبويه.»

قال الملا صالح المازندراني في شرح الحديث:(3)

«و في النهاية معني قوله (صلي الله عليه وآله وسلم)لعن الله المحلل و المحلل له ان يطلق الرجل امرأته ثلاثا فيتزوجها رجل اخر علي شريطة أن يطلقها بعد وطيها لتحل لزوجها الاول و قيل سمي محللا بقصده الي التحليل كما يسمي مشتريا اذا قصد الشراء (و من يوالي غير مواليه) لعل المراد بالمولي هنا المنعم عليه و هو المعتق بفتح التاء و كان و لاؤه لمن اعتقه يرثه هو أو وارثه و هو كالنسب فلا يزال بالازالة و لا يجوز بيعه و هبته و اشتراطه للغير و نفيه كما لا يجوز ذلك في النسب و كانت العرب تبعه و تهبه فلعن (صلي الله عليه وآله وسلم)عليهم، و يحتمل أن يراد بالمولي المنعم هو (صلي الله عليه وآله وسلم)و أوصياؤه الطاهرون فلعن علي من يوالي غيرهم و الله أعلم (و من ادعي نسبا لا يعرف) بان نسب نفسه الي غير نسبه و هو حرام استحق به اللعن روي المصنف باسناده عن أبي بصير عن أبي عبد الله (عليه السلام) قال “كفر بالله من تبرأ من نسب و ان دق” (4)

(و المتشبهين من الرجال بالنساء و المتشبهات من النساء بالرجال) المروي عن أبي عبد الله (عليه السلام) “أنهم المختنون و اللاتي ينكحن بعضهن بعضا” و يمكن إرادة التشابه في الحلبي

ص: 101

1- قال ابن الأثير: «في حديث المدينة: من أحدث فيها حدثا، أو آوي محدثا الحدث: الأمر الحادث المنكر الذي ليس بمعتاد و لا معروف في السنة. و المحدث يروي بكسر الدال و فتحها علي الفاعل و المفعول، فمعني الكسر: من نصر جانبا، أو آواه و أجاره من خصمه و حال بينه و بين أن يقتص منه. و الفتح: هو الأمر المبتدع نفسه، و يكون معني الإيواء فيه الرضا به و الصبر عليه. فإنه إذا رضي بالبدعة و أقر فاعلها و لم ينكر عليه فقد آواه». النهاية، ج 1، ص 351(حدث). (عن محشي كتاب الكافي)

2- في شرح المازندراني: «ضمير قاتله» للموصول باعتبار أنه قاتل مورثه». و في المرأة: «قوله (ص): و من قتل غير قاتله، أي غير مرید قتله، أو غير قاتل من هو ولي دمه، فكانما قتل نفسه. قوله (عليه السلام): أو ضرب غير ضاربه، أي مرید ضربه، أو من يضربه». (عن محشي كتاب الكافي)

3- شرح الكافي - الأصول و الروضة، للمولي صالح المازندراني، ج 11، ص: 402

4- الكافي، ج 2، ص 350، باب الانتفاء، ح 1 و 2.

و اللباس وغيرهما من المختصات أيضا»

اما الرواية الثانية هي ما رواها الكليني في الكافي: (1)

«عنه، عن أبيه، عن علي بن القاسم، عن جعفر بن محمد، عن الحسين بن زياد، عن يعقوب بن جعفر، قال: سألت رجلاً أبا عبد الله (عليه السلام) أو أبا إبراهيم (عليه السلام) عن المرأة تساقق المرأة، وكان متكئاً فجلس، فقال: «ملعونة ملعونة الراكبة والمركوبة، وملعونة حتى تخرج (3) من أثوابها الراكبة والمركوبة فإن الله تبارك وتعالى والملائكة وأوليائه يلعنونهما وأنا ومن بقي في أصلاب الرجال وأرحام النساء. فهو والله الزني الأكبر، ولا والله ما لهن توبة، قاتل الله لاقيس بنت إبليس ما إذا جاءت به؟» فقال الرجل: هذا ما جاء به أهل العراق. فقال: «والله لقد كان علي عهد رسول الله (صلي الله عليه وآله وسلم) قبل أن يكون العراق، وفيهن قال رسول الله (ص): لعن الله المتشبهات بالرجال من النساء، ولعن الله المتشبهين من الرجال بالنساء.»

الرواية الثالثة في كتاب الكافي وهي: (4)

«عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن محمد بن علي، عن علي بن عبد الله و(5)

عبد الرحمن بن محمد، عن أبي

ص: 102

1- راجع: الكافي للكليني، ج 11، ص: 274، وكتاب النكاح، باب من أمكن من نفسه، ح 10332 و مصادره الوافي، ج 15، ص 235، ح 14955. الوسائل، ج 20، ص 345، ح 25788. البحار، ج 63، ص 270، ح 156، إلي قوله: «قبل أن يكون العراق».

2- الإمام موسى الكاظم (عليه السلام)

3- في المرأة: «يحتمل أن يكون الخروج من الأثواب التي لبسها عند ذلك العمل، أو المعني أنها ملعونة قبل العمل من حين إرادة الفعل إلي حين نزع ثوبها».

4- كافي، ج 11، ص: 266

5- ورد الخبر في المحاسن، ص 113، ح 108. و عقاب الأعمال، ص 317، ح 10، عن أحمد بن أبي عبد الله عن علي بن عبد الله عن عبد الرحمن بن محمد عن أبي خديجة. و الظاهر وقوع الخلل في السند في ما نحن فيه، أو في ما ورد في الموضوعين المذكورين. و لا يبعد سلامة سندنا هذا. فإن عبد الرحمن بن محمد الراوي عن أبي خديجة هو عبد الرحمن بن محمد بن أبي هاشم، الذي ورد في طريق الشيخ الطوسي إلي كتاب أبي خديجة بعنوان عبد الرحمن بن أبي هاشم البزاز. وقد روي محمد بن علي عن عبد الرحمن بن أبي هاشم بمختلف عناوينه: عبد الرحمن بن أبي هاشم و عبد الرحمن بن محمد و عبد الرحمن بن محمد الأسدي و عبد الرحمن بن محمد بن أبي هاشم. راجع: الفهرست للطوسي، ص 226، الرقم 337. معجم رجال الحديث، ج 16، ص 443-444. (عن محشي كتاب الكافي)

خديجة عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: "لعن رسول الله (صلي الله عليه وآله وسلم) المتشبهين من الرجال بالنساء، و المتشبهات من النساء بالرجال"
قال: "و هم المخنثون(1)، و اللاتي ينكحن بعضهن بعضاً"(2).

روايات كتاب العلل

روي الصدوق في كتاب علل الشرائع عدة روايات و هي:(3)

«63: أبي رحمه الله قال حدثنا محمد بن يحيى عن محمد بن أحمد قال حدثني أبو جعفر أحمد بن أبي عبد الله عن أبي الجوزاء

ص: 103

1- «المخنث»: المتكسر الأعضاء، المشتبه بالنساء في الاثناء و التكسر و الكلام. و قال أبو الصلاح: «إذا تزيا الذكر بزى المرأة و اشتهر بالتمكين من نفسه، و هو المخنث في عرف العادة، قتل صبوا» و قال الطريحي: «خنث خنثا من باب تعب، إذا كان فيه لين و تكسر، و يعدي بالتضعيف فيقال: خنثه غيره، و منه المخنث بفتح النون و التشديد، و هو من يوطأ في دبره. لمافيه من الانخنث، و هو التكسر و الشني، و يقال: هو من الخنثي». راجع: الكافي في الفقه، ص 409. تاج العروس، ج 3، ص 206. مجمع البحرين، ج 2، ص 252 (خنث). (عن محشي كتاب الكافي)

2- المحاسن، ص 113، كتاب عقاب الأعمال، ح 108، عن علي بن عبد الله، عن عبد الرحمن بن محمد. ثواب الأعمال، ص 317، ح 10، بسنده عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن علي بن عبد الله، عن عبد الرحمن بن محمد. الكافي، كتاب النكاح، باب السحق، ذيل ح 10342، بسند آخر عن أبي عبد الله أو أبي إبراهيم عليهما السلام عن النبي (ص). الكافي، كتاب الروضة، ضمن ح 14842. و الخصال، ص 587، أبواب السبعين و ما فوقه، ضمن الحديث الطويل 12، بسند آخر عن أبي جعفر (عليه السلام) عن النبي (ص). علل الشرائع، ص 602، ذيل ح 63، بسند آخر عن زيد بن علي، عن آبائه، عن علي (عليه السلام) عن النبي (ص)، و في الأربعة الأخيرة إلي قوله: «و المتشبهات من النساء بالرجال» مع اختلاف يسير. الجعفریات، ص 147، بسند آخر عن أبي هريرة، عن رسول الله (ص)، إلي قوله: «و هم المخنثون» مع اختلاف يسير الوافي، ج 15، ص 229، ح 14945. الوسائل، ج 20، ص 346، ح 25789. (عن محشي كتاب الكافي)

3- علل الشرائع، ج 2، ص: 602

عن الحسين بن علوان عن عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن أبيه عن علي (عليه السلام) أنه رأى رجلاً به تأنيث في مسجد رسول الله (صلي الله عليه وآله) فقال له اخرج من مسجد رسول الله يا من لعنه رسول الله ثم قال علي (عليه السلام) سمعت رسول الله (صلي الله عليه وآله) يقول لعن الله المتشبهين من الرجال بالنساء والمتشبهات من النساء بالرجال ، 64: وفي حديث آخر أخرجهم من بيوتكم فإنهم أقدر شيء ، 65: وبهذا الإسناد عن علي (عليه السلام) قال كنت مع رسول الله (صلي الله عليه وآله) جالسا في المسجد حتى أتاه رجل به تأنيث فسلم عليه فرد عليه ثم أكب رسول الله (صلي الله عليه وآله) في الأرض يسترجع ثم قال مثل هؤلاء في أمتي إنه لم يكن مثل هؤلاء في أمة إلا عذبت قبل الساعة»

قال الشيخ مصطفى الأشرفي الشاهرودي في درسه الفقهي بعد ان نقل هذه الاحاديث ناقشها بما نصه: (1)

«هذه الروايات قد تمسك بها في موارد مختلفة منها في لبس الملابس فالتشبه بالنساء بما يختص بهن محرم للرجال وكذلك العكس ولذا أفتوا بأن الحزام والعمامة ونحوهما محرمة علي النساء. وقد ذكر السيد الأستاذ الخويي قدس سره بأن هذا الحديث ناظر إلي من تلذذ بجنسه الموافق له فالرجل الذي تلذذ باللواط نعوذ بالله أو المرأة التي بالمساحقة فهو ممن تخنث أي تشبه بالجنس المخالف له. وبعض اخر تمسك بهذا الحديث لإثبات حرمة تغيير الجنسية، من أن هذا الحديث عام يشمل كل رجل شبه نفسه بالمرأة فهو مورد اللعن وكذلك في العكس. وتغيير الجنسية هو أظهر مصاديق التشبه. لأن اللباس أمر عارض في زمن خاص وكذلك من عرض نفسه للواط أو المساحقة ولكن تغيير الجنسية عمل له دوام ذاتي و خروج عن المرحلة العرضية الموقته إلي الدائمة الغالبية فلو كان التأنيث والتخنث من مصاديق التشبه الحرام وكذلك التلبس بلباس الجنس المخالف، فبطريق أولي من بدل نفسه بالجنس المخالف فهو من أظهر مصاديق التشبه المحرم. فعلي هذا الأساس لو قلنا أن هذا الحديث صحيح كما هو الحق وقلنا أن المصاديق التي دون حد تغيير الجنسية من مصاديق التشبه المحرم، فبطريق

ص: 104

أولي كان تغيير الجنسية أيضا محرما لأنه أظهر المصاديق للتشبه. ولكن بعض المعاصرين أجاب عن هذا الاستدلال بأن معني التشبيه أن المشبه والمشبّه به شيان متفاوتان لكن شبه أحدهما بالآخر من جهة وجه الشبه بجهة أو بجهات عارضية مثل زيد كالأسد. ولكن في تغيير الجنسية ليس تشبه بل تغيير ذات لأن المفروض أن المرأة صارت رجلا أو أن الرجل صار امرأة ولذا قلنا أن الرجل الذي صار امرأة يجب عليه ستر رأسه بالجلباب أو بالخمار. وكذلك في سائر أحكامه من زواجه والتوارث وصلاته وغيرها. والمنهية هو التشبه لا تغيير الذات. ولكن أجيب عنه أولا بأن التغيير بمعني تغيير الذات غير ممكن كما قال بعض أهل الخبرة لأنهم يقولون إن الكروموسوم الجنسية في الرجل XY وفي المرأة XX وهذا التباين غير قابل للتغيير فالتغيير الخارجي ليس تغييرا في الذات بل تغيير في العوارض مثل الثدي والفرج والرحم. وثانيا أن الواقع من التغيير الذي وقع في الخارج ليس ما سوي التشبه. لأن الظواهر والعوارض النسائية قد عرضت للرجل أو بالعكس وليس هذا ما سوي التشبه شيئا. نعم هنا ليس التشبه ظاهريا وموقتا بل تشبها دائما فهو المصدق الأكمل للتشبه الذي قد نهى عنه في الروايات. فما قال بعض المعاصرين من أن موضوع التشبه قد رفع في تغيير الجنسية لا يمكن الموافقة معه.»

قال صاحب مفتاح الكرامة في شرحها ما نصه: (1)

«(وفي العلل) عن عمر بن خالد عن زيد بن علي عن آبائه (عليه السلام) (إلا أن تقول) الظاهر من هذه التشبيه باعتبار التأنيث والتذكير لا باعتبار اللبس و الذي كما يعطيه خبر العلل أن عليا (عليه السلام) رأى رجلا به تأنيث في مسجد رسول الله (صلي الله عليه وآله وسلم) فقال اخرج عن مسجد رسول الله (صلي الله عليه وآله وسلم) ثم قال علي (عليه السلام) سمعت رسول الله (صلي الله عليه وآله وسلم) يقول لعن الله المتشبهين من الرجال بالنساء الحديث (2) لكن في غيره بلاغا علي تقدير التسليم وقصور السند منجبر بالشهرة والاعتبار مع ما فيه من إذلال المؤمن نفسه المنهية عنه شرعا لكن ذلك قد لا يتأتى في النساء إذا قصدن الزينة فتأمل»

ص: 105

1- مفتاح الكرامة في شرح قواعد العلامة، ج 4، ص: 60

2- أي الي اخر الحديث

و الشيخ الأنصاري ناقش الاستدلال بالاحاديث في كتاب المكاسب هكذا: (1)

«المسألة الثانية تزيين الرجل بما يحرم عليه من لبس الحرير و الذهب ، حرام. لما ثبت في محله من حرمتها علي الرجال، و ما يختص بالنساء من اللباس كالسوار و الخللخال و الثياب المختصة بهن في العادات علي ما ذكره في المسالك و كذا العكس، أعني تزيين المرأة بما يختص بالرجال كالمنطقة و العمامة، و يختلف باختلاف العادات و اعترف غير واحد بعدم العثور علي دليل لهذا الحكم (2)

عدا النبوي المشهور، المحكي عن الكافي و العلل: "لعن الله المتشبهين من الرجال بالنساء و المتشبهات من النساء بالرجال" و في دلالته قصور. لأن الظاهر من التشبه تأنث الذكر و تذكر الأنثي، لا مجرد لبس أحدهما لباس الآخر مع عدم قصد التشبه. و يؤيده المحكي عن العلل: أن عليا (عليه السلام) رأى رجلا به تأنيث في مسجد رسول الله (صلي الله عليه و آله و سلم) فقال له: "أخرج من مسجد رسول الله (صلي الله عليه و آله و سلم) فإني سمعت رسول الله (صلي الله عليه و آله و سلم) يقول: لعن الله.. إلخ" و في رواية يعقوب بن جعفر الواردة في المساحقة: أن "فيهن قال رسول الله (ص): لعن الله المتشبهات بالرجال من النساء.. إلخ" و في رواية أبي خديجة، عن أبي عبد الله (عليه السلام): "لعن رسول الله (صلي الله عليه و آله و سلم) المتشبهين من الرجال بالنساء و المتشبهات من النساء بالرجال، و هم: المخثون، و اللاتي ينكحن بعضهن بعضا" نعم في رواية سماعة عن أبي عبد الله (عليه السلام): "عن الرجل يجر ثيابه؟ قال: إني لأكره أن يتشبه بالنساء" و عنه (عليه السلام) عن ابائه (عليه السلام): "كان رسول الله (صلي الله عليه و آله و سلم) يزجر الرجل أن يتشبه بالنساء، و ينهي المرأة أن تتشبه بالرجال في لباسها" و فيهما خصوصا الأولي بقرينة المورد ظهور في الكراهة، فالحكم المذكور لا يخلو عن إشكال. ثم

ص: 106

1- كتاب المكاسب للشيخ الأنصاري، ج 1، ص: 173

2- منهم المحقق الأردبيلي في مجمع الفائدة، ج 8، ص 85، إلا أنه قال: «و لعل دليله الإجماع و أنه نوع غش»، ثم قال: «و الإجماع غير ظاهر فيما قيل و كذا كونه غشا» و لم يتعرض للنبوي، و منهم المحدث البحراني في الحدائق، ج 18، ص 198، و حكاه في مفتاح الكرامة ج 4، ص 60، عن الكفاية، لكن لم نعثر عليه في كفاية الأحكام للسبزواري

الخنثي يجب عليها ترك الزينتين المختصتين بكل من الرجل والمرأة كما صرح به جماعة لأنها يحرم عليها لباس مخالفا في الذكورة والأنوثة، وهو مردد بين اللبس، فتجنب عنهما مقدمة لأنهما له من قبيل المشبهين المعلوم حرمة أحدهما. ويشكل بناء علي كون مدرك الحكم حرمة التشبه بأن الظاهر من "التشبه" صورة علم المشبه.»

وقال صاحب ينابيع الأحكام في مناقشة الاحاديث ما نصه: (1)

«النوع الحادي عشر تزيين الرجل بما يحرم عليه وهو علي أنواع: منها: تزيينه بالذهب وإن قل، وبالحرير المحض عدا ما استثني، فإنه حرام بالادلة المتقدمة في باب لباس المصلي من الصلاة مشروحة فلا حاجة إلي الإعادة. ومنها: تزيينه بالزينة المختصة بها من حليها، كلبسه السواد والخلخال. ومنها: لبسه الثياب المختصة بها، ويختلف ذلك باختلاف الأزمان والأصقاع. والحرمة فيهما وإن وصفها في الرياض بكونه علي الأظهر الأشهر، غير أن دليلها غير واضح عدا خبرين: أحدهما: ما عن الكافي من قول أبي جعفر (عليه السلام) في حديث: "لعن الله المحلل والمحلل له... إلي أن قال: والمتشبهين من الرجال بالنساء، والمتشبهات من النساء بالرجال" (2)

والاخر: ما عن العليل عن زيد بن علي عن ابائه عن علي (عليه السلام) "أنه رأي رجلا به تأنيث في مسجد رسول الله (صلي الله عليه وآله وسلم) فقال له: اخرج من مسجد رسول الله (صلي الله عليه وآله وسلم) يا لعنة رسول الله (ص)، ثم قال علي (عليه السلام): سمعت رسول الله (صلي الله عليه وآله وسلم) يقول: لعن الله المتشبهين من الرجال بالنساء، والمتشبهات من النساء بالرجال" (3)

قال الصدوق: وفي حديث اخر "أخرجوهم من بيوتكم فإنهم أفذر شيء" ورمي بقصور الدلالة لأن الظاهر من التشبه تأنيث الذكر وتذكر الانثي لا مجرد لبس أحدهما لباس الاخر مع عدم قصد التشبه، وايد بالخبر الثاني لمكان قوله (ص): "رأي رجلا به تأنيث" وبرواية يعقوب بن جعفر الواردة في المساقفة "إن فيهن قال رسول الله (ص): لعن

ص: 107

1- ينابيع الأحكام في معرفة الحلال والحرام، ج 2، ص: 367

2- الوسائل، ج 17، ص: 284، الكافي ج 8، ص: 69

3- الوسائل، ج 17، ص: 284، علل الشرائع: ص: 602، ينابيع الأحكام في معرفة الحلال والحرام، ج 2، ص: 368

الله المتشبهات بالرجال من النساء... الخ، ورواية أبي خديجة عن أبي عبد الله (عليه السلام) "لعن رسول الله (صلي الله عليه وآله وسلم) المتشبهين من الرجال بالنساء، والمتشبهات من النساء بالرجال، وهم المخنثون واللائي ينكحهن بعضهن بعضاً" ويمكن منع القصور بأن التشبه من الجهة المذكورة لا ينافي التشبه من جهة اللباس أيضاً واللفظ عام، ويؤيده رواية سماعة عن أبي عبد الله (عليه السلام) "عن الرجل يجز ثيابه، قال: إني لأكره أن يتشبه بالنساء" و عنه (عليه السلام) عن ابائه (عليه السلام) "كان رسول الله (صلي الله عليه وآله وسلم) يزجر الرجل أن يتشبه بالنساء، وينهي المرأة أن تتشبه بالرجال في لباسها" غير أن فيهما ظهور في إرادة الكراهة خصوصاً أولهما بقريئة المورد. فالمسألة لا تخلو عن إشكال وإن كان القول بالحرمة مطلقاً لا يخلو عن قوة. و علي حرمة التشبه مطلقاً علي الرجال يحرم علي النساء أيضاً فيحرم عليهن لبس الثياب المختصة بالرجال..»

روايات كتاب الجعفریات

روي موسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر (عليه السلام) في كتاب الجعفریات (1) مانصه: (2)

«أخبرنا عبد الله أخبرنا محمد حدثني موسى قال حدثنا أبي عن أبيه عن جده جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب (عليه السلام) قال: إذا كان الرجل كلامه كلام النساء ويمكن من نفسه فينكح كما تنكح المرأة فارجموه ولا تستحيوه.

ص: 108

1- ويعرف بالأشعثيات الكتاب لموسى بن إسماعيل بن موسى بن جعفر الصادق (عليه السلام) رواه عن موسى بن إسماعيل، شخص ثقة اسمه محمد بن محمد الأشعث الكوفي الساكن بمصر وهو كتاب شريف لطيف يشمل علي ألف حديث بإسناد واحد رواه موسى عن أبيه عن أبيه عن جده جعفر بن محمد عن أبيه عن جده علي بن الحسين عن أبيه عن جده أمير المؤمنين (عليه السلام) عن رسول الله (صلي الله عليه وآله وسلم) ويعرف باسم كتاب الأشعثيات باعتبار تمحور روايته عن المحدث محمد بن الأشعث المصري أبي علي الكوفي، الذي رواه سنة 314 هـ. وسمي أيضاً بالجعفریات لأن روايات الكتاب عن الإمام جعفر بن محمد الصادق وعرف بعنوان كتاب لأهل البيت (عليه السلام) لكونه بسندهم أب عن جد حتي يرفع إلي جدهم رسول الله (ص).

2- الجعفریات (الأشعثيات)، ص: 126

أخبرنا عبد الله أخبرنا محمد حدثني موسى قال حدثنا أبي عن أبيه عن جده جعفر بن محمد عن أبيه عن جده عن علي (عليه السلام) قال: من أمكن الرجال من نفسه طائعا لقي [ألقي] عليه شهوة النساء.»

وروي: (1)

«أخبرنا عبد الله أخبرنا محمد حدثني موسى قال حدثنا أبي عن أبيه عن جده جعفر بن محمد عن أبيه عن جده أن أبا بكر أتى برجل ينكح في دبره فقال يا علي (عليه السلام) ما الحكم فيه فقال أحرقه بالنار فإن العرب قائف (2) من المثلة فأحرقه أبو بكر بقول علي (عليه السلام) .»

أخبرنا عبد الله أخبرنا محمد حدثني موسى قال حدثنا أبي عن أبيه عن جده جعفر بن محمد عن أبيه عن جده علي بن الحسين عن علي بن أبي طالب (عليه السلام) قال: لعن رسول الله (صلي الله عليه وآله وسلم) المخنثين قال أخرجوهم من بيوتكم.»

رواية كتاب فضائل الأشهر الثلاثة

روي الشيخ الصدوق في كتاب فضائل الأشهر الثلاثة: (3)

«حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى العطار رضي الله عنه قال حدثنا سعد بن عبد الله قال حدثنا أبو الجوزاء المنبه بن عبد الله قال حدثنا الحسين بن علوان عن عمرو بن ثابت بن هرم الحداد عن سعد بن زريق عن الأصبع بن نباتة قال قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) يأتي علي الناس زمان يرتفع فيه الفاحشة ولتصنع و تنهتك فيه المحارم و يعلن فيه الزنا و يستحل فيه أموال اليتامي و يؤكل فيه الربا و يطفف في المكاييل و الموازين و يستحل الخمر بالنبيذ و الرشوة بالهدية و الخيانة بالأمانة و يشتهب الرجال بالنساء و النساء بالرجال و يستخف بحدود

ص: 109

1- الجعفریات (الأشعثيات)، ص: 127

2- وفي نسخة بدل: "تأنف" جامع أحاديث الشيعة، ج 30، ص: 769 و مستدرک الوسائل و مستنبط المسائل، ج 18، ص: 79 و معني (العرب تأنف من المثلة) اي العرب لا تقتل احد قتل المثلة و لا تقطع احد مثلة.

3- فضائل الأشهر الثلاثة، ص: 91

الصلاة و يحج فيه لغير الله فإذا كان ذلك الزمان انتفخت الأهلة تارة حتي يري الهلال ليلتين و خفيت تارة حتي يفطر شهر رمضان في أوله و يصام للعيد في آخره فالحذر الحذر حينئذ من أخذ الله علي غفلة فإن من وراء ذلك موت ذريع(1) يختطف الناس اختطافا حتي إن الرجل ليصبح سالما و يمسي دفينا و يمسي حيا و يصبح ميتا فإذا كان ذلك الزمان و جب التقدم في الوصية قبل نزول البلية و وجب تقديم الصلاة في أول وقتها خشية فوتها في آخر وقتها فمن بلغ منكم ذلك الزمان فلا يبيت ليلة إلا علي طهر و إن قدر أن لا يكون في جميع أحواله إلا طاهرا فليفعل فإنه علي و جل لا يدري متي يأتيه رسول الله لقبض روحه و قد حذرتكم و عرفتكم إن عرفتم و وعظتكم إن اتعظتم فاتقوا الله في سرائركم و علانيتكم لا تموتن إلا و أنتم مسلمونو من يبتغ غير الإسلام دينا فلن يقبل منه و هو في الآخرة من الخاسرين»(2)

رواية مجمع البيان

روي العلامة المحقق الأديب الشيخ أبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي في كتاب مجمع البيان في تفسير القرآن:(3)

«عن أبي أمامة عن النبي (صلي الله عليه و آله و سلم) قال أربيع لعنهم الله من فوق عرشه و أمنت عليه ملائكته الذي يحصر نفسه فلا يتزوج و لا يتسري لئلا يولد له و الرجل يتشبه بالنساء و قد خلقه الله ذكرا و المرأة تشبه بالرجال و قد خلقها الله أنثي و مضلل الناس يريد الذي يهزأ بهم يقول للمسكين هلم أعطك فإذا جاء يقول ليس معي شيء و يقول للمكفوف اتق الدابة و ليس بين يديه شيء و الرجل يسأل عن دار القوم فيضلل»

ص: 110

1- سريع فاش لا يكاد الناس يتدافنون- اللسان.

2- رواه المجلسي رحمه الله في كتاب بحار الأنوار في الجزء 96 ص 303-307 عن كتاب فضائل الأشهر الثلاثة و اشتماله علي ذكر صوم شهر رمضان كالحديث المرقم 68 ناسب ذكره هنا و يأتي في معني هذا الاعتذار اعتذار من المصنف ذيل الحديث المرقم 107.

3- مجمع البيان في تفسير القرآن، ج 7، ص: 220

روي الصدوق في كتاب الخصال في حديث طويل: (1)

«حدثنا أحمد بن الحسن القطان قال حدثنا الحسن بن علي العسكري قال حدثنا أبو عبد الله محمد بن زكريا البصري قال حدثنا جعفر بن محمد بن عمارة عن أبيه عن جابر بن يزيد الجعفي قال سمعت أبا جعفر محمد بن علي الباقر (عليه السلام) يقول ليس علي النساء أذان ولا إقامة ولا جمعة ولا جماعة ولا عيادة المريض ولا اتباع الجنائز ولا إجهار بالتلبية ولا الهرولة بين الصفا والمروة ولا استلام الحجر الأسود ولا دخول الكعبة ولا الحلق إنما يقصرن من شعورهن ولا تولي المرأة القضاء ولا تولي الإمارة ولا تستشار ولا تذبح إلا من اضطرار وتبدأ في الوضوء بباطن الذراع والرجل بظاهره ولا تمسح كما يمسح الرجال بل عليها أن تلقي الخمار من موضع مسح رأسها في صلاة الغداة والمغرب وتمسح عليه وفي سائر الصلوات تدخل إصبعها فتمسح علي رأسها من غير أن تلقي عنها خمارها فإذا قامت في صلاتها ضمت رجليها وضعت يديها علي صدرها وتضع يديها في ركوعها علي فخذيها وتجلس إذا أرادت السجود سجدت لاطئة بالأرض وإذا رفعت رأسها من السجود جلست ثم نهضت إلي القيام وإذا قعدت للتشهد رفعت رجليها وضمت فخذيها وإذا سبحت عقدت بالأنامل لأنهن مسئولات وإذا كانت لها إلي الله عز وجل حاجة صعدت فوق بيتها وصلت ركعتين وكشفت رأسها إلي السماء فإنها إذا فعلت ذلك استجاب الله لها ولم يخيبها [يخيبها] وليس عليها غسل الجمعة في السفر ولا يجوز لها تركه في الحضر ولا يجوز شهادة النساء في شيء في الحدود ولا يجوز شهادتهن في الطلاق ولا في رؤية الهلال وتجاوز شهادتهن فيما لا يحل للرجل النظر إليه وليس للنساء من سرورات الطريق شيء ولهن جنبتهن ولا يجوز لهن نزول الغرف ولا تعلم الكتابة ويستحب لهن تعلم المغزل وسورة النور ويكره لهن تعلم سورة يوسف وإذا ارتدت المرأة عن الإسلام استتبيت فإن تابت وإلا خلدت في السجن ولا تقتل

ص: 111

كما يقتل الرجل إذا ارتد ولكنها تستخدم خدمة شديدة وتمنع من الطعام والشراب إلا ما تمسك به نفسها ولا تطعم إلا جشبت الطعام ولا تكسي إلا غليظ الثياب وخشنها وتضرب علي الصلاة والصيام ولا جزية علي النساء وإذا حضر ولادة المرأة وجب إخراج من في البيت من النساء كي لا يكن أول ناظر إلي عورتها ولا يجوز للمرأة الحائض ولا الجنب الحضور عند تلقين الميت لأن الملائكة تأذي بهما ولا يجوز لهما إدخال الميت قبره وإذا قامت المرأة من مجلسها فلا يجوز للرجل أن يجلس فيه حتي يبرد وجهاد المرأة حسن التبعل وأعظم الناس حقاً عليها زوجها وأحق الناس بالصلاة عليها إذا ماتت زوجها ولا يجوز للمرأة أن تنكشف بين يدي اليهودية والنصرانية لأنهن يصفن ذلك لأزواجهن ولا يجوز لها أن تتطيب إذا خرجت من بيتها ولا يجوز لها أن تشبه بالرجال لأن رسول الله (صلي الله عليه وآله وسلم) لعن المتشبهين من الرجال بالنساء ولعن المتشبهات من النساء بالرجال (1). ولا يجوز للمرأة أن تعطل نفسها ولو أن تعلق في عنقها خيطاً ولا يجوز أن تري أظافيرها بيضاء ولو أن تمسحها بالحناء مسحاً ولا تخضب يديها في حيضها لأنه يخاف عليها الشيطان وإذا أرادت المرأة الحاجة وهي في صلاتها صفقت بيديها والرجل يومئ برأسه وهو في صلاته ويشير بيده ويسبح ولا يجوز للمرأة أن تصلي بغير خمار إلا أن تكون أمة فإنها تصلي بغير خمار مكشوفة الرأس (الي اخر الحديث))

رواية فقه الرضا (عليه السلام)

جاء في كتاب فقه الإمام الرضا (عليه السلام) ما نصه: (2)

«وكسب المغنية حرام ولا بأس بكسب النائحة إذا قالت صدقا ولا بأس بكسب الماشطة إذا لم تشارط و قبلت ما تعطي ولا تصل شعر المرأة بغير شعرها و أما شعر المعز فلا بأس بأن يوصل وقد لعن النبي (صلي الله عليه وآله وسلم) سبعة الواصل شعره بشعر غيره

ص: 112

1- محل الشاهد

2- كتاب فقه الإمام الرضا (عليه السلام)، ص: 252

والمشتبه من النساء بالرجال و الرجال بالنساء(1) و المفلج بأسنانه و الموشم(2) ببدنه و الدعي إلي غير مولاه و المتغافل عن زوجته و هو الديوث»

ص: 113

1- محل الشاهد

2- الوشم: ما تجعله المرأة علي ذراعها بالإبرة ثم تحشوه بدخان الشحم فيكون لونا ازرق (لسان العرب "وشم" ج 12 ص 638).

من الاميال الجنسية الانحرافية للبشر هي ميل الجنس الموافق للجنس الموافق الاخر و يعبر عنها بالمثلية الجنسية بالإنجليزية: Homosexuality أو الميول المثلية و يقال للمرأة المثلية: "ليزيان" بالانجليزي: Lesbian يعني امراة تميل لامراة اخري جنسيا و يقال للرجل مثلي الجنس "غي" بالإنجليزية: Gay و هذا الشئ حرام في ديننا و قد عاقب الله تعالى قوم لوط لفعهم ذلك: (فَلَمَّا جَاءَ أَمْرُنَا جَعَلْنَا عَالِيَهَا سَافِلَهَا وَأَمْطَرْنَا عَلَيْهَا حِجَابًا مِّن سِجِّيلٍ مِّنصُودٍ).

المستدل يقول ان شيوع مثل تغيير الجنسية في الترانس سكشوال بين المسلمين يوجب ترويح اتيان الذكر للذكر او مساحقة المرأة للمرأة لأن "الترنس الرجل" جسمه جسم امراة و لكن لها ميول رجولية و اذا غيرت جنسها و اخرجت رحمها و زرعت لها ذكر الرجال و ثم جامعتم امراة اخري هنا عملت بفاحشة و هي اتيان امراة لامراة اخري لأن زرع العضو الذكري لا غير واقعا و كونها امراة. (1)

وفيه: ان الميل في الترنس سكشوال يختلف عن ميل مثلي الجنس او الهموسكشوال حيث في مثلي الجنس الشخص يميل ان نوعه ليكون ناكحا و منكوحا معه و لكن في مثل الترنس الرجل يتصور نفسه بنت و لا يميل الي نكاح رجل اخر مثله و انما يريد ان يكون زوجة رجل اخر و اكثر من ذلك في مثل الترانس الرجل يزل عضوه الذكري حتي يتلائم تمام مع ما في ذهنه من جنسيته لكن في مثل الرجل المثلي حياته الجنسية قائما علي عضوه الذكري. و يمكن تايد هذا الكلام بمثل ما في الخنثي، فمثلا لو قطعت آلة الخنثي الرجولية و بقيت لها التها الانوثية و في مثل هذه الحالة تزوجت الخنثي برجل صح زواجها معه و ان احتمل انها تميل اليه من جهت ميل الرجل للرجل الاخري و انها في الاصل رجل لكن قطعت الته، و لكن يجاب عليه ان ازالة آلة الخنثي غير المشكل يختلف عن تغيير جنسه من رجل الي امراة لأن الخنثي غير المشكل التي تغلب عليها صفات الانوثة كما في موردنا و ازيلت عنها التها الرجولية هي في الواقع أنثي و ليس رجل في الاصل

والتها الرجولية لا تأتي بمفعول كما في الرجال من خروج المنى وغيره وانما هي لحمة زائدة فوق مخرج الحيض اي انها في الواقع امرأة لها آلة و لحمة تشبه آلة الرجال و لكن ليست بذلك العمل فاذا ازلت عنها تلك الحمة الزائدة التي تشبه الت الرجال لم تغيير جنسها و انها ازلت الموانع التي تكون في مقابل جنسها الحقيقي اما في مثل الترانس سكشوال جنسها الحقيقي معلوم و مشخص و لكن الشخص يريد ازلتها لاسباب ذهنه و اعتقادية اي انه يعتقد خلاف ما هو عليه.

الدليل السادس: أن التغيير مستلزم لإيجاد النقص في البدن

من الأدلة التي اقيمت علي تحريم تغيير الجنسية هي ان تغيير الجنسية يستلزم قطع الاعضاء الرئيسية في البدن كالألة التناسلية و اخراج الرحم من بدن المرأة وغيره و الآلة الجنسية من الآلات الرئيسية في البدن.

و الفتوي المشهورة بين العلماء هي انه كل عمل يوجب ايجاد اختلال او نقص في احد الاعضاء من جسم الانسان، يحرم ذلك العمل حفظا لاعضاء الانسان .

قال الشيخ مصطفى الاشرفي الشاهرودي في درسه الفقهي بعد ان نقل هذا الفرض ناقشه بما نصه: (1)

«و من العجب أن بعض هذه المعاصرين مع إفتانهم بحرمة قطع عضو رئيسي أو إزالة قوة من القوي الأصلية، أفني بجواز تغيير الجنسية، أ و ليس بين هاتين الفتواين تهافت. لأن تغيير الجنسية ملازم لقطع بعض الأعضاء أو لزوال احدي القوي الأصلية من البدن. نعم هناك توهم الجواز من بعض علي أساس الضرورة فإن الحرمة تزول عند الضرورة. فمن ابتلي بتر جنسية أي ترانسكشوال فعلاجه كما مر بتغيير الجنسية.

و هذا الكلام صحيح بأن الحرمة ليست عند الإضطرار للآية الشريفة: (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَ.... فَمَنْ اضْطُرَّ فِي

ص: 115

مَحْمَصَةٌ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ (1) مضافا إلي ما روي عنهم (عليه السلام) "ما من شيء إلا وقد أحله عند الضرورة" (2) ولكن أن هذه القاعدة ليست بأكثر من قاعدة التزام في باب الأصول فلو تزامم الحكمان لابد من جريان مرجحات باب التزام ومنها رفع اليد عن المهم لأجل الأهم.

وكذلك من المسلم أن الضرورات تتقدر بقدرها فجواز أكل الميتة علي قدر سد الجوع ورفع الخطر كما هو ظاهر الآية الشريفة. ففي المقام لو كان المرض علي حد الخوف و الخطر بالنفس فقد أفتوا بأن قطع عضو خاص أو زواله جائز لحفظ النفس ولكن فيما سوي ذلك لم يجز ذلك. و ثانيا أن هذه الحالة العارضة علي بعض الناس سيما الشبان ناش عن الإعراض عن ذكر الله و ترك التقوي أو عدم الاعتقاد بالمابني الدينية و الإبتلاء بالهواجس النفسانية بل الشيطانية فإن كثيرا من الأمراض الروحية مقدماتها اختيارية، و الامتناع بالاختيار لا ينافي الاختيار عقابا و لو ينافيه خطابا فكثيرا ما أن التخيلات و الأهواء الشيطانية رسخت في الذهن و توجب تمايل النفس إلي المحرم و نظيرها في خلوة الرجل مع المرأة الأجنبية. فكثيرا ما في ترانسكشوال كما نقلوه أن التخيلات و الأوهام توجب التفاته إلي الجنس المخالف حتي صار الأمر علي الحد الذي يبادر علي انحداره و قتل نفسه لو لم يصل إلي مطلوبه. فهل كسب هذه المقدمات الاختيارية بسوء، يوجب جواز العمل المحرم؟»

و الشيخ الأشرفي يقصد من قوله: "بعض هذه المعاصرين مع إفتائهم بحرمة قطع عضو رئيسي أو إزالة قوة من القوي الأصلية" السيد الخميني حيث أفتي بحرمة قطع عضو رئيسي في البدن أو إزالة قوة منه، و أيضا أفتي بجواز تغيير الجنس المتضمن بقطع عضو رئيسي في البدن، قال في كتاب تحرير الوسيلة في بحث: الأطمعة و الأشرية ما

ص: 116

1- المائدة: 3 (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلِيَ لغيرِ اللَّهِ بِهِ وَالمُنْحَنِقَةُ وَالمَوْقُودَةُ وَالمُتَرَدِّيةُ وَالتَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصَبِ وَأَنْ تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْوَاجِ ذَلِكُمْ فِسْقٌ الْيَوْمَ يَبْسُ الدِّينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا تَحْسَبُوهُمْ وَاحْشَوْنَ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضَيْتُ لَكُمْ الْإِسْلَامَ دِينًا فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَحْمَصَةٍ غَيْرِ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ)

2- وسائل الشيعة، ج 5، ص 282

«مسألة 2: يحرم تناول كل ما يضر بالبدن، سواء كان موجبا للهلاك، كشرب السموم القاتلة وشرب الحامل ما يوجب سقوط الجنين، أو سببا لانحراف المزاج، أو لتعطيل بعض الحواس الظاهرة أو الباطنة، أو لفقد بعض القوي، كالرجل يشرب ما يقطع به قوة الباه و التناسل، أو المرأة تشرب ما به تصير عقيما لا تلد.»

الدليل السابع: رواية الخثي عن الإمام علي (عليه السلام)

روي الصدوق في الفقيه: (2)

«وروي عاصم بن حميد عن محمد بن قيس عن أبي جعفر (عليه السلام) قال إن شريحا القاضي بينما هو في مجلس القضاء إذ أتته امرأة فقالت أيها القاضي أقض بيني وبين خصمي فقال لها و من خصمك قالت أنت قال أفرجوا لها فأفرجوا لها فدخلت فقال لها ما ظلامتك فقالت إن لي ما للرجال و ما للنساء قال شريح فإن أمير المؤمنين (عليه السلام) يقضي علي المبال قالت فإني أبول بهما جميعا و يسكنان معا قال شريح و الله ما سمعت بأعجب من هذا قالت و أعجب من هذا قال و ما هو قالت جامعتني زوجي فولدت منه و جامعت جاريتي فولدت مني فضرب شريح إحدي يديه علي الأخرى متعجبا ثم جاء إلي أمير المؤمنين (عليه السلام) فقال يا أمير المؤمنين لقد ورد علي شيء ما سمعت بأعجب منه ثم قص عليه قصة المرأة فسألها أمير المؤمنين (عليه السلام) عن ذلك فقالت هو كما ذكر فقال لها و من زوجك قالت فلان فبعث إليه فدعاه فقال أ تعرف هذه قال نعم هي زوجتي فسأله عما قالت فقال هو كذلك فقال له علي (عليه السلام) لأنت أجزأ من راكب الأسد حيث تقدم عليها بهذه الحال ثم قال يا قنبر أدخلها بيتا مع امرأة فعد أضلاعها فقال زوجها يا أمير المؤمنين لا آمن عليها رجلا و لا أؤمن عليها امرأة فقال علي (عليه السلام) علي بدينار النخعي و كان من صالحه

ص: 117

1- تحرير الوسيلة، ج 2، ص: 174

2- من لا يحضره الفقيه، ج 4، ص: 327 و رواه المحدث النوري بعدة طرق اخري انظر: مستدرک الوسائل و مستنبط المسائل، ج 17، ص: 220

أهل الكوفة وكان يثق به فقال له يا دينار أدخلها بيتا وعرها من ثيابها ومرها أن تشد مئزرا وعد أضلاعها ففعل دينار ذلك وكان أضلاعها سبعة عشر تسعة في اليمين وثمانية في اليسار فألبسها علي (عليه السلام) ثياب الرجال والقلنسوة والنعلين وألقي عليه الرداء وأحقه بالرجال فقال زوجها يا أمير المؤمنين ابنة عمي وقد ولدت مني تلحقها بالرجال فقال (عليه السلام) إني حكمت عليها بحكم الله عز وجل إن الله تبارك وتعالى خلق حواء من ضلع آدم الأيسر الأقصى وأضلاع الرجال تنقص وأضلاع النساء تمام (1)».

وجه الدلالة: استدلل الشيخ سيفي المازندراني بهذا الحديث علي حرمة تغيير الجنس هكذا: (2)

ص: 118

1- قال محشي الكتاب ما نصه: (من لا يحضره الفقيه، ج 4، ص: 328) «هذا الخبر مروى في التهذيب بلفظ آخر واختلاف يسير، ورواه القاضي في الدعائم مرفوعا نحو ما في التهذيب، ورواه المفيد عن العبدى عن ابن طريف عن ابن نباتة عن أمير المؤمنين (عليه السلام) مثل ما في المتن وليس في التهذيب "جامعني زوجي فولدت منه" وأنه من توهم الراوي حيث ان الخنثي كان في الواقع رجلا كما حكم به أمير المؤمنين (عليه السلام) فكيف يحبل من ابن عمه و يلد له، وأيضا في التهذيب أن عدد أضلاع جنبه الايمن اثنا عشر والجنب الايسر أحد عشر، وهذا أقرب بقول علماء الشريعة، ثم اعلم أن الكليني لم يخرج هذا الخبر إنما أورد الاخبار المشتملة علي اعتبار البول، والأصل في رواية خلق حواء من ضلع آدم العامة وورد الطعن فيها، فما استفيد من خبر شريح من الاحكام من اعتبار عدد- الاضلاع في الخنثي وقبول خبر الواحد الموثق وجواز التعرية للخصي أو غيره لمثل هذا الغرض واختصاص الرداء والقلنسوة والنعلين بالرجال وغير ذلك لا يخفي ما فيه وفي المحكي عن المسالك: من علامات الخنثي البول فان بال من أحد المخرجين دون الآخر حكم بأنه أصلي إجماعا، فان بال منهما معا اعتبر بالذي يخرج منه البول أولا إجماعا فان اتفقا في الابتداء فالمشهور أنه ان انقطع عن أحدهما البول أخيرا فهو الاصيلي، وقال ابن البراج الاصيلي ما سبق منه الانقطاع كالاتداء وهو شاذ، وذهب جماعة منهم الصدوق وابن الجنيد والمرتضي الي عدم اعتبار الانقطاع أصلا ثم اختلفوا بعد ذلك فذهب الشيخ في الخلاف الي القرعة و ادعي عليه الإجماع، وذهب في المبسوط والنهاية والابجاز و تبعه أكثر المتأخرين الي أنه يعطي نصف نصيب ذكر و نصف نصيب انثي، و ذهب المرتضي والمفيد في كتاب الاعلام مدعين عليه الإجماع الي الرجوع الي عد الاضلاع لرواية شريح- انتهى.»

2- انظر كتاب: حلقات الفقه الفعال للشيخ سيفي المازندراني، ج 1، ص 170

«بأن حكم أميرالمؤمنين (عليه السلام) بكون تلك المرأة الخنثي رجلا يدل علي أن مجرد وجود الفرج و الرحم في شخص لا يدل علي انه امرأة بل الحمل و تولد الولد منه علي النحو الطبيعي، و بمقتضي الخلقة لا يثبت انوثة ذلك الشخص.

افرض أن تلك الخنثي كانت تقطع ذكرها، فهل كانت تصير بذلك امرأة لأجل وجود الفرج و الرحم و قابلية الحمل و تولد الولد منها؟ و عليه فالرجل الكامل الذي له جميع خصائص الرجولية، من عنصرية الرجولية المورثة، و ساير أعضاء الرجال التناسلية لا يصير ذلك الرجل، مرأة بقطع الآلة، أو إزالة شعر الوجه و البدن، او بروز الثديين و ماشابه بعد ما كانت هذه الأعضاء موجودة فيه بمقتضي الخلقة علي النحو الطبيعي. لدالاتها القطعية علي عدم دوران عنصرية الذكورة و الانوثة مدار الالات التناسلية، بل و لامدار الحمل.»

و هذه الخبر مروى في كتب اهل السنة ايضا باسانيدهم، رواه محمد بن خلف الملقب بوكيع في كتابه "أخبار القضاة" قال تحت عنوان: "قضية خنثي مشكل يقضي فيها علي بعد قضاء شريح": (1)

«حدثنا علي بن عبد الله بن معاوية قال: حدثني أبي عن أبيه معاوية عن ميسرة عن شريح: قال: تقدمت إلي شريح امرأة فقالت: أيها القاضي أني جئتك مخاصمة فقال لها: وأين خصمك؟ قالت: أنت خصمي فأخلي المجلس قال لها تكلمي قالت: إني امرأة لي إليل ولي فرج قال: قد كان لأمير المؤمنين في هذا قضية ورث من حيث يجيء البول قالت: إنه يجيء منهما جميعا قال فانظري من أين يسبق قالت ليس شيء منهما يسبق صاحبه إنما يجيئان في وقت وينقطعان في وقت قال: إنك لتخبريني بعجيب قالت: وأخبرك بأعجب من ذلك تزوجني ابن عم لي فأخذ مني خادما فوطئتها فأولجتها وإنما جئتك لما ولد لي لتفرق بيني وبين زوجي فقام من مجلس القضاء فدخل علي (عليه السلام) فأخبره فقال علي: علي بالمرأة فأدخلت فقال: أحق ما يقول القاضي؟ قالت: هو كما قال: قال فدعا بزوجه فقال: هذه امرأتك وابنة عمك؟ قال: نعم قال: فعلمت ما كان؟ قال: نعم

ص: 119

قال: أخذمتها خادما فوطئتها فأولدتها ثم وطئتها أنت بعد؟ قال: نعم قال: لأنت أحسن من خاصي أسد علي بدينار الخادم وامرأتين فجئى بهم فقال: خذوا هذه المرأة إن كانت امرأة فادخلوها بيتا وألبسوها ثيابا وعدوا أضلاع جنبها ففعلوا فقال: عدد الجنب الأيمن أحد عشر وعدد الأيسر اثنا عشر، فقال علي: الله أكبر فأمر لها برداء وحذاء وألحقها بالرجال. فقال زوجها: يا أمير المؤمنين زوجتي وابنة عمي فرقت بيني وبينها فألحقها بالرجال، عمن أخذت هذه القصة؟ قال: إني أخذتها عن أبي ادم (صلي الله عليه وآله وسلم) إن الله عزوجل خلق حواء ضلع من أضلاع ادم فأضلاع الرجال أقل من أضلاع النساء بصلع ثم أمر بهم فأخرجوا.»

وفيه: اولا معارضتها بما روي: (1)

«عن عمرو بن أبي المقدم عن أبيه قال سألت أبا جعفر (عليه السلام) من أي شيء ء خلق الله حواء فقال: أي شيء ء يقولون هذا الخلق قلت: يقولون: إن الله خلقها من ضلع من أضلاع آدم، فقال: كذبوا أكان الله يعجزه أن يخلقها من غير ضلعه فقلت: جعلت فداك يا ابن رسول الله (صلي الله عليه وآله وسلم) من أي شيء ء خلقها فقال أخبرني أبي عن آبائه قال: قال رسول الله (صلي الله عليه وآله وسلم) إن الله تبارك وتعالى قبض قبضة من طين فخلطها بيمينه وكتنا يديه يمين فخلق منها آدم وفضلت فضلة من الطين فخلق منها حواء»

وقال السيد نعمت الله الجزائري بعد نقل الخبر ما لفظه: (2)

«أقول هذا الخبر معمول عليه بين أصحابنا رضوان الله عليهم و ما ورد من أنه خلق من ضلع من أضلاعه وهو الضلع الأيسر القصير محول علي التقية أو علي التأويل أو بأن يراد أن الطينة التي قررها الله سبحانه لذلك الضلع خلق منها حواء لأنها خلقت منه بعد خلقه فإنه يلزم كما قال (عليه السلام) أن يكون آدم ينكح بعضه بعضا فيقوي بذلك مذهب المجوس في نكاح المحرمات «

وقال المجلسي بعد نقل الخبر: (3)

«بيان: فلاخبار السابقة إما محمولة علي التقية أو علي أنها

ص: 120

1- تفسير العياشي، ج 1، ص 216 ورويت في البرهان في تفسير القرآن، ج 2، ص 11

2- النور المبين في قصص الأنبياء والمرسلين، للجزائري، ص: 28

3- بحار الأنوار، ج 11، ص: 116

خلقت من طينة ضلع من أضلاعه وقال بعض أصحاب الأثرمطابق إن عدد التسعة بمنزلة آدم فإن للأحاد نسبة الأبوة إلي سائر الأعداد والخمسة بمنزلة حواء فإنها التي يتولد منها فإن كل عدد فيه خمسة إذا ضرب فيما فيه الخمسة فلا بد من وجود الخمسة بنفسها في حال الضرب البتة وقالوا في قوله تعالى طه إشارة إلي آدم وحواء وكل من هذين العددين إذا جمع من الواحد إليه علي النظم الطبيعي اجتمع ما يساوي عدد الاسم المختص له فإذا جمعنا من الواحد إلي التسعة كان خمسة وأربعين وهو عدد آدم وإذا جمعنا من الواحد إلي الخمسة كان خمسة عشر وهي عدد حواء وقد تقرر في الحساب أنه إذا ضرب عدد في عدد يقال لكل من المضروبين ضلعا وللحاصل مربعا وإذا ضربنا الخمسة والتسعة حصل خمسة وأربعون وهي عدد آدم و ضلعا الخمسة والتسعة قالوا و ما ورد في لسان الشارع (ص) من قوله خلقت من الضلع الأيسر لآدم إنما ينكشف سره بما ذكرناه فإن الخمسة هي الضلع الأيسر للخمسة والأربعين و التسعة الضلع الأكبر والأيسر من اليسر وهو القليل لا من اليسار.»

وقال الفيض في شرحه: (1)

«أقول: فما ورد أنها خلقت من ضلعه الأيسر إشارة إلي أن الجهة الجسمانية الحيوانية في النساء أقوى منها في الرجال والجهة الروحانية الملكية بالعكس من ذلك وذلك لأن اليمين مما يكتني به عن عالم الملكوت الروحاني والشمال مما يكتني به عن عالم الملك الجسماني فالطين عبارة عن مادة الجسم واليمين عبارة عن مادة الروح ولا ملك إلا بملكوت وهذا هو المعني بقوله و كلتا يديه يمين فالضلع الأيسر المنقوص من آدم كناية عن بعض الشهوات التي تنشأ من غلبة الجسمية التي هي من عالم الخلق وهي فضلة طينه المستتبط من باطنه التي صارت من مادة لخلق حواء فنبه في الحديث علي أنه جهة الملكوت و الأمر في الرجال أقوى من جهة الملك و الخلق و بالعكس منهما في النساء فان الظاهر عنوان الباطن و هذا هو

ص: 121

السرف في هذا النقص في أبدان الرجال بالاضافة الي النساء وأسرار الله لا ينالها إلا أهل السر فالتكذيب في كلام المعصومين انما يرجع الي ما فهمه العامة من حملة علي الظاهر دون أصل الحديث.»

روي الصدوق في العلل في باب "علة كيفية بدء النسل" الحديث الاول من الباب ما نصه: (1)

«حدثنا محمد بن الحسن بن أحمد بن الوليد رضي الله عنه قال حدثنا أحمد بن إدريس و محمد بن يحيى العطار جميعا قال حدثنا محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري قال حدثنا أحمد بن الحسن بن علي بن فضال عن أحمد بن إبراهيم بن عمار قال حدثنا ابن نويه [توبة] رواه عن زرارة (2) قال سئل أبو عبد الله (عليه السلام) كيف بدء النسل من ذرية آدم (عليه السلام) فإن عندنا أناس [أناسا] يقولون: إن الله تبارك و تعالي أوحى إلي آدم (عليه السلام) أن يزوج بناته من بنيه و إن هذا الخلق كله أصله من الإخوة و الأخوات قال أبو عبد الله سبحانه الله و تعالي عن ذلك علوا كبيرا يقول من يقول هذا إن الله عزوجل جعل أصل صفوة خلقه و أحبائه و أنبيائه و رسله و حججه و المؤمنين و المؤمنات و المسلمين و المسلمات من حرام و لم يكن له من القدرة ما يخلقهم من الحلال و قد أخذ ميثاقهم علي الحلال و الطهر الطاهر الطيب و الله لقد نبئت أن بعض البهائم تنكرت له أخته فلما نزا عليها و نزل كشف له عنها و علم أنها أخته أخرج غرموله ثم قبض عليه بأسنانه ثم قلعه ثم خر ميتا قال زرارة ثم سئل (عليه السلام) عن خلق حواء و قيل له إن أناسا عندنا يقولون إن الله عزوجل خلق حواء من ضلع آدم الأيسر الأقصي قال سبحانه الله و تعالي عن ذلك علوا كبيرا أ يقول من يقول هذا إن الله تبارك و تعالي لم يكن له من القدرة ما يخلق لآدم زوجته من غير ضلعه و جعل لمتكلم من أهل التشنيع سبيلا إلي الكلام يقول إن آدم كان ينكح بعضه بعضا إذا كانت من ضلعه ما لهؤلاء حكم الله بيننا و بينهم ثم قال إن الله تبارك و تعالي لما خلق آدم من الطين و أمر الملائكة فسجدوا له ألقى عليه السبات ثم ابتدع له خلقا ثم جعلها في

ص: 122

1- علل الشرائع، ج 1، ص 17

2- أحمد بن إبراهيم مشترك و ابن نوبة مجهول

موضع النقرة التي بين وركيه و ذلك لكي تكون المرأة تبعا للرجل فأقبلت تتحرك فانتبه لتحركها فلما انتبه نوديت أن تنحي عنه فلما نظر إليها نظر إلي خلق حسن يشبه صورته غير أنها أنثي فكلمها فكلمته بلغته فقال لها من أنت فقالت خلق خلقتني الله كما تري فقال آدم عند ذلك يا رب من هذا الخلق الحسن الذي قد أنسني قربه و النظر إليه فقال الله هذه أمتي حواء أفتحب أن تكون معك فتؤنسك و تحدثك و تأتمر لأمرك قال نعم يا رب و لك بذلك الحمد و الشكر ما بقيت فقال الله تبارك و تعالي فاخطبها إلي فإنها أمتي و قد تصلح أيضا للشهوة و ألقى الله عليه الشهوة و قد علمه قبل ذلك المعرفة فقال يا رب فإني أخطبها إليك فما رضاك لذلك فقال رضائي أن تعلمها معالم ديني فقال ذلك لك يا رب إن شئت ذلك قال قد شئت ذلك و قد زوجتكها فضمها إليك فقال أقبلني فقالت بل أنت فأقبل إلي فأمر الله عزوجل آدم أن يقوم إليها فقام و لو لا ذلك لكان النساء هن يذهبن إلي الرجال حتي خطبن علي أنفسهن فهذه قصة حواء»

كما رواها الصدوق في الفقيه(1) في كتاب النكاح ، باب بدء النكاح و أصله عن زرارة بدون السند المذكور في العلل و رواه الرواندي في قصص الانبياء(2)

عن زرارة مرسلا.

قال المحدث البحراني في كتابه الحدائق الناضرة، في وجه الجمع بين هذه الروايات ما نصه:(3)

«أقول: و الجمع بين هذه الأخبار محتمل بأحد وجهين. أحدهما حمل ما تدل علي أنه خلقت من ضلعه علي التقية، لما عرفت من نسبة القول بذلك إلي العامة، و تشديدهم في إنكاره، و لا ينافي ذلك أخبار الخنثي، لأن الحكم عليها بذكورية انما وقع من حيث كونها مثل الذكور في عدد الأضلاع، فألحقت بهم، و أما تعليل ذلك بما ذكر فإنما خرج مخرج التقية. و ثانيهما أن المراد بخلقها من ضلعه الأيسر يعني من طينة ضلعه الأيسر كما صرح به الخبر الأخير، و أجمل في غيره من الأخبار بأنها خلقت من فضل طينته، فمعني قولهم أن حواء خلقت من آدم أو

ص: 123

1- من لا يحضره الفقيه، ج 3، ص: 379

2- قصص الأنبياء (عليه السلام) للرواندي، ص: 57

3- الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة، للبحراني، ج 23، ص: 7

من ضلعه ليس علي ما يتبادر في الظاهر كما فهمه العامة و قالوا به، بل المراد إنما هو باعتبار الطينة، و حينئذ فالتكذيب للعامة إنما هو فيما فهموه من الخبر و حملوه عليه، و إلي هذا يأول كلام الصدوق في الفقيه المتقدم فإنه جعله وجه جمع بين الأخبار.»

ثم استشكل العالم المذكور علي احدي فقرات الحديث بان للذكر والأنثي نفس عدد الأضلاع، كما هو معروف في علم التشريح. علماء التشريح قالوا: ان عدد أضلاع القفص الصدري البشري اثني عشر زوجا من الأضلاع، أي ما يساوي أربعة وعشرين ضلعا، حيث يقترن كل ضلع من الجانب الأيمن مع ضلع من الجانب الأيسر بشكل متناظر، و من بين الأضلاع الأربعة والعشرين تصنف الأزواج السبعة الأولي والتي يبلغ عددها أربعة عشر ضلعا بأنها صحيحة، و ترتبط معا بالعضروف الضلعي، أما المجموعات الخمس الأخرى من الأضلاع فتسمي الأضلاع الزائفة لأنها لا ترتبط بالعضروف الضلعي، حيث إن اثنين منها يعتبران ضلعان عائمان أو سائبان ولا يتصلان بعظمة القص، و يتصلان بالعمود الفقري فقط، وثلاثة منها متصلة بعضروف غير ضلعي، و عدد الأضلاع عند الرجل والمرأة فهو متساو ولا يوجد اختلاف بين الجنسين. فكيف يقول الامام (عليه السلام) ان عدد اضلاع المرأة اكثر من الرجل؟

قال الشيخ سيفي المازندراني: (1)

«انه ثبت في علم التشريح تساوي اضلاع الرجل و المرأة و لكن علي فرض اثبات ذلك لا تخرج هذه الصحيحة مع ذلك عن الصلاحية للاستشهاد بها في المقام، لدلالاتها القطعية علي عدم دوران عنصرية الذكورة و الانوثة مدار الآلات التناسلية بل و لا مدار الحمل، و ان عدم امكان الالتزام بمدلول فقرة لا يضر بحجية ساير الفقرات نظرا الي قاعدة تبويض فقرات الحديث في الحجية و ذلك لاستفادة ذلك من صدر الرواية.»

و نقل هذا الاشكال عن الشيخ الشعراني في حاشية كتاب الفقيه: (2)

«قال استاذنا الشعراني: يزعمون أن الرجل أنقص ضلعا من المرأة و ليس كذلك بالحس و التجربة بل أضلاعهم متساوية

ص: 124

1- حلقات الفقه الفعال للشيخ سيفي المازندراني، ج 1، ص 170

2- من لا يحضره الفقيه، ج 3، ص: 381

في اليمين و اليسار، و تكذيب الإمام (عليه السلام) لهذا الحديث مؤيد بالحس و لا يحتاج الي التأويل و التكلف»

و يمكن ان يجاب علي هذا الكلام بأن و إن كان في علم التشريح الاضلاع في الجنين اثني عشر عظما في الذكر و الأثني لكن هذا داخل اللحم و البدن اما اذا عدتها من خارج البدن تجد ان احد اضلاع الرجل غير قابلة للعد اي ان في الرجل الضلع الايسر يبدوء للذي يعد اضلاعه اقل من الجنب الايمن كما في رواية الصدوق: “تسعة في اليمين و ثمانية في اليسار“ و اذا جربت ذلك ستعرف ما اقول و هذا الامر الذي يعتمد علي العد باليد من الخارج كما فعله دينار او غيره علي اختلاف الروايات، و هذا الشئ يختلف عن حساب الاضلاع في علم التشريح و ان العرب آن ذاك كان يعلمون ذلك، لا اقل انهم رؤي عظام الموتى و عدوا اضلاع الميت الذي تحول الي هيكل عظمي و لو كان كما يقول المستشكل لاشكلوا علي الامام (عليه السلام) بان كلامك هذا يخالف الواقع الذي نراه لكنهم عرفوا ما قصده الامام (عليه السلام) بقوله و لم يعترضوا عليه.

ص: 125

ننقل هنا أسئلة في موضوع التغيير الجنس وجهت الي مراجع الدين او علماء المسلمين من الشيعة و السنة او حتي بعض المواقع العلمية الإلكترونية و اجاباتهم عليها حتي يتعرف القارئ الكريم اكثر علي افكار و هموم فئة الترانس سكشوال ومشكلاتهم من خلال اسئلتهم و ايضا نكون قد نقلنا لك كامل جواب القادة الدينيين من الشيعة و السنة حفظا للأمانة العلمية، وإن نقلنا بعض اجزائها في الأبحاث السابقة.

السيد علي السيستاني

اجاب السيد علي الحسيني السيستاني علي استفتاء حول "تغيير الجنس" قائلا: (1)

« السؤال: هل يجوز تغيير جنسية الانسان من رجل الي انثي؟

الجواب: اذا كان المقصود من تغيير الذكر الي انثي إجراء عملية جراحية لقطع القضيب والانثيين وابداد فتحتين إحداهما لمجري البول والأخري لممارسة الجنس وإعطاء الشخص جرعات من الهرمونات الانثوية التي تؤثر في ظهوره بمظهر الانثي في بروز الثديين وعدم نبات شعر اللحية ونحو ذلك . والمقصود من تغيير الأنثي الي ذكر أن يزرع لها قضيب صناعي وتعطي جرعات من الهرمونات الذكورية لتظهر بمظهر الرجال في عدم بروز الثديين ونبات اللحية ونحو ذلك، فهذا كله مما لا أثر له ولا تتحول الأنثي الي ذكر ولا الذكر الي الانثي بشيء من ذلك مضافا الي ما تستلزمه العمليات المذكورة من النظر الي العورة ولمسها من دون مسوغ شرعي . وأما اذا كان المقصود بتحويل الذكر الي انثي وبالعكس التحويل بحسب الاجهزة التناسلية الداخلية والخارجية التي هي المناط في تمييز أحد الجنسين عن الآخر فهذا مما لا مانع منه في حد ذاته بغض النظر عن مقدماته ومقارناته المحرمة ولكن الظاهر عدم تحققه الي زماننا هذا والذي يتحقق هو الأمر الاول عادة . نعم ربما تجري بعض

ص: 126

العمليات الجراحية لمن يكون له تشوه في جهازه التناسلي كأن يتوهم انه انثي لعدم ظهور قضيبه وخصيتيه فيتبين بعد الكشف الطبي أنه لا يملك الجهاز الاثني الداخلي بل يملك قضيبا وخصيتين مضمرتين مثلا فيقوم الطبيب بإجراء عملية جراحية لإظهارهما أو يكون له شبه القضيب والخصيتين فيتوهم أنه ذكر وبعد الفحص الطبي يتبين أنه يمتلك الجهاز التناسلي الاثني من المبيض والرحم فيقوم الطبيب بقطع اللحم الزائدة وإزالة ما يشبه القضيب مثلا وهذا لا مانع منه في حد ذاته وليس ذلك تغييرا للذكر الي انثي او بالعكس حقيقة . وأما ارتفاع الحرمة عن مقدماته ومقارناته فمنوط بحصول أحد العناوين الثانوية كالإضطرار والحرج الذي لا يتحمل عادة .»

سيد محمود الهاشمي الشاهرودي

وجه سؤال للسيد محمود الهاشمي الشاهرودي في موضوع تغيير الجنس و اجاب عليه قائلا:(1)

«سؤال: هل يجوز لشخص مذكر سالم وليس فيه نقص أن يبدل من ذكر إلي أنثي، أو بالعكس أنثي تبدل إلي ذكر، وذلك للرجبة فقط وليس لأمر ضروري؟

جواب: التبديل الواقعي بحيث يصبح الذكر انثي واقعاً وبالعكس لم يمكن لحد الآن و اما تبديل الظاهر فلايجوز ترتيب احكام الجنس الآخر.»

السيد الشيرازي

قال سيد صادق الحسيني الشيرازي في كتابه المسائل الطبية:(2)

«سؤال: بالنسبة إلي الخنثي الكاذبة أي أن الشخص في خلايا جسمه من الناحية الوراثية ذكر مثلا ولكن الالة الخارجية غير ذلك أو العكس؟ فإذا علم بالفحص أنه في الواقع ذكر مثلا وإن كان الشكل شكلا أنثويا فهل يجوز في هذه الحالة إزالة عوارض

ص: 127

1- راجع موقع مكتب السيد محمود الهاشمي الشاهرودي: <https://www.hashemishahroudi.org/ar/question/print/3181>

2- المسائل الطبية، ص 119-120

الذكورة مثلاً صيرورته أنثى خالصة أم لا يجوز ذلك، وكذا العكس؟

جواب: تغيير الجنس لا يجوز علي الأقرب، والله العالم».

وقال في صفحة 124 من الكتاب:

«لا يجوز تحويل الرجل إلي المرأة، ولا تحويل المرأة إلي رجل، ويجوز ذلك في الحيوانات»

وقال في صفحة 119 منه:

«الأظهر أن للخنثي المشكل التي لا- يتعين ذكوريته من انوثيتها أن تختار الذكورية، فتعامل نفسها ويتعامل الآخرون معها معاملة الذكورية، أو تختار الانوثة، فتعامل نفسها ويتعامل الآخرون معها تعامل الانوثة».

محمد جميل العاملي

وجه سؤال للشيخ محمد جميل حمود العاملي علي النحو التالي: (1)

«عمليات تغيير الجنس سواء كان تحويل الذكر الي أنثى أو العكس وفي الاول يجري استئصال العضو الذكري وبناء مهبل وعملية خصاء وتكبير الشديين. وفي الحالة الثانية استئصال الثديين وبناء عضو ذكري وإلغاء القناة التناسلية الأنثوية بدرجات متفاوتة، ويصحب كل ذلك علاج نفسي وهرموني. وهؤلاء المرضى يشعرون بكرهية للجنس الذي ولدوا عليه نتيجة لعوامل مختلفة وقد يعود أغلبها إلي فترات مبكرة في حياة الانسان وتربية غير سليمة، وهم لا يوجد أي لبس في تحديد جنسهم، سواء مظهرياً أو غيره عند الولادة» كحالات خنثي غير الكاملة» وكثير منهم يقوم بدوره كاملاً ويتزوج وينجب علي حالته التي خلقه الله سبحانه وتعالى عليها، ثم ينتاب هؤلاء المرضى شعوراً يأخذ بالطغيان وطالما كان مكبوتاً لرغبة في التخلي عن جنسه الطبيعي. ما هو رأيكم الشريف في هذه

ص: 128

1- السؤال موجود في موقع الشيخ محمد جميل حمود العاملي تحت عنوان: « الموضوع الفقهي: تغيير الجنس البشري من ذكر إلي أنثى ومن أنثى إلي ذكر حرام شرعاً وعقلاً؟» انظر: <https://www.alettra.org/print.php?id=1452>

المسألة؟ وما هو الحكم في كل حالة من هذه الحالات؟ أفتونا مأجورين.»

و اجاب الشيخ علي ذلك بما نصه: (1)

«بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علي سادة خلقه وقادة رسله محمد وأهل بيته الطيبين الطاهرين، واللجنة السرمدية علي أعدائهم من الأولين والآخرين إلي قيام يوم الدين وبعد: فضيلة الشيخ علي... دام عزه السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الجواب: إن تغيير الجنس البشري من ذكر إلي أنثي، ومن أنثي إلي ذكر، من أعظم المحرمات القطعية في ديننا الحنيف. والعملية المذكورة من أبرز مصاديق التغيير والتبديل في كينونة الإنسان التي خلقه الله تعالي عليها، حيث إنه تبارك شأنه خلق الإنسان علي صنفين: ذكر وأنثي فمن بدل الخلقة التي صنعه الله تعالي عليها، فقد رفض قضاء الله تعالي فيه، ومن ثم أراد أن يصنع جسما اخر لنفسه علي خلاف ما قضى الله تعالي فيه من الذكورية أو الأنوثة ومن يتأمل في آيات الكتاب الكريم والأخبار المفسرة لها يري بوضوح أن أي تلاعب بالخلقة البشرية يساوق الشرك بالله تعالي ومغالبة في قدرته...وأني للعباد أن يغلبوا قدرة الله تبارك شأنه ومما ذكره القرآن الكريم في هذا الصدد قوله تعالي في الايات رقم 118، 119 من سورة النساء بحق إبليس الملعون: (لَعَنَهُ اللَّهُ وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا (118) وَلَا ضِدَّ لَّهُمْ وَلَا مَنِيَّةً وَلَا مَرْتَبَهُمْ فَلَيَبْغِينَ خَلْقَ اللَّهِ وَمَنْ يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مَنْ دُونَ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرًا مُّبِينًا (119) يَعِدُهُمْ وَيُمَنِّيهِمْ وَمَا يَعِدُهُمُ الشَّيْطَانُ إِلَّا غُرُورًا (120) أُولَئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَلَا يَجِدُونَ عَنْهَا مَحِيصًا) إن الايات المتقدمة كشفت عن حرمة التلاعب بالخلقة الطبيعية التي خلق عليها الإنسان والحيوان، فكما لا يجوز للإنسان أن يتلاعب بالخلقة الحيوانية عبثا ولغوا كذلك لا يحق له أن يتلاعب ببدنه فيبدله من شيء إلي اخر، ولا فرق في الحرمة بين كونها منصبة علي التبديل في الصورة كما

ص: 129

هو الحال في التبديل الجنسي في عصرنا الحاضر كما أشرتم إليه في سؤالكم المتقدم، أو كان التبديل بالمادة كما هو الحال في التبديل الهرموني الذكري إلي أثوي وبالعكس قبل أو بعد إجراء عملية التغيير الجنسي، لقد كان ديدن المشركين قبل عصر الرسالة النبوية المحمدية (صلي الله عليه وآله وسلم) التلاعب بخلقه الحيوانات لغايات عبثية حيث كانوا يفتقون عين الفحل ويقطعون اذان الأنعام من أصلها أو بشق نصفها ويحرمون الانتفاع بها وهو ما دل عليه اللفظ في كلمتي: (فليبتكن وليغيرن) فالكلمة الأولى ظاهرة في التبيك أي القطع، والثانية ظاهرة في تبديل خلق الله تعالى، من صورة إلي صورة ومن مادة إلي مادة. والأخبار المفسرة للآية (فَلْيَغَيِّرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ) وإن كانت ظاهرة في معنى تغيير دين الله أو فطرة الله وأمره إلا أن التفسير المزبور لا يمنع من إدراج التغيير الجنسي في الصورة والمادة، ونستفيد ذلك من خلال أمرين في الآية والأخبار المفسرة لها: الأمر الأول: إن الإطلاق في قوله تعالى (فَلْيَغَيِّرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ) يفيد الإيحاء الإبليسي بالتغيير المطلق، وهو حرام شرعا باعتباره من الإيحاءات الشيطانية المعاكسة للنواهي الإلهية عن التغيير والتبديل في الخلقة البشرية. وحرمة التغيير في خلق الله تعالى لا تقتصر علي التشريع في دين الله وأوامره فحسب، بل يظهر أن النص القرآني المفسر والمدعوم بالنص الولوي قضية حقيقية تشمل كل تغيير وتبديل وما ورد في تفسيرها بدين الله وأمره إنما لحيثية كانت غالبية علي المجتمع القبلي الجاهلي في تلك العصور. وهذه الحيثية هي التغيير في دين الله تعالى والعمل بعكس ما أراه الله تعالى ولو كان التغيير الجنسي شائعا في تلك العصور لما تواترت النصوص النبوية والولوية عن بيان مفردات حرمتها وإدراجها تحت المفهوم العام لكلمة (فَلْيَغَيِّرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ) فنصوص الكتاب الكريم جلها أحكام حول قضايا خارجية. وهذه الأحكام تستبطن أحكاما علي قضايا حقيقية إلي يوم القيامة، وظواهر آيات الكتاب الكريم تستبطن العشرات من البواطن بلغت السبعين بطنا حسبما جاء في النصوص الولوية الشريفة، إذ ما من ظاهر إلا وله باطن إلي سبعين بطنا. ولعل المصدر اللغوي في كلمة "خلق" المضافة إلي الله إشارة إلي التغيير

البنوي للجسم، بخلاف ما لو كانت الكلمة علي صيغة "خلق الله" المنحصرة بأخلاق الله تعالي من الإستقامة علي أوامره ونواهيه، فاللفظة الأولى أعم وأشمل من الثانية الخاصة بالأمر المعنوية كتغيير الأحكام والتلاعب بها ومهما يكن الأمر: فإن لفظ "خلق" بتسكين اللام الوارد في الآية يشمل التغيير في الأمور المادية والمعنوية أي التغيير في شريعة الله تعالي والخلقة البشرية والحيوانية. فاللفظة المذكورة تفيد الإطلاق في حرمة التغيير بخلق الله تعالي حتي علي مستوي التغيير بالصورة الظاهرية للرجل والمرأة، كما لو تزين الرجل والمرأة ولبس ثياب المرأة والمرأة تلبس ثياب الرجل وتزينا بزيه "تشبه المرأة بالرجل، وتشبه الرجل بالمرأة" وهو ما استفاده عامة فقهاء الإمامية في تحريمهم تشبه الرجل بالمرأة وكذلك العكس، فإن ذلك كله من مصاديق تغيير الخلق البشري من طبيعة إلي طبيعة أخرى ولو بالمظهر الخارجي، فضلا عن الواقعي. إذ إن ذلك كله من التلاعب بالخلقة التي فطر الناس عليها وهو ما أيده النصوص النبوية والولوية الكاشفة عن حرمة التصرف العبثي في الثروة الحيوانية والبنية الجسمية للإنسان.

الأمر الثاني: بناء علي تفسير الآية بدين الله أو فطرة الله أو أمر الله تعالي، يمكننا التعدي إلي ما نحن بصدد بيانه، وذلك لأن التغيير في المادة أو الصورة يندرج في مفهوم تبديل فطرة الله تعالي التي فطر الإنسان الذكر عليها وهي أن يكون ذكرا لا أنثي، كما فطرت الأنثي علي أنثويتها، فأى تغيير في السنخية الصورية أو المادية الهرمونية وغيرها كقطع الأعضاء الأصلية واستبدالها بقطع أخرى معاكسة لها، ينطبق عليه مفهوم (فَلْيَعْبِرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ) أو دين الله وأمره فمن بدل في بدنه الأصلي إلي بدن معاكس له خلاف أمر الله تعالي وخلاف الفطرة التي فطر الله تعالي الناس عليها من الذكورية والأنثوية. فتغيير خلق الله تعالي محرم لأنه مما يأمر به الشيطان وهو لا يأمر إلا بالفحش والمعاصي. وبعبارة أخرى: إن القرآن الكريم أطلق خلق الله علي حكم الفطرة وهو التدين بالدين وأحكامه، فيكون تغيير خلق الله هو الخروج عن حكم الفطرة وترك الدين والارتباط بالطبيعة من دون خضوع الأفراد إلي سلطة السماء.

التغيير بالخلقة البشرية حرام شرعا: إن تغيير الخلقة البشرية ينطبق عليه عنوانان محرمان أشارت إليهما الآية الكريمة: أحدهما التبكيك وهو الشق والقطع والإزالة وهو نوع ضرر يلحقه الفاعل ببدنه. وثانيهما تغيير الخلقة الأصلية إلى أخرى معاكسة لها، وهو نوع تشبه الأصيل بالدخيل. فلا يجوز للإنسان أن يقطع شيئا من جسمه سواء كان للتبديل الفطري في خلقته أو كان لغير ذلك كالقطع العبثي فكلا الأمرين حرام شرعا وصاحبهما من أهل النار، ذلك لأن الله تعالى لم يفوض للإنسان التصرف ببدنه، ولم يعطه السلطة المطلقة علي بدنه بحيث يتصرف به كيفما تحلو له فريحته وتصوراته وموهوماته بل سلطته ضمن ما أراد الله تعالى له أن يسيطر عليه من خلال المحافظة علي البدن بدفع الخطر عنه وحرمة تدنيسه وتعريض أعضائه للتلف والقطع والإزالة بكلا شقيها: الكلبي والجزئي، إلا علي نحو الضرورة الداعية إلي إزالة العضو المصاب بمرض فتاك كورم سرطاني وما شابهه مما تدعو الضرورة العقلانية بإزالته حتي لا يؤدي بقاؤه إلي تعطيل القوي الأخرى في البدن. وبما تقدم يتضح: بطلان وفساد ما ذهب إليه بعض الشذاذ في الاستدلال في الطائفة الشيعية حيث أجازوا التغيير المذكور تحت دعاوي وأقيسة لا علاقة لها بالدين، ومن هؤلاء السيد الخميني في كتابه تحرير الوسيلة ج 2 ص 563 ومحمد حسين فضل الله في فقه الحياة ص 205 وص 206 والمسائل الفقهية ج 1 ص 186 والشيخ الأصفي في كتابه الفقه والمسائل الطبية.

وما سألتمونا عنه هو نفس ما قاله الشيخ محمد المحسنني الاصفي في فتواه بتحليل تغيير الجنس البشري من ذكر إلي أنثي وبالعكس في كتابه الفقه والمسائل الطبية تحت عنوان: "تغيير الجنس" فقال: "إن عمليات تغيير الجنس تجري الان في الغرب في مراكز كثيرة كعملية روتينية، سواء كان تحويل الذكر إلي أنثي أو العكس، وفي الأول يجري استئصال العضو الذكري وبناء مهبل وعملية خصاء وتكبير الثديين، وفي الحالة الثانية استئصال الثديين وبناء عضو ذكري وإلغاء القناة التناسلية الأنثوية بدرجات متفاوتة، ويصحب كل ذلك علاج نفسي وهرموني.

وهؤلاء المرضي يشعرون بكرهية للجنس الذي ولدوا عليه نتيجة لعوامل مختلفة وقد يعود أغلبها إلى فترات مبكرة في حياة الإنسان وتربية غير سليمة، وهم لا يوجد أي لبس في تحديد جنسهم، سواء مظهرياً أو غيره عند الولادة كحالات خنثي غير الكاملة وكثير منهم يقوم بدوره كاملاً ويتزوج وينجب علي حالته التي خلقه الله سبحانه وتعالى عليها، ثم ينتاب هؤلاء المرضي شعوراً يأخذ بالطغيان وطالما كان مكبوتاً لرغبة في التخلي عن جنسه الطبيعي. هكذا قال بعض الأطباء وربما يدعي أنه في تغيير الجنس يبقى الجنس هو الجنس وإنما يتغير الشكل فقط.

ثم قال الشيخ المذكور: "وعلي كل الكلام تارة في حكمه التكليفي وأنه جائز أو حرام، وأخري في حكمه الوضعي وما يترتب علي الفرد بعد العملية وتغيير الجنس. أما الأول فعمدة ما يحرم العمل المذكور هو لمس العورة والبدن والنظر إليهما، فإنهما حرامان علي الفاعل والمفعول، نعم إذا كان الطبيب وطالبة التغيير أو الطبيبة وطالبه زوجان وان عقد أحدهما علي الآخر بالفعل للعملية المذكورة ففي جواز العمل بحث، لبطلان الزوجية بمجرد خروج أحد الزوجين عن جنسه، فالعملية المذكورة إنما تجوز لهما ما لم يبطل عقد الزواج وبعده تحرم لأنهما أجنبيان.

ولا مانع عنها مع الغض عن حرمة اللمس والنظر بعدما سبق الكلام حول قوله تعالى: (فَلْيَغْيِرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ) إلا إذا كثرت العمليات حتي يقرب من الاختلال بالتوازن العام بين الجنسين. وأما الثاني فإن تم تغيير الجنس نفساً وعضواً بشكل كامل فلا أشكال في ترتب الأحكام المتعلقة بالجنس الفعلي علي الفرد المذكور ويبطل زواجه السابق، ويجوز له الزواج بالجنس المخالف بالفعل وهكذا في سائر الأحكام، فإن الأحكام تابعة لموضوعاتها حدوثاً وبقاءً، ولا يجب حفظ الموضوعات لحفظ الأحكام إلا- فيما دل الدليل الخاص عليه. وأما إذا تغير أكثر الأعضاء وبقي بعضها الآخر أو تغير كل الأعضاء وبقي الخواص النفسية والتمايلات الجنسية السابقة، ففي ترتيب الأحكام المتعلقة بالجنسية الجديدة عليه نظر، كما يشكل حينئذ ترتيب الأحكام المترتبة علي الجنسية السابقة عليه أيضاً.

وبالجملة: حيث لا ضابط دقيق لنا يفترق به المذكر عن المؤنث

بصورة واضحة فلا بد من اليقين بصيرورة أحد من أحد الجنسين جنسا اخر في ترتيب الاحكام عليه وفي فرض الشك لا بد من الاحتياط كما يحتاط في الخنثي المشكلة إن ثبتت ونفينا كونه جنسا ثالثا، وملاك وجوب هذا الاحتياط هو العلم الاجمالي بكون الفرد ذكرا أو أنثى علي ما تقرر في أصول الفقه .
انتهى كلامه.

يتلخص كلامه بما يلي: إن عملية تغيير الجنس جائزة ويترتب علي التغيير الأحكام الشرعية علي الفرد المتغير إلي حقيقة أخرى تختلف عن حقيقته الأولى بشرط صدق التغيير الفعلي من التمايلات الجنسية وقد أجاز هذا الشيخ الضال بتعلق التكليف الاخر علي كلا المتحولين، فأجاز لكل واحد منهما التزويج من اخر سوي أو مخنث متحول. نورد عليه بثلاثة وجوه هي ما يلي:

الوجه الأول: سواء حصل التغيير الفعلي أو لم يحصل، فإن العملية المذكورة حرام شرعا، وصاحبها من المارقين من دين الله تعالي والخارجين من الفطرة الإلهية التي فطره عليها الله تعالي، وذلك لأن الشرع المبين لم يجز له التلاعب ببدنه بأي شكل من الأشكال لأنه من إيهات إبليس الملعون بنص الآية الشريفة المتقدمة: (وَلَا مَرْئِيَهُمْ فَلْيُبَيِّئُكُنَّ أَذَانَ الْأَنْعَامِ وَلَا مَرْئِيَهُمْ فَلْيَغَيِّرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ) لقد تحقق علي الفرد المخنث المذكور عنوانان: أحدهما. المثلة ببدنه لأنه عاقب بدنه الذي كان يكرهه بتحويله إلي حقيقة أخرى يحبها والمثلة ضرر شديد معنون بعنوان انتقام الفرد من جسمه أو الانتقام من جسم شخص اخر.

وثانيهما قطع أعضائه الأصلية كالقضيب عند الذكر واستبداله بفرج وتكبير ثدييه وأما الأنثى فتلغي الوظيفة العضوية لفرجها واستبداله بقضيب، وتقطع ثدييها لتكون كالرجل.

وهذا الفعل الشنيع تغيير في الخلقة الطبيعية للإنسان بمنطوق الآية الشريفة، كما أنه نوع ضرر ألحقه في بدنه لأجل غايات ملتوية تتم عن انحراف في الفطرة البشرية ونحن نسأل هذا الشيخ وذاك السيد هل بإمكانهما نكاح من تحول من رجل إلي أنثى؟ وهل بإمكانهما الإفتاء بنكاح المتحول إلي أنثى، وتزويج المرأة المتحولة إلي ذكر من أنثى أخرى هي مثلها في الواقع؟

ما يدرينا لعلهما يفتيان بذلك، فتندرج فتواهما بإباحة اللواط والسحاق، وهما من أعظم الكبائر عند الله والنبي والحجج الطاهرين (عليه السلام).

والعقد بين المتحولين فاسد من أساسه وذلك لأن العقد إنما يكون صحيحاً في حال كان الطرفان "أنثى و ذكر" واقعا وعلي حقيقتهما التي خلقهما الله تعالى عليها، ومجرد التبدل الظاهري في الشكل "حتى لو حصل التغير بالمضمون الداخلي كتغيير وتبديل الهرمونات الأصلية إلى أخرى معاكسة لها" لا يكون مورداً للأدلة الدالة علي انعقاد الزواج بل هو زواج بين مثلين كما لا يخفي علي العقلاء.

الوجه الثاني: إن المتحول ظاهراً لم يخرج عن حقيقته الأصلية وإن حصل التغير الشكلي إلا أن الواقع ما زال واقعا، فالرجل بقي رجلاً حتى لو تبدلت صورته الخارجية والداخلية بفعل تغير الهرمونات، وهكذا المرأة تبقى امرأة حتى لو تحولت إلى رجل بالصورة الخارجية والداخلية والأحكام إنما تتعلق بالمواضع الواقعية التي خلق عليها الجنسان "الذكر والأنثى" لا الظاهرية الشكلية بواسطة الترقيع الطبي والهندسة الهرمونية الممسوخة، إذ إن انقلاب الصورة الأولى إلى صورة ثانية شكلية لا- تقلب الحقيقة الأصلية إلى حقيقة أخرى كما هو الحال في الرجل الممسوخ إلى امرأة، والمرأة الممسوخة إلى رجل، أو كانقلاب الإنسان رجلاً أو امرأة إلى حيوان، فهنا الحقيقة الأولى قد فقدت وتحول بفعل العامل الإعجازي إلى حيوان، فهنا يعامل الممسوخ معاملة الحقيقة الحيوانية أو الإنسانية الثانية كما في حالة مسخ الرجل إلى امرأة، والمرأة إلى رجل.

الوجه الثالث: عند التحول المذكور يبقى اليقين كما كان، فالرجل يبقى رجلاً حتى لو تحول ظاهرياً وهرمونياً إلى أنثى، وهكذا الأنثى تبقى أنثى حتى لو تحولت إلى رجل ظاهراً فتبقي الحالة الأولى علي حقيقتها الأصلية ولم يحصل تغيير حقيقي في أصل البنية الجسمية الأولى كما هو الحال في الممسوخ، بل غاية ما حصل هو التغير الظاهري الشكلي عبر عملية جراحية وتغيير هرموني فالرجل يبقى بحكم الرجل حتى لو صار بالشكل أنثى، وهكذا الحال بالنسبة إلى الأنثى المتحولة إلى رجل وإذا حصل

عند المفتي بحلية التحويل اليقين بالتحويل فإن أقل ما نقول بحقه أنه قطاع يقطع من رفيف الغراب، وقطع القطاع ليس حجة شرعية باتفاق الأعلام قديما وحديثا، ذلك لأن قطعه مبني علي الاستحسان والذوق والقطع من دون حجة معتبرة شرعا، فالقطاع لم يكن مصدره المدارك الشرعية المقررة في عملية الاستتباط، فلا يجوز للاخرين الرجوع إليه بالفتوي وما شاكلها ومن يقلده مصيره النار.

بما تقدم يتضح: إن تغيير الجنس البشري محرم شرعا وعقلا وعرفا بأي شكل من الأشكال، وقد حرّمته الأعراف العلمية والكنسية، وشريعتنا المقدسة لم تبج التغيير المذكور وإن أفتي بحليته بعض من لا- يحسب علي الفقاهاة والفقهاء إلا ادعاء، بل إن تحريمه من أوضح الواضحات، إذ إنه من أبرز مصاديق الإيحاء الشيطاني المدلول عليه بقوله تعالي (وَلَا مَرْنَهُمْ فَلْيَغَيِّرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ) ومن يفعل ذلك فحسابه عند ربه وسوف يلقي العذاب الأليم والحمد لله أولا واخرا. وصلي الله علي سيدنا محمد وأهل بيته الطيبين المطهرين والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته. حررها العبد الأحقر الفاني محمد جميل حمود العاملي بيروت بتاريخ 11 رجب الأصب 1438 هجري.»

الشيخ علي جمعة

الشيخ علي جمعة و هو مفتي مصر السابق وعضو هيئة كبار علماء الأزهر، اجاب علي سؤال تحت عنوان "تغيير الجنس لعلاج اضطراب الهوية الجنسية" ما نصه: (1)

«السؤال: كثر

الحديث مؤخرا في وسائل الإعلام المختلفة عن مرض يسمى "اضطراب الهوية الجنسية" وظهر عديد من الأشخاص يدعون أنهم في معاناة حقيقية و حياة مريرة بسبب هذا المرض، وأن الحل الجذري لمشكلتهم هو إجراء عملية جراحية للتحويل إلي الجنس الاخر. زاعمين أن عقولهم وأرواحهم تنتمي

ص: 136

1- انظر موقع الشيخ علي جمعة تحت عنوان "تغيير الجنس لعلاج اضطراب الهوية الجنسية" <https://ouo.io/CuXZPT>

إلي الجنس الاخر لكنها تجسدت في البدن الخطأ، ويصفون العملية الجراحية بأنها تصحيح للجنس وليست تغييرا للجنس تجنباً لتهمة العبث وتغيير خلق الله، ويستشهدون بتصريحات لبعض الأطباء تؤكد أن هذا المرض لا يستجيب للعلاج الهرموني ولا العلاج النفسي، بل إنه لا علاج له حتي الان سوي تغيير الجنس، فهل يعتبر هذا المرض عدرا شرعيا يجيز إجراء عملية التحويل؟»

اجاب علي هذا السؤال وقال:

«الجواب: الحمد لله والصلاة والسلام علي سيدنا رسول الله واله وصحبه ومن والا، وبعد، فاضطراب الهوية الجنسية أو ما يسمى بالإنجليزية: (Gender identity disorder) ويعرف اختصاراً ب(GID) هو تشخيص يطلقه أطباء وعلماء النفس علي الأشخاص الذين يعانون من حالة من عدم الارتياح أو القلق حول نوع الجنس الذي ولدوا به، وهو يعتبر تصنيفاً نفسياً، يصف المشاكل المتعلقة بالتغير الجنسي وهوية التحول الجنسي والتشبه بالجنس الاخر، وهذا المرض النفسي يعني باختصار أن يجد الإنسان المريض في نفسه شعوراً لا إرادياً بأنه ينتمي إلي الجنس الاخر رغم اكتمال خلقته الجسدية وسلامة أعضائه التناسلية.

والجندر (Gender): كلمة إنجليزية تنحدر من أصل لاتيني، وهي لغة: الجنس. من حيث الذكورة والأنوثة، ويستخدم لتصنيف الأسماء والضمائر والصفات. ويعرف هذا المصطلح منظمة الصحة العالمية بأنه: الخصائص التي يحملها الرجل والمرأة كصفات اجتماعية مركبة لا علاقة لها بالاختلافات العضوية، وتعرفه الموسوعة البريطانية بأنه: شعور الإنسان بنفسه كذكر أو كأنثي، ومن ثم فإذا قام الرجل بوظيفة الأنثي، أو قامت الأنثي بوظيفة الذكر، فإنه لن يكون هنالك ذكر أو أنثي، وإنما سيكون هنالك “نوع” أي “جندر”، وهذا يعني أن اختلاف الرجل والمرأة البيولوجي لا علاقة له باختيار النشاط الجنسي الذي يمارسه كل منهما، وهنا دعوة صريحة للشذوذ الجنسي، ويعني أيضاً قيام الرجل بوظائف المرأة، وقيام المرأة بوظائف الرجل.

لأن هذه الوظائف المخصصة لكل منهما حددها المجتمع ولم

يحددها طبيعة الذكورة والأنوثة كما يزعمون، وهذا يعني أيضا أنه هدم للأسرة التي هي نواة المجتمعات كلها ومن دونها يخرب المجتمع. وحقيقة الإنسان أنه كائن فقير وضعيف، فهو في حاجة دائمة إلي أن يستمد وجوده ومقومات حياته من خالقه الذي أوجده في هذه الدنيا، وقد أمر الله تعالى رسوله الكريم (صلي الله عليه وآله وسلم) بإظهار حقيقة الإنسان وحقيقة ما يملكه قائلا: (وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا) (1)، (قُلْ لَا أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعًا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ) (2)، وقال تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَيَّ اللَّهُ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ (15) إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ (16) وَمَا ذَلِكَ عَلَيَّ اللَّهُ بِعَزِيزٍ (17)) (3) وقد يتوهم الإنسان لنفسه ملكية حقيقية يدعيها جاهلا مفتونا علي خلاف واقع الأمر كما قال تعالى: (فَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَانَا ثُمَّ إِذَا خَوَّلْنَاهُ نِعْمَةً مِّنَّا قَالَ إِنَّمَا أُوتِيْتُهُ عَلِيمٌ بَلْ هِيَ فِتْنَةٌ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ) (4) وروي الترمذي في سننه عن أبي برزة الأسلمي قال: قال رسول الله صلي الله عليه وآله وقاله وسلم: "لا تزول قدما عبد يوم القيامة حتي يسأل عن عمره فيما أفناه، وعن علمه فيم فعل، وعن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه، وعن جسمه فيم أبلاه" وفي الصحيحين عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله (صلي الله عليه وآله وسلم) قال له: "فإن لجسدك عليك حقا، وإن لعينك عليك حقا، وإن لزورك عليك حقا، وإن لزوجك عليك حقا". فدلّت هذه النصوص الشرعية علي أن الإنسان لا يملك جسده ملكا حقيقيا.

لأنه مسؤول عنه أمام الله تعالى، ومجازي علي تصرفه فيه وما اقترفه من ظلم في حق نفسه وجسده، بينما المالك الحق لا يسأل ولا يجازي علي ما فعل في ملكه، قال تعالى: (قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكِ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنْزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ وَتُعِزُّ مَنْ تَشَاءُ وَتُذِلُّ مَنْ تَشَاءُ يَبْدَأُ بِالْخَيْرِ) (5)، وقال تعالى: (لَا يُسْأَلُ

ص: 138

1- النساء: 28

2- يونس: 49

3- فاطر: 15 - 17

4- الزمر: 49

5- ال عمران: 26

عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ (1)، وكما تدل محاسبة الإنسان علي ماله من أين اكتسبه وفيما أنفقه علي أنه لا يمتلكه ملكا حقيقيا يبيح له حرية التصرف المطلقة، فكذلك تدل محاسبته علي جسده فيما أبلاه.

يقول ابن الحاج المالكي في "المدخل" "1/ 132، ط. دار التراث": "وإن كان للإنسان أن يتصرف في ماله لكن تصرفا غير تام محجورا عليه فيه. لأنه لا يملك الملك التام. لأنه أبيع له أن يصرفه في مواضع ومنع أن يصرفه في مواضع، فالمال في الحقيقة ليس هو ماله وإنما هو في يده علي سبيل العارية علي أن يصرفه في كذا ولا يصرفه في كذا، وهذا بين منصوص عليه في القرآن والحديث" اهـ. (2) وعلي هذا الأساس لا يحق للإنسان التصرف في أعضاء جسده إلا في حدود ما بينت شريعة الإسلام بإباحته بنص خاص أو بنص عام، قال تعالي: (أَفَحَسِبَ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَنَّمَا خَلَقْنَاهُمْ عَبِيدًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ ١١٥ فَتَعَالَى اللَّهُ الْمَلِكُ الْحَقُّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ) (3)، فالإنسان لم يخلق عبثا ولن يترك سدي بلا أمر ونهي وحساب، فإنه عبد مكلف في الحياة الدنيا بمهام محددة يؤديها ويثاب أو يعاقب بناء علي ما عمل، (وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ) (4) وفيما يتعلق بالتدخل الجراحي في أعضاء الإنسان التناسلية، فأصله المنع إلا للضرورة أو الحاجة التي تنزل منزلة الضرورة.

لأن الشريعة الإسلامية قد حرمت الخصاء وما في معناه لكونه تغييرا لخلق الله تعالي، قال عز وجل: (إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَاثًا وَإِنْ يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا مَرِيدًا) (117) لَعَنَهُ اللَّهُ وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا (118) وَلَا ضِلَّتْ لَهُمْ وَلَا مِئْتَهُمْ وَلَا مَنِّيهِمْ وَلَا مَرْتَبَهُمْ فَلَيُبَسِّطَنَّ آذَانَ الْأَنْعَامِ وَلَا مَرْتَبَهُمْ فَلَيُعَيِّرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ وَمَنْ يَتَّخِذِ الشَّيْطَانَ وَلِيًّا مِّنْ دُونِ اللَّهِ فَقَدْ خَسِرَ خُسْرَانًا مُّبِينًا) (5)،

ص: 139

1- الأنبياء: 23

2- اختصار «اه.» أو «اه.» تعني: انتهى كلامه او انتهى الاقتباس.

3- المؤمنون: 115-116

4- التوبة: 105

5- النساء: 117-119

فالقرآن الكريم يوضح أن تغيير خلق الله تعالي محرم. لأنه امتثال لأمر الشيطان و ولاء له من دون الله وخسران مبین، والخصاء ونحوه تغيير لخلق الله، ومخالفة لفطرته التي فطر الناس عليها فهو حرام، وقد جاء في التفسير عن ابن عباس وأنس بن مالك رضي الله عنهم وأيضاً عن غيرهما من السلف الصالح، أن المراد بتغيير خلق الله الوارد في الآية الكريمة: هو الخصاء. (انظر: تفسير الإمام الطبري، جامع البيان 215216/9، ط. مؤسسة الرسالة)، لكن إذا كان في الجراحة بتر بعض أعضاء الجسد للإبقاء على الحياة مثلاً أو منافع سائر الأعضاء، فالقاعدة أن الضرورات تبيح المحظورات، وأنه إذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما ضرراً بارتكاب أخفهما. (انظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ص 84، 87، ط دار الكتب العلمية).

واضطراب الهوية الجنسية لبعض الأشخاص مشكلة معروفة منذ زمن قديم سابق لعصور الإسلام، لكن معناها أن تجتمع في الشخص الواحد علامات ومؤشرات شكلية وسلوكية للذكورة والأنوثة مع تفاوت في نسبة ذلك بين مريض وآخر، غير أن هذه المشكلة لها حالتان: فقد تكون مشكلة فعلية لا دخل لإرادة الشخص فيها. وقد تكون مفتعلة بإرادته، ولكل حالة من هاتين حكم وعلاج. ويسمي من ابتلي بهذا الاضطراب "خنثي" إذا كان الاضطراب جسدياً شكلياً فكانت له آلة تناسل الذكر والأنثى، فإذا استحکم اللبس وأشکل الأمر بحيث لم يعلم أيهما الأصل وأيهما الزائد سمي: "خنثي مشكل" وكذا إذا لم يكن له آلة أصلاً.

وقد ذكر الفقهاء أن ترجيح جنس الخنثي المشكل بميوله القلبية لا يعتبر إلا في حالتين. الأولى: عند العجز عن علامات ظاهرة، والثانية: إذا كان ليس له ذكر رجل ولا فرج أنثى، وفيما عدا هاتين الحالتين لا يجوز إلحاقه بأي الجنسين بناء على ميوله القلبية أو ما يمكن أن يعبر عنه اليوم بالإحساس الداخلي بأن روحه تنتمي إلي الجنس الآخر (انظر: روضة الطالبين للنووي 1/79، ط. المكتب الإسلامي) وجاء في الأشباه والنظائر للسيوطي (ص241242): "قال النووي: الخنثي ضربان: ضرب له فرج المرأة، وذكر الرجال. وضرب ليس له واحد منهما. بل له ثقبه يخرج منها الخارج، ولا تشبه فرج واحد

منهما، فالأول: يتبين أمره بأمور:

أحدها: البول، فإن بال بذكر الرجال وحده: فرجل، أو بفرج النساء: فامرأة، أو بهما اعتبر بالسابق، إن انقطع معا. وبالمتأخر إن ابتدا معا، فإن سبق واحد، وتأخر آخر: اعتبر بالسابق، فإن اتفقا فيهما فلا دلالة في الأصح، ولا ينظر إلي كثرة البول من أحدهما، ولا إلي التزيق بهما، أو الترشيح.

الثاني، والثالث: خروج المنى والحيض في وقت الإمكان. فإن أمني بالذكر، فرجل، أو الفرج أو حاض، فامرأة. بشرط أن يتكرر خروجه ليتأكد الظن به، ولا يتوهم كونه اتفاقيا. كذا جزم به الشيخان. قال الإسنوي: وسكوتهما عن ذلك في البول يقتضي عدم اشتراطه فيه. والمتجه: استواء الجميع في ذلك، قال: وأما العدد المعتمد في التكرار فالمتجه: إلحاقه بما قيل في كلب الصيد: بأن يصير عادة له. فإن أمني بهما، فالأصح أنه يستدل به، فإن أمني نصفه مني الرجال فرجل، أو نصفه مني النساء، فامرأة، فإن أمني من فرج الرجال نصفه منيهم ومن فرج النساء نصفه منيهم، أو من فرج النساء نصفه مني الرجال، أو عكسه، فلا دلالة، وكذا إذا تعارض بول وحيض، أو مني بأن بال بفرج الرجال، وحاض أو أمني بفرج النساء. وكذا إذا تعارض المنى والحيض في الأصح.

الرابع: الولادة. وهي تفيد القطع بأنوثته، وتقدم علي جميع العلامات المعارضة لها. قال في شرح المهذب: ولو ألقى مضغة وقال القوابل: إنه مبدأ خلق آدمي: حكم به. وإن شككن دام الإشكال.

قال: ولو انتفخ بطنه، وظهرت أمارة حمل: لم يحكم بأنه امرأة، حتي يتحقق الحمل. قال الإسنوي: والصواب الاكتفاء بظهور الأمارة فقد جزم به الرافعي في آخر الكلام علي الخنثي. وتبعه عليه في الروضة. كذا في شرح المهذب في موضع آخر وهو الموافق الجاري علي القواعد المذكورة في الرد بالعيب، وتحريم الطلاق، واستحقاق المطلقة النفقة، وغير ذلك.

الخامس: عدم الحيض في وقته علامة علي الذكورة، يستدل بها عند التساوي في البول نقله الإسنوي عن الماوردي، قال: وهي مسألة حسنة قل من تعرض لها.

السادس: إحباله لغيره، نقله الإسنوي عن العدة، لأبي عبد الله الطبري، وابن أبي الفتح وابن المسلم. قال: ولو عارضه حبله قدم علي إحباله، حتي لو وطئ كل من المشكلين صاحبه فأحبله، حكمتنا بأنهما أثيان، ونفينا نسب كل منهما عن الآخر.

السابع: الميل ويستدل به عند العجز، عن الأمارات، السابقة، فإنها مقدمة عليه، فإن مال إلي الرجل فامرأة، أو إلي النساء فرجل، فإن قال: أميل إليهما ميلا واحدا، ولا أميل إلي واحد منهما، فمشكل. الثامن: ظهور الشجاعة، والفروسية، ومصاهرة العدو، كما ذكره الإسنوي تبعا لابن المسلم.

التاسع إلي الثاني عشر: نبات اللحية، ونهود الثدي، ونزول اللبن، وتفاوت الأضلاع في وجه. والأصح أنها لا دلالة لها. وأما الضرب الثاني أي الذي ليس له ذكر رجل ولا فرج أثني ففي شرح المهذب عن البغوي: أنه لا يتبين إلا بالميل. قال الإسنوي: ويتبين أيضا بالمنى المتصف بأحد النوعين، فإنه لا مانع منه. قال: وأما الحيض، فيتجه اعتباره أيضا. ويحتمل خلافه. لأن الدم لا يستلزم أن يكون حيضا، وإن كان بصفة الحيض، لجواز أن يكون دم فساد بخلاف المنى“ اه.

أما إذا كان الاضطراب اللاإرادي والمشابهة عارضة للسلوك والكلام والحركات فيسمى المبتلي مخنثا بفتح النون المشددة، إذا كان ذكرا، ومترجلة إذا كانت أنثي، ولا يلحق هذا المبتلي عقاب ولا لوم إلا إذا أمكنه دفع هذا الاضطراب فلم يفعل.

أما من افتعل هذا الاضطراب بأن يتشبه بالجنس الآخر فإن كان رجلا سمي مخنثا بالفتح وقيل: بل مخنثا (بكسر النون المشددة)، وإن كانت امرأة سميت مترجلة، وفي الحديث الشريف الذي أخرجه البخاري في صحيحه عن ابن عباس، قال: لعن النبي (صلي الله عليه وآله وسلم) المخنثين من الرجال، والمترجلات من النساء، وقال: “أخرجوهم من بيوتكم” قال: فأخرج النبي (صلي الله عليه وآله وسلم) فلانا، وأخرج عمر فلانا. (رواه البخاري)، وفي رواية أخرى للحديث توضح أن المقصود بالمخنثين والمترجلات المشبهون بالجنس الآخر بافتعال وتصنع واختيار، جاء فيها: “لعن رسول الله (صلي الله عليه وآله وسلم) المتشبهين من الرجال بالنساء، والمتشبهات من النساء بالرجال“. يقول الحافظ ابن حجر في “فتح الباري“ (10/ 332، ط دار

المعرفة): "قال الطبري: المعني لا يجوز للرجال التشبه بالنساء في اللباس والزينة التي تختص بالنساء ولا العكس. قلت: وكذا في الكلام والمشى فأما هيئة اللباس فتختلف باختلاف عادة كل بلد فرب قوم لا يفترق زي نساءهم من رجالهم في اللبس لكن يمتاز النساء بالاحتجاب والاستتار، وأما ذم التشبه بالكلام والمشى فمختص بمن تعمد ذلك، وأما من كان ذلك من أصل خلقته فإنما يؤمر بتكلف تركه والإدمان علي ذلك بالتدرج فإن لم يفعل وتمادي دخله الذم ولا سيما إن بدا منه ما يدل علي الرضا به، وأخذ هذا واضح من لفظ المتشبهين وأما إطلاق من أطلق كالنووي وأن المخنث الخلقي لا يتجه عليه اللوم فمحمول علي ما إذا لم يقدر علي ترك التثني والتكسر في المشى والكلام بعد تعاطيه المعالجة لترك ذلك وإلا متي كان ترك ذلك ممكنا ولو بالتدرج فتركه بغير عذر لحقه اللوم" اهـ.

فلاضطراب المفتعل انحراف سلوكي يقتضي التعزير والردع وإعادة تأهيل المنحرف، فإذا تجاوز افتعال الاضطراب والتشبه بالجنس الآخر حد السلوك إلي حد إجراء عملية جراحية من أجل التشبه بالجنس الآخر، كان هذا التصرف جريمة لا يجوز الإقدام عليها طلبا وفعلا تستحق العقوبة. لأنه تغيير لخلق الله وكفر لنعمته وتشويه وإضرار بالنفس غير جائز شرعا، ويقال في هذا ما قاله العلماء عن جراحة الخصاء وما شابهها. يقول الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" (9/ 119): "قوله: (فنهانا عن ذلك) أي عن الخصاء هو نهى تحريم بلا خلاف في بني آدم لما تقدم، وفيه أيضا من المفاسد تعذيب النفس والتشويه مع إدخال الضرر الذي قد يفضي إلي الهلاك، وفيه إبطال معني الرجولية وتغيير خلق الله وكفر النعمة. لأن خلق الشخص رجلا من النعم العظيمة فإذا أزال ذلك فقد تشبه بالمرأة واختار النقص علي الكمال" اهـ.

ويقول الإمام القرطبي في تفسيره (الجامع لأحكام القرآن 5/ 391، ط. دار الشعب): "وأما الخصاء في الادمي فمصيبة فإنه إذا خصي بطل قلبه وقوته عكس الحيوان وانقطع نسله المأمور به في قوله (عليه السلام): "تناكحوا تناسلوا فيني مكاثركم الأمم"، ثم إن فيه ألما عظيما ربما يفضي بصاحبه إلي الهلاك فيكون فيه

تضييع مال وإذهاب نفس وكل ذلك منهى عنه، ثم هذه مثله وقد نهى النبي (صلي الله عليه وآله وسلم) عن المثلة، وهو صحيح وقد كره جماعة من فقهاء الحجازيين والكوفيين شراء الخصي من الصقالبة وغيرهم وقالوا: لو لم يشترخوا منهم لم يخصوا، ولم يختلفوا أن خصاء بني آدم لا يحل ولا يجوز لأنه مثلة وتغيير لخلق الله تعالى وكذلك قطع سائر أعضائهم في غير حد ولا قود، قاله أبو عمر¹ اه.

أما الاضطراب اللارادي فهو ابتلاء مرضي ينبغي علاجه ويراعي في معالجته استقراء علامات الذكورة والأنوثة العضوية فتتحدد هوية المريض بناء على ذلك، ويجوز حينئذ إجراء العملية الجراحية وما تتطلبه من علاج بعد تحديد الهوية الجنسية لإبراز الهوية الحقيقية، وإزالة العناصر العضوية والاثار النفسية التي سببت اضطراب الهوية الجنسية للمريض. لأن القاعدة الشرعية أن (الضرر يزال)، ولا شك أن هذا التشابه والالتباس ضرر، فإن الته واجبة قدر الاستطاعة. لأن تركه مع إمكان دفعه يوقع صاحبه في إثم التشبه بالجنس الآخر المستوجب للعن.

وبناء على ما سبق فإنه لا يجوز إجراء العملية الجراحية التي تسمى: تحويل الجنس أو تغييره⁽¹⁾ أو تصحيحه إلا في حالة الخنثي الذي اجتمعت فيه أعضاء جسدية تخص الذكور والإناث (كالة التناسل مثلا)، كما يتضح أنه لا يجوز شرعا الاعتماد في تحديد هوية (الخنثي المشكل) الجنسية على سلوكه وميوله إلا في حالتين:

الأولي: عند العجز عن التحديد بناء على العلامات المادية المذكورة، والثانية: إذا لم يكن له ذكر رجل ولا فرج أنثي، وفيما عدا هاتين الحالتين لا يجوز إلحاقه بأي الجنسين بناء على ميوله القلبية أو ما يمكن أن يعبر عنه اليوم بالإحساس الداخلي بأن روحه تنتمي إلى الجنس الآخر.

هذا وإن فشل أطباء الغرب ومقلديهم في الشرق في علاج من يسمونهم مرضي "اضطراب الهوية الجنسية" نفسيا لا يقتضي التسليم التام بأنه لا علاج لهم سوى العملية الجراحية ومسح

ادميتهم، فماذا لو كان فهم الإسلام والتزام شريعته وادابه يعتبر ركنا أصيلا في علاج المرضى الذين يريدون العلاج حقا، لا الذين يتبعون شهواتهم الشيطانية الشاذة، ويريدون الاعتراف بشرعية جريمتهم في حق أنفسهم وفي حق الادمية وفي حق الخالق عزوجل، ومهما أجري المخنث من عمليات جراحية لتحويله صوريا إلى الجنس الاخر لم يتحول شرعا، ولا يعطي الحقوق المادية أو المعنوية إلا المناسبة لحقيقته قبل عمليات المسخ والتشويه التي أجراها. والله تعالى أعلم.» انتهى كلام علي جمعة.

محمد بن حسين الجيزاني

قال محمد بن حسين الجيزاني(1)

في كتاب فقه النوازل:(2)

«اولا الذكر الذي كملت أعضائه ذكوره والأثني التي كملت أعضائه انوثتها لايجل تحويل أحدهما إلى النوع الاخر. ومحاولة التحويل جريمة يستحق فاعلها العقوبة. لأنه تغيير لخلق الله، وقد حرم سبحانه هذا التغيير بقوله تعالى مخبرا عن قول الشيطان: ولا مننهم فليغيرن خلق الله. ثانيا، أما من اجتمع في أعضائه علامات النساء والرجال فينظر فيه إلى الغالب من حاله. فإن غلبت عليه الذكوره جاز علاجه طبييا بما يزيل الاشتباه في ذكوره. ومن غلبت عليه علامات الانوثة جاز علاجه طبييا بما يزيل الاشتباه في انوثته. سواء أكان العلاج بالجراحة أو بالهرمونات. لأن هذا مرض، والعلاج يقصد به الشفاء منه، وليس تغييرا لخلق الله عزوجل».

الشيخ يوسف القرضاوي

نقل الدكتور محمد المهدي وهو استشاري في الطب النفسي في مقاله تحت عنوان "التحول الجنسي بين الطب والدين" عن الشيخ القرضاوي

ص: 145

1- وهو من علماء اهل السنة وأستاذ أصول الفقه في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية

2- فقه النوازل، ج 4، ص 96-97

«سئل الشيخ يوسف القرضاوي في برنامج الشريعة والحياة والذي قدمته قناة الجزيرة الفضائية يوم الأحد الموافق 31 مايو 1998 عن رأي الدين في عملية التحول الجنسي فقال: في مثل هذه الأمور في الحقيقة، تحويل الذكر المكتمل الذكورة ظاهراً أو باطناً إلي أنثي أو العكس، هذه جريمة وهي من تغيير خلق الله عز وجل، واستجابة للشيطان الذي قال (وَلَا تُرْسِلْهُمْ فَلْيَغَيِّرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ)، فإبليس أغري الناس بتغيير خلق الله، فهذا من تغيير خلق الله، ومنذ سنوات ما حدث في جامعة الأزهر، هذا الطالب الذي كان في كلية الطب "سيد" ثم حولوه إلي "سالي"، فهذه قضية غريبة.

وهنا الشخص الذي تجري له عملية التحول لا يستطيع أن يمارس الحياة الزوجية. وحين رد مقدم البرنامج علي فضيلة الشيخ القرضاوي بأن الأطباء يجرون عملية التحول الجنسي لكي يطبقوا بين جسد المريض وإحساسه، رد فضيلته بقوله: "الإحساس ليس كل شيء، فيجب أن نحاول معالجة هذا الإحساس نفسياً مع أساتذة متخصصين، نهى له بيته تساعده علي هذا، أما كل من أحس بشيء نستجيب له، فأنا جاءني إحدي النساء وهي من أسرة كبيرة وقالت أنا عندي إحساس بأنني رجل، وسألته بصراحة عن أعضائها الأنثوية، فقالت أنها كاملة تماماً، ولكنها قالت إنني لا أشعر بالأنوثة وكأنني ولدت كذلك لأنني من صغري وأنا أحس بهذا، وأن بعض الأطباء قال أننا ممكن أن نحولك إلي رجل، فقلت لها هذا لا يجوز، فأنت أنثي مكتملة لا يجوز أن تتحولي إلي رجل، هذا لا يحل مشكلتك أيضاً، فلن تستطيعي أن تتزوجي ولا أن تتجبي أو تمارسي حياة، فالحقيقة هذا تغيير لخلق الله وهو من الكبائر ليس من مجرد المحرمات، ولا يجوز لطبيب خصوصاً لطبيب مسلم أن يمارس مثل هذا".

الموقف القانوني: حسب علمي فإنه لا يوجد قانون صريح في مصر وفي غالبية الدول العربية يبيح أو يجرم عملية التحول الجنسي ربما علي اعتبار أنها عملية تخضع للتقدير الطبي

وبالتالي تحال مسؤوليتها إلي نقابة الأطباء ووزارة الصحة وقد أثارت قصة طالب طب الأزهر سيد محمد عبدالله وهو الآن قد تحول لسالي ضجة كبرى وقد قام الدكتور أحمد محمود سعد الاستاذ بالقانون المدني في جامعة القاهرة، فرع بني سويف، بوضع كتاب حافل في 800 صفحة حول هذه القضية بعنوان "تغيير الجنس بين الحظر والاباحة" وذكر فيه تفاصيل وقائع هذه الحادثة، حيث أن الطالب سيد محمد عبدالله مرسى في السنة الخامسة كلية طب أزهر بنين أجري عملية جراحية لتغيير جنسه وإزالة مظاهر الذكورة في مستشفى الزمالك بتاريخ 29/1/1988.

وقد قام بالجراحة المذكورة الاستاذ الدكتور عزت عشم الله مستشار جراحة التجميل وكان الدكتور رمزي هو الذي قام بالتنخدير في هذه العملية التي تكلفت بالنجاح. وقد قام المستشفى باصدار شهادات بذلك للطالب المذكور وأنه سدّد الرسوم المقرره ودفع جميع اتعاب العملية نقدا وقد قامت نقابة الأطباء بالجيزة بمصر، باستدعاء الطالب المذكور والجراح والطبيب المخدر، وقامت بمناقشتهم ومعرفة التفاصيل، مع دراسة حالة الطالب النفسية، وفحصه بدنيا ونفسيا من قبل المختصين.

وقد اصدرت النقابة قرارا تأديبيا بتاريخ 8/11/1988 بمعاقبة الطبيب الجراح بشطب اسمه من سجل الاطباء واسقاط عضويته من النقابة ومنعه من مزاوله المهنة في أي صورة.

وعقب الثاني "طبيب التخدير" بنفس العقوبة. وقد أعتبر المجلس ان هذه العملية تشكل اعتداءا علي القيم والأخلاق ولم يكن لها أي مبرر طبي وقبل ذلك رفعت النقابة القضية الي دار الافتاء بوزارة العدل بمصر لمعرفة الرأي الديني بالخطاب رقم 483 في 14/5/1988 مستفسرة عن رأي الدين في موضوع طالب الطب بجامعة الأزهر الذي اجريت له عملية جراحية واستئصال أعضاء الذكورة لتحويله الي فتاة والمقيد برقم 168 لسنة 1988 .

وقد جاء رد دار الافتاء المصرية بمقدمات فيها ذم تشبه الرجال بالنساء والنساء بالرجال وفيها: "ولا تجوز هذه الجراحة لمجرد الرغبة في التغيير دون دواع جسدية صريحة غالبية، والا دخل

في حكم الحديث الشريف الذي رواه البخاري عن أنس قال: لعن رسول الله (صلي الله عليه وآله وسلم) المخنثين من الرجال والمترجلات من النساء. وقال: أخرجوهم من بيوتهم، فأخرج النبي (صلي الله عليه وآله وسلم) فلانا، وأخرج عمر فلانا. رواه احمد والبخاري ...

ولا- يجوز مثل هذا الاجراء الجراحي لمجرد الرغبة في تغيير نوع الانسان من امرأة الي رجل أو من رجل الي امرأة.. . وقد اعتمدت النقابة والفتوي علي تقارير طبية عديدة منها تقرير طبي مؤرخ في 31/10/1987 عن الاستاذ الدكتور عبدالهادي عمر والاستاذ الدكتور رفعت المازن، وذلك بناء علي تكليفهما من قبل الاستاذ الدكتور عميد كلية الطب بكلية الأزهر بنين، بفحص الطالب وذلك قبل اقدمه علي اجراء العملية التحويلية المذكورة.

وقد جاء في التقرير ما يلي: بالكشف علي الطالب المذكور وجد أنه عنده ميول أنثوية سيكولوجيه (نفسية) الا أنه من الناحية العضوية فإنه يتمتع بكل صفات وعلامات الذكورة، كما أن صوته كامل الخشونة والرجولة، الا أنه بالنسبة لتناوله الهرمونات الانثوية منذ 2-3 سنوات، ولا يزال يأخذها فقد تضخم ثدياه علي الناحيتين. وأنه بالنظر لميوله الأنثوية السيكلوجية فقد كان يرتدي ملابس الفتيات ويظيل شعره.

وقد قرر الطبيبان الاستشاريان أن لا مكان للعلاج الجراحي وتحويل الجنس وان العلاج ينبغي ان يكون نفسيا وخاصة ان جميع الفحوصات الاكلينكية والمخبرية والموجات الصوتية تؤكد علي أنه من الناحية البيولوجية ذكر كامل الذكورة. ورغم ذلك كله فقد أصر الطالب علي اجراء العملية التي قام بها الطبيب الجراح الاستاذ الدكتور عزت عشم الله في 29/1/1988، والتي لم يكن لها ما يبررها من الناحية الجسدية.

وقد أخذ الدكتور عزت وغيره بما هو مقرر في الطب الغربي من أن الرغبة النفسية اذا كانت قوية ومستمرة "علي الأقل سنتين" فانها تؤخذ في الاعتبار، وعليه يتم تغيير جنس هذا الشخص حسب رغبته المستمرة والقوية وهي كافية في وجهة نظره باجراء مثل هذه العملية التي تحول الرجل الي شكل امرأة وتحول المرأة الي شكل رجل "نقلا عن موقع أصحاب كحول

ومن وقتها وربما من قبلها فإنه يتحتم أن تمر مثل هذه الحالات الراغبة في التحول علي النقابة بحيث تجري تقييما طبييا شاملا لها وتتأكد من ان المريض يعاني من مرض اضطراب الهوية الجنسية وتجري فحوصات جينية وهورمونية عليه وتحيله إلي العلاج النفسي لمدة عامين مع العلاج الهورموني المصاحب بقرار متخصص في الغدد الصماء ثم تتخذ القرار اللازم بعد ذلك.

والنقابة تفعل ذلك للحيلولة دون استغلال هؤلاء المرضى أو اندفاعهم نحو عمليات خطيرة دون ضمانات كافية تحفظ لهم سلامتهم وحقوقهم إذ ليس من المنطقي تغيير جنس كل من يرغب في ذلك.

الحل: إذن فما زلنا أمام مشكلة تحتاج من الأطباء إلي مزيد من الجهد وتحتاج من المجتمع إلي مزيد من الوعي وتحتاج من المصابين بها إلي مزيد من الصبر والبصيرة حتي لا يكون الخروج منها وقوعا في مشكلات أكثر تعقيدا.

وإذا كانت العلاجات الدوائية والنفسية في الوقت الحالي قاصرة في مساعدة هؤلاء المرضى فإنه يتحتم إجراء مزيد من الدراسات والأبحاث لتطويرها وتحسينها أما بخصوص جراحات التحول الجنسي فإنها يجب أن تحاط بالضمانات الكافية حتي لا يساء استخدامها بواسطة المرضى أو بواسطة بعض الأطباء مع الوعي الكامل من الفريقين بنتائج تلك الجراحات وبأنها ليست حلا سحريا يؤدي إلي السعادة الكاملة وإنما يكمن خلفها الكثير من المشكلات التي يجب أن توضع في الحسبان.

وفي عام 1979م حين كان “بول ماك هو“ (Paul McHugh) رئيسا لقسم الطب النفسي في جامعة جونز هوبكنز (Johns Hopkins) طلب من القسم إجراء دراسات تتبعية للحالات التي أجريت لها عمليات تحول جنسي وكانت النتيجة أن المرضى الذين تم تحويلهم أعلنوا أنهم سعداء بانتمائهم للجنس الذي يرغبونه لكن حالتهم النفسية ككل لم تتحسن وهنا وصف بول ماك عملية التحول الجنسي بأنها تعاون مع المرض وليس علاجاً له.

لذلك لا يصح أن يكون هناك قرار يبيح تلك العمليات علي الإطلاق أو يجرمها علي الإطلاق وإنما تدرس كل حالة علي حدة ويتخذ القرار بناء علي تلك الدراسة الموضوعية لكافة جوانب الحالة الطبية والنفسية والاجتماعية ثم يتخذ القرار تحت سمع وبصر وزارة الصحة ونقابة الأطباء مسترشدا بالقواعد الدينية في المجتمع لضمان صحة الخطوات ولضمان حقوق المريض الطبية والقانونية والاجتماعية.» انتهى

فتوي للمجمع الفقهي الإسلامي

المجمع الفقهي الإسلامي وهو عبارة عن هيئة علمية إسلامية داخل إطار رابطة العالم الإسلامي، مكونة من مجموعة من فقهاء اهل السنة وعلمائهم، جاء في القرار السادس بشأن تغيير جنس الذكر أو الانثي أو تصحيحه ما نصه: (1)

«الحمد لله وحده، والصلاة والسلام علي من لا نبي بعده، سيدنا ونبينا محمد، وعلي اله وصحبه وسلم، أما بعد: فإن مجلس المجمع الفقهي الإسلامي برابطة العالم الإسلامي في دورته الحادية عشرة المنعقدة بمكة المكرمة في الفترة من يوم الأحد 13 رجب 1409 هـ الموافق 19 فبراير 1989 م إلي يوم الأحد 20 رجب 1409 هـ الموافق 26 فبراير 1989 م قد نظر في موضوع تحويل الذكر إلي انثي، وبالعكس. وبعد البحث والمناقشة بين أعضائه قرر ما يلي: أولاً: الذكر الذي كملت أعضائه ذكورته، والانثي التي كملت أعضائه انوثتها، لا يحل تحويل أحدهما إلي النوع الآخر، ومحاولة التحويل جريمة يستحق فاعلها العقوبة . لأنه تغيير لخلق الله، وقد حرم سبحانه هذا التغيير، بقوله تعالى، مخبراً عن قول الشيطان: (وَلَا مَرْنَهُمْ فَلْيَغَيِّرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ) فقد جاء في صحيح مسلم، عن ابن مسعود أنه قال: "لعن الله الواشحات والمستوشحات، والنامصات والمتنصات، والمتفلجات للحسن، المغيرات خلق الله عزوجل،

ص: 150

ثم قال: ألا العن من لعن رسول الله (ص)، وهو في كتاب الله عزوجل يعني قوله: (وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا) ثانيا: أما من اجتمع في أعضائه علامات النساء والرجال، فينظر فيه إلى الغالب من حاله، فإن غلبت عليه الذكورة جاز علاجه طبييا بما يزيل الاشتباه في ذكوره، ومن غلبت عليه علامات الأنوثة جاز علاجه طبييا بما يزيل الاشتباه في أنوثته، سواء أكان العلاج بالجراحة، أم بالهرمونات . لأن هذا مرض، والعلاج يقصد به الشفاء منه، وليس تغييرا لخلق الله عزوجل.»

مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا

مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا و هو متشكّل من علماء اهل السنة و يقوم المجمع باصدار الفتاوي والقرارات الفقهية وفقا لاحكام الشريعة للمسلمين السنة في امريكا، جاء علي موقعه(1)

في سؤال و جواب حول عمليات تحويل الجنس ما نصه:(2)

رقم الفتوي: 22813، عنوان الفتوي: مرض اضطراب الهوية الجنسية، وعمليات تحويل الجنس، قسم: متنوعات، مفتي: دكتور حاتم الحاج، تاريخ الفتوي: 08/20/2007، السؤال: بسم الله الرحمن الرحيم، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، نشكركم علي مجهودكم المثمر في خدمة الاسلام والمسلمين وارجو مساعدتكم لي كطبيبه في الوصول الي فتوي اكيده معلله بخصوص قضيه تخص فئه ليست قليله من المسلمين اختلف فيها الفقهاء ألا وهي "مرض اضطراب الهوية الجنسية" أسألکم بالله ان تفيّدونا، واعلموا ان هناك مرضي تتوقف حياتهم الدنيا علي هذا الرد، كل املمهم في الحياه ان يعيشوا كباقي البشر، لذا اسألکم سرعة الرد.

وأبدأ بتوضيح اخر ما توصل اليه الطب في فهم هذا المرض.

ص: 151

1- عنوانه: <https://www.amjaonline.org/ar>

2- انظر: <https://ouo.io/J3AfxS>

ان مرض اضطراب الهوية الجنسية المذكور في كل مراجع الطب النفسي العربيه والعالميه هو مرض يولد به الانسان وكانوا يرجعون سببه الي البيئه او التربيه، لكن مع التقدم الطبي اتضح ان هناك ما يسمى ب: "الخطوط الجندريه او الجنسيه بالمخ" وهي المسئوله عن تعريف وشعور المخ بالجنس الذي ينتمي اليه وهو ما يسمى بالهوية الجنسيه، وقد توصل العلماء الي ان هذه الخطوط تكون مختلفه في هؤلاء المرضى بحيث يشعر الانسان منذ ولادته انه ينتمي للجنس المعاكس لجنسه التشريحي...

وتبين ان هذا الاختلاف يرجع الي اضطراب في الهورمونات التي يتعرض لها الجنين قبل الولاده مما يؤثر علي جيناته وبالتالي الخطوط الجنسيه بالمخ و تبدأ مأساة اضطراب الهوية الجنسيه.

تبدأ الاعراض بالظهور منذ الولاده و حيث انه يختلف سلوك الرضيع الذكر عن الأنثي، فيتبع الرضيع المريض سلوك الجنس المعاكس، ثم تزيد وتتضح الاعراض اثناء الطفوله المبكره فيشعر الطفل الذكر مثلا الذي لم يتعدى 3 سنوات انه انثي ويسلك سلوك الطفله الانثي في مختلف نواحي حياته بداية من اسلوب اللعب وحتى طريقة قضاء حاجته . وتعدد ظهور هذا المرض في واحد من التوائم المتماثله دون الاخر هو اثبات قطعي لا يقبل النقاش علي ان هذا المرض يولد به الانسان وليس له ادني علاقه بالبيئه او التربيه او هوي النفس او وساوس الشيطان كما يدعي الجاهلين.

ويتبين من هذا العرض المبسط للمرض انه وان كانت اعراضه تبدو نفسيه، فان سببه عضوي وهو عيب خلقي في المخ يجعل صاحبه ذو هويه جنسيه تخالف جنسه التشريحي والكروموسومي، مما يؤدي الي صراع شديد بين العقل والجسد يجعل المريض يكره اعضاؤه الجنسيه ومظاهر بلوغه كرها شديدا ويرغب في استئصالها بأي شكل حتي يتحرر من سجنه في هذا الجسد الذي يعتبره المخ ليس جسده.

ويختلف هذا تمام الاختلاف عن الشذوذ الجنسي او الجنسيه المثليه التي لا يرغب صاحبها في تغيير جنسه مطلقا ويؤمن

بإمكانية الممارسة الجنسية بين شخصين من نفس الجنس في حين ان مريض اضطراب الهوية لا يؤمن بهذا مطلقا ويعتبره شذوذا عن الفطره، غير انه قد يقوم بتلك الممارسه يائسا واسفا تحت سيطرة شعوره انه من الجنس الاخر ورغبته الملحه في تغيير جسده وعلي مدار السنين ومع كل هذا التقدم الطبي المذهل ألا ان العلاج النفسي لم يتمكن من علاج اي من هؤلاء المرضى ولم يفلح في تعديل هويتهم الجنسيه المخيه حتي تناسب اجسادهم ولم يبق امام الطب سوي العلاج الجراحي حتي ينقذوا هؤلاء المرضى من يأسهم الشديد من الحياه وتقضيهم الموت علي العيش في اجساد ترفضها بل و تشمئز منها عقولهم.

ان الفتاوي التي تحرم عمليات تحويل الجنس لهؤلاء المرضى لم تقدم لهم الحل البديل لعدم قدرتهم علي الاستمرار في الحياه في ظل تمزقهم بين العقل والجسد بل وتؤدي بهم الي الوقوع في الرذيله التي طالما تمنوا ان يتطهروا منها بالعمليه والزواج الشرعي.

ان الذي يولد بأي عيب خلقي ظاهر او خفي كالأعمي مثلا اذا وجد فرصه للعلاج ترد له بصره فهل يعتبر هذا تغييرا لخلق الله؟ الم يكن الله قادرا علي ان يخلفه مبصرا منذ البدايه ان شاء؟ فلماذا لا تحرم هذه العمليات ومثيلاتها ايضا؟ فالذي ولد اعمي كالذي ولد باضطراب الهوية تماما. ان من يقول ان المقصود بالايه الكريمه (وَلَا مَرْنَهُمْ فَلْيَغْيِرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ) هو عمليات تحويل الجنس لماذا لا يعتبر الحقن المجهري تغييرا لخلق الله ومشيئته (وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا) وايضا وسائل منع الحمل وزراعة الأعضاء و الأدوية التي تحتوي علي هورمونات وغيرها الكثير فهل يمكن ان يخلق الله بشرا ويخلق به غريزه جنسيه ويحرمه من ممارستها في الحلال، ويحلل ذلك لباقي البشر وحتى الحيوانات؟ وهو الرحمن الرحيم الذي قال (أَجَلٌ لَّكُمْ لَيْلَةٌ الصِّيَامِ الرَّفْتُ إِلَيَّ نَسَائِكُمْ هُنَّ لِيَابِسٌ لَّكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَابِسٌ لَّهُنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ) .

وهنا نري سعة رحمة الله تعالي وهو اعلم بخلقه من انفسهم، فهو يعلم ان هذه الغريزه قويه جدا وان الانسان خلق ضعيفا، فما ارحم الله عزوجل وما أقسى البشر فهل نقول لهؤلاء المرضى

عليكم بالصيام حتي يرحمكم الله بالموت؟ عليكم بالاكثر منه قدر استطاعتكم وتحملوا مشقته وحرمانه اضافة الي معاناتكم وعذابكم وحرمانكم، فليس لكم اي حظ في النيا ولكم الجنة انشاء الله؟

ولا تحاولوا البحث عن دواء لأن حديث الرسول (صلي الله عليه وآله وسلم) "تداووا عباد الله فما خلق الله من داء الا وجعل له دواء" ليس موجه اليكم لأن الفقهاء قالوا ان الله أراد ان يعذبكم في الدنيا، فلا تعملوا لدنياكم كأنكم تعيشون أبدا، بل فقط اعملوا لآخرتكم كأنكم تموتون غدا، و تمنوا الموت لأنه ليس لكم من حل غيره

فهل هذا هو معني الفتوي بتحريم عمليات تحويل الجنس لمرضي اضطراب الهوية الجنسية ؟ انه من المستحيل ان يتخيل الأصحاء مدي المعاناه والألم والعذاب الذي يعيش فيه ذلك المريض منذ ولادته مروراً بطفولته الحزينه ثم صراعات مراهقته وصولاً الي يأسه من الحياه بأسرها في شبابه ورغبته الملحه في الموت لأنه الحل الوحيد. نسألکم ان تدرسوا هذه القضية بتمعن وأن تقتونا في أمرنا هذا بناء علي ما تقدم ولتعلموا فضيلتكم ان هناك العديد من المسلمين حياتهم متوقفه علي رأيكم الحكيم، نسأل الله لنا ولكم التوفيق والهدايه. ولكم جزيل الشكر، طيبه مسلمه»

و اجابوا علي هذا السؤال بما نصه:

«الإجابة، الحمد لله والصلاة والسلام علي رسول الله. و بعد، في اللغة: الخنثي: الذي لا يخلص لذكر ولا أنثي، والخنثي: الذي له ما للرجال والنساء جميعاً، والجمع خنثي، مثل الحبالي. والانخنات: الثني والتكسر. وخنث الرجل خنثا، فهو خنث، وخنث، وانخنث: ثني وتكسر. ولعل التعريف الاصطلاحي لا يختلف عن التعريف اللغوي، فقد جاء في الموسوعة الفقهية: "الخنثي الذي خلق له فرج الرجل وفرج المرأة" وكذلك إذا لم يكن له أي منهما ولقد فرقوا في الموسوعة بين الخنثي والمخنث، فعرفوا المخنث بمن فيه تكسر وثنني وتشبه حركاته حركات النساء خلقاً أو تخلقا.

وبذلك يكون المخنث أعم من الخنثي. ولعل الظاهر من سؤال الأخت الطيبة أنها ليست معنية بالعيب العضوي بل تسأل عن العيب السلوكي ولكن قبل بيان حكم الشرع و حكمته، فلا بد من

توضيح مستويات و محددات الجنس، و هي:

أ المستوي/المحدد الصبغي "الكروموسومي" Chromosomal وهذا يتحدد بأمر الله سبحانه وتعالى عندما يلقيح حيوان منوي يحمل كروموسوم (Y) أو حيوان منوي يحمل كروموسوم (X) البيضة التي تحمل دائما كروموسوم (X). فتكون البيضة الملقحة إما (X Y) أي جنينا ذكرا أو (X X) أي جنينا أنثي.

ب المستوي/المحدد الغددي (Gonadal Sex) وهذا يتحدد بإذن الله تعالى في الأسبوع السادس والسابع من التلقيح. وهذه الغدد هي التي تفرز الهرمونات التي تتحكم في المستوي الأخير.

ج مستوي/محدد الأعضاء التناسلية: والأعضاء التناسلية ظاهرة وباطنة. والباطنة في الأنثي هي المبيضان والرحم وقناتا الرحم والمهبل، وأما الباطنة في الذكر فهي الحبل المنوي والحويصلة المنوية والبروستاتا. وتكون هذه الأعضاء غير متميزة حتي الأسبوع التاسع، ثم يبدأ التمايز البطيء الخفي في الأسبوع التاسع، ثم يتضح وينجلي في الأسبوع الثاني عشر.

ويسير خط نمو الأعضاء التناسلية الظاهرة والباطنة في اتجاه الأنثي إلا إذا وجدت كمية من هرمون الذكورة التستوسترون (Testosterone) الذي تفرزه الخصية، منذ أن تتكون أي منذ نهاية الأسبوع السادس، والذي يحدد مسار الأعضاء التناسلية الظاهرة والباطنة، ولذا فإن إزالة الخصية من جنين ذكر، أو عدم تكونها يؤدي إلي وجود جهاز تناسلي أنثوي رغم أن جنس الجنين علي مستوي الصبغيات ذكر (XY)، أما إزالة المبيض أو عدم تكونه فإنه لا يؤثر علي سير الأعضاء التناسلية التي تسير في اتجاه الأنثي، بل إنه عند وجود كروموسوم (X) واحد فقط كما في حالات ترنر (Turner Syndrome) فإن الجهاز التناسلي الذي يتكون إنما يكون لأنثي. إذا أساس الجهاز التناسلي الظاهر والباطن عدا الغدة التناسلية يتجه إلي الأنثي، فإذا وجدت الخصية أو هرمون التستوسترون فإن الجهاز التناسلي يتحول إلي أعضاء ذكرية.

ملحوظة: البعض يقسم هذا المستوي إلي اثنين، أحدهما محدد الأعضاء الباطنة و الثاني محدد الأعضاء الظاهرة لوجود الاختلاف بينهما أحيانا. دالمحدد التربوي السلوكي ويختص

بالتنشئة و الميول. وقبل الجواب ينبغي أيضا لفت النظر إلي بعض الإشكالات في السؤال: قالت السائلة وفقها الله:

“ان مرض اضطراب الهوية الجنسية المذكور في كل مراجع الطب النفسي العربيه والعالميه هو مرض يولد به الانسان وكانوا يرجعون سببه الي البيئه او التربيه، لكن مع التقدم الطبي اتضح ان هناك ما يسمى ب: الخطوط الجندريه او الجنسيه بالمخ، وهي المسئوله عن تعريف و شعور المخ بالجنس الذي ينتمي اليه وهو ما يسمى بالهويه الجنسيه، وقد توصل العلماء الي ان هذه الخطوط تكون مختلفه في هؤلاء المرضى بحيث يشعر الانسان منذ ولادته انه ينتمي للجنس المعاكس لجنسه التشريحي“ ا.هـ.

والحقيقة أن الكلام المذكور لا يثبت عند التمهيص العلمي، فإن محددات الجنس علي خمسة مستويات كما ذكرنا و ليست المسألة مجرد أنسجة دماغية تحدد شعور الإنسان نحو جنسه، بل إن المتخصصين يدركون الأهمية البالغة للتنشئة.

أما هذه الأنسجة فلا سبيل لإثبات ما يزعم من مسؤوليتها عن تحديد شعور الفرد نحو جنسه، وإن كان لها دور فإنه يتعذر أيضا إنكار ذلك بالكلية فلا يعدو أن يكون مرضا يمكن علاجه أو الصبر عليه شأن باقي الأمراض.

إن أكثر ما يستدل به الباحثون في هذا الباب من المؤيدين لحقوق المثليين هي صور مغناطيسية وظيفية للمخ لا تثبت علي وجه معقول تطمئن له النفس المزاعم التي يذهبون إليها، و يختلف المتخصصون في تفسيرها.

وقالت السائلة وفقها الله: “وتعدد ظهور هذا المرض في واحد من التوائم المتماثلة دون الاخر هو اثبات قطعي لا يقبل النقاش علي ان هذا المرض يولد به الانسان وليس له ادني علاقه بالبيئه او التربيه او هوي النفس او وساوس الشيطان كما يدعي الجاهلين.“ علي العكس مما ذهبت إليه السائلة، فإن الاختلاف بين التوائم لمما يمكن أن يستدل به علي كون الحالة ليست عضوية بل سلوكية فالأصل أنه كلما زاد التوافق بين التوائم ترجح العامل العضوي الوراثي الجيني. أما كون هذا الاختلاف دليلا علي أن الأمر لا صلة له بوسوسة الشياطين فعجيب، فمن

الذي قال أن الشيطان يوسوس للتوأمين معا.

إن الاختلافات السلوكية بين التوائم كثيرة وكبيرة وهذا أمر مشاهد ويعرفه المتخصصون. وقالت السائلة وفقها الله: "فهل يمكن ان يخلق الله بشرا ويخلق به غريزه جنسيه ويحرمه من ممارستها في الحلال، ويحلل ذلك لباقي البشر وحتى الحيوانات؟ وهو الرحمن الرحيم".

إن الله خلق البشر منذ الاف السنين وعمليات التحويل لم تعرف إلا من عشرات السنين، فنحن نرد السؤال إلي السائلة ونسالها عن ملايين البشر الذين عاشوا وقضوا قبل ظهور هذه العمليات، هل أراد الله بهم العنت؟ وسوف نبين أن التحويل لا- ينهي معاناة هؤلاء. وقالت السائلة وفقها الله: "ان من يقول ان المقصود بالايه الكريمه (وَلَا مَرْتَهُمْ فَلْيَغَيِّرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ) هو عمليات تحويل الجنس لماذا لا يعتبر الحقن المجهري تغييرا لخلق الله ومشيتته (وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا) وايضا وسائل منع الحمل وزراعة الأعضاء والأدويه التي تحتوي علي هورمونات وغيرها الكثير " و الجواب أن المحرم هو تغيير الخلقه السوية التي لا- مرض فيها بغير إذن من الله، وماذكرته الأخت إنما هو من باب التداوي ولا علاقة له بالتغيير واستعمال الهرمونات للتداوي جائز ويحرم إن كان لتغيير الخلقه بجعل الرجل المكتمل الذكوره مؤنثا والعكس.

أما حكم عمليات التحويل، فلعل في جواب المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الإسلامي ما يغني في بيان حكم الشارع في عمليات التحويل والتفريق في هذا الشأن بين الخنثي والمخنث، فإليك نصه: " المجمع الفقهي الإسلامي رقم القرار: 5 رقم الدورة: 11، نص القرار: بشأن تحويل الذكر إلي أنثي وبالعكس، الحمد لله وحده، والصلاة والسلام علي من لا نبي بعده، سيدنا ونبينا محمد، وعلي اله وصحبه وسلم.

أما بعد: فإن مجلس المجمع الفقهي الإسلامي، برابطة العالم الإسلامي... قد نظر في موضوع تحويل الذكر إلي أنثي، وبالعكس. وبعد البحث والمناقشة بين أعضائه قرر ما يلي:

أولاً: الذكر الذي كملت أعضائه ذكوره، والأنثي التي كملت أعضائه أنوثتها، لا يحل تحويل أحدهما إلي النوع الآخر،

ومحاولة التحويل جريمة يستحق فاعلها العقوبة لأنه تغيير لخلق الله، وقد حرم سبحانه هذا التغيير، بقوله تعالى، مخبرا عن قول الشيطان: (وَلَا تَمُرُّنَّهُمْ فَلَيَّغَيِّرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ) (1).

فقد جاء في صحيح مسلم، عن ابن مسعود أنه قال: "لعن الله الواشمات والمستوشمات، والنامصات والمتنمصات، والمتفلجات للحسن، المغيرات خلق الله عزوجل، ثم قال: ألا لعن من لعن رسول الله، وهو في كتاب الله عزوجل يعني قوله (وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا) (2).

ثانيا: أما من اجتمع في أعضائه علامات النساء والرجال، فينظر فيه إلي الغالب من حاله، فإن غلبت عليه الذكورة جاز علاجه طبييا بما يزيل الاشتباه في ذكورته، ومن غلبت عليه علامات الأنوثة، جاز علاجه طبييا، بما يزيل الاشتباه في أنوثته، سواء أكان العلاج بالجراحة، أم بالهرمونات، لأن هذا مرض، والعلاج يقصد به الشفاء منه، وليس تغييرا لخلق الله عزوجل. وصلي الله علي سيدنا محمد، وعلي اله وصحبه وسلم تسليما كثيرا والحمد لله رب العالمين.

و يضاف إلي ما ذكر من حرمة تغيير خلق الله حرمة التشبه بالجنس الاخر، فقد لعن رسول الله (ص): "المتشبهات من النساء بالرجال والمتشبهين من الرجال بالنساء" و لعن "الرجل يلبس لبسة المرأة والمرأة تلبس لبسة الرجل" و لعن "الرجلة من النساء" وقد أمرنا الله بالرضا بما أعطانا فقال: (وَلَا تَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ ۖ وَاسْأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا) (3) قد علمنا إذا حرمة هذه العمليات و ليس ممن يعتد بقوله من علماء المسلمين أحد يجيزها إلا في الاستثناء المذكور في جواب المجمع.

و الحق الذي لا محيد عنه هو أن الحكمة من تحريم هذه العمليات ظاهرة للمتعلقين من أبناء الديانات والحضارات المختلفة وذلك لخطورة هذا السلوك علي النسيج الاجتماعي و

ص: 158

1- النساء: 119

2- الحشر: 7

3- النساء: 32

الأخلاقي للأمم، و مما هو معلوم أن تسويغ هذه الأفكار والسلوكيات يؤدي إلي انتشارها بين من كانوا بالأمس أسوياء.

وهذه العمليات وإن رأي البعض فيها شيئا من النفع فعاقبتها السوء وشرها أكبر بكثير من خيرها إن كان ثم، ثم إن التحويل لا يقضي علي معاناة هؤلاء كما هو مشاهد في الشرق والغرب، ولا تكون لهم علاقات مستقرة مع شريك من الجنس الاخر "جنسهم قبل التحويل".

والتحويل كذلك لا يجعل الرجل امرأة كاملة الأنوثة فهي تحمل و ترضع و ترضع. أما الرجل أو المرأة المحولة رجلا فإنها يستحيل أن تكون كاملة الرجولة كما يعرفه المتخصصون، و كلهم يكون بعد التحويل عقيما.

ولقد نشرت ال "بي بي سي" في 1/8/2007 تقريرا ذكروا فيه أن الأطباء يقرون أن عمليات التحويل لم تدرس الدراسة الكافية و نتائجها غير معلومة و ذكر بعض المتخصصين أن دوافعها و مبرراتها غير مستندة إلي حقائق علمية و بالإضافة إلي ذلك، فإن الكثيرين ممن جري لهم التحويل قد أعلنوا ندمهم علي ما فعل بهم، و صرخ أحدهم المدعو شارلز كين بعد أن حولوه إلي سام هاشيمي "أعيدوني رجلا"، و هيهات أن يعود أو تعود، و الدفع بالعامل العضوي الذي يؤثر علي الإحساس بالهوية الجنسية لا- يغير من تلك الحقيقة شيئا فإن وجود بعض العوامل العضوية أو النفسية التي تجعل هؤلاء أكثر تأثرا بوساوس الشيطان من غيرهم بهذا الصدد لا يحل لهم فعل الحرام ولا يعفيهم من المسؤولية، فإن هذا من نوع الابتلاء الذي ينبغي عليهم أن يعالجوه و يصبروا عليه تماما كمن ابتلي بالشبق الجنسي و شدة الشهوة و لقد روي الإمام أحمد أنه جاء إلي رسول الله (صلي الله عليه و آله و سلم) شاب يستأذنه في الزنا لشدة شهوته فقال "يا رسول الله انذن لي بالزنا فأقبل القوم عليه فزجروه وقالوا مه مه فقال أدنه فدنا منه قريبا قال فجلس قال أتجبه لأمك قال لا والله جعلني الله فداءك قال ولا الناس يحبونه لأمهاتهم قال أفتحبه لابنتك... قال فوضع يده عليه وقال اللهم اغفر ذنبه و طهر قلبه و حصن فرجه فلم يكن بعد ذلك الفتى يلتفت إلي شيء."

وهذا الشاب ابتلي بالشهوة أكثر من غيره و بعض الناس يبتلي

بشدة حب المال ولا يحل لهم ذلك السرقة... الخ، بل إن نفس الصور المغناطيسية الوظيفية للدماغ التي يستدل بها البعض علي وجود عامل عضوي يؤثر علي الميول الجنسية قد أظهرت أن القتلة يختلفون عن غيرهم في رسم الدماغ الوظيفي، فهل يقول عاقل باعفائهم من تبعات فعلهم؟ أما البدائل والنصائح لأصحاب تلك الحالات عافاهم الله، فلم يهملها أهل العلم ولكن ربما لم يصل السائلة جواب تطمئن إليه نفسها، فنذكر باختصار وفي نقاط ما يظهر لنا: إن الأفكار والوساوس التي تعرض إلي هؤلاء ليسوا يحاسبون عليها ما لم تقدمهم إلي قول أو عمل محرم، قال رسول الله (ص): "إن الله عزوجل تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تعمل أو تكلم به متفق عليه. وهذا من عدل الله وكمال رحمته بعباده. إن المنبغي لهؤلاء أن يدفعوا عنهم هذه الخواطر حتي لا تستقر في نفوسهم فتدفعهم في نهاية المطاف إلي عمل محرم أو تفسد عليهم معيشتهم، وللإمام ابن القيم كلام نفيس بهذا الصدد، فرأيت أن أنقله كاملا للفائدة.

قال: "دافع الخطرة، فإن لم تفعل صارت فكرة، فدافع الفكرة، فإن لم تفعل صارت شهوة، فحاربها، فإن لم تفعل صارت عزيمة وهمة، فإن لم تدافعها صارت فعلا، فإن لم تتداركه بضده صار عادة، فيصعب عليك الانتقال عنها. فانظر ما هو أول الإدمان: هو تلك الخاطرة التي تجول ولم تستقر في العقل، فإذا بالإنسان يردد نظره فيها، ويعمل فكره فيها، ويجيء بها ويذهب، فإذا بها تنتقل من خطرة إلي فكرة تعشعش في العقل وترسخ فيه، ثم إذا به يعمل عقله في تلطف الأسباب الموصلة إليها، وفي تخيل اللذة المحاصلة منها، فإذا بها تختلط بقلبه، فإذا بها شهوة قد أنست النفس إليها، ومال القلب إليها، وإذا بها بعد ذلك تصبح هممة وعزيمة قد تهيجت مشاعره لها، وتحركت نفسه لفعلها، بل ربما قد شغلت عليه فكره كله. فلم يعد يسمع إلا ما يوصله إليها، ولا يري إلا ما يربطه بها، ولا يتذوق إلا ما يعينه عليها، وعند ذلك في هذه اللحظات يحتاج إلي قوة حاسمة وإلي ردع قوي، وإلا فإنه يقع في الفعل، يعني: يقع في المعصية، قال: فتداركها بضدها. بالحسنات والاستغفار والتوبة، فإن لم تفعل صارت عادة يصعب عليك الانتقال عنها.

ولينظر كل واحد إلي ما وقع فيه من المعاصي، فإنه سيجد أنها كانت علي مثل هذا التسلسل، فالظن اللقن والحريص المؤمن هو الذي يقطع الطريق من أولها. فلا يسمح للخواطر الرديئة ولا للأفكار الدنيئة أن تخالط عقله، ولا يشغل بها فكره.“

إن الذي يدافع هذه الخواطر و يصبر علي هذا البلاء مأجور عند ربه، و للصبر من الفضيلة ما يعرفه كل مسلم. ينصح هؤلاء بإشغال نفوسهم بالحق من عبادة وعمل ومذاكرة وترفيه مباح كأنواع الرياضات المباحة وغيرها. ينبغي لهم مصاحبة الصالحين فالمرء علي دين خليله و الصاحب ساحب، و كذلك عليهم بارتياح المساجد، فهي بيوت الله المطهرة المرفوعة لذكره.

ينصحون بعلاج أنفسهم طيبا إذا نصح بذلك الطبيب الثقة بأخذ الهرمونات التي تثبت جنسهم الحقيقي. وأهم النصائح أن ينظروا في ضراعة بين أيدي مولاهم يسألونه الصبر والهداية، فهو علي كل شيء قدير وبالإجابة جدير وهو نعم المولي ونعم النصير. والله تعالي أعلي وأعلم.»

موقع الألوكة

وجه سؤال الي موقع المعروف بـ: الألوكة(1)

تحت عنوان: “مرض اضطراب الهوية الجنسية في الطفولة“ و اجاب اصحاب الموقع عليه بما نصه:(2)

«السؤال: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، نشكركم علي مجهودكم المثمر في خدمة الإسلام والمسلمين، وأرجو مساعدتكم لي كطبيبة في الوصول إلي فتوي أكيدة معللة، بخصوص قضية تخص فئة ليست قليلة من المسلمين، اختلف فيها الفقهاء، ألا وهي: مرض اضطراب الهوية الجنسية. أسألكم بالله أن تفيدونا، واعلموا أن هناك مرضي تتوقف حياتهم الدنيا علي هذا الرد، كل أملهم في الحياة أن يعيشوا كباقي البشر، لذا أسألكم سرعة الرد.

ص: 161

1- الموقع يجب علي الاسئلة وفقا لمذهب اهل السنة

2- رابط المادة: <http://iswy.co/e44id>

وأبدأ بتوضيح آخر ما توصل إليه الطب في فهم هذا المرض: إن مرض اضطراب الهوية الجنسية المذكور في كل مراجع الطب النفسي العربية والعالمية: هو مرض يولد به الإنسان، وكانوا يرجعون سببه إلى البيئة أو التربية، لكن مع التقدم الطبي. اتضح أن هناك ما يسمى بـ "الخطوط الجندرية" أو "الجنسية" بالمخ، هي المسؤولة عن تعريف وشعور المخ بالجنس الذي ينتمي إليه، وهو ما يسمى بالهوية الجنسية، وقد توصل العلماء إلى أن هذه الخطوط تكون مختلفة في هؤلاء المرضى.

بحيث يشعر الإنسان منذ ولادته أنه ينتمي للجنس المعاكس لجنسه التشريحي وتبين أن هذا الاختلاف يرجع إلى اضطراب في الهرمونات التي يتعرض لها الجنين قبل الولادة، مما يؤثر على جيناته، وعليه يؤثر على الخطوط الجنسية بالمخ، فتبدأ مأساة اضطراب الهوية الجنسية.

تبدأ الأعراض بالظهور منذ الولادة، وحيث إنه يختلف سلوك الرضيع الذكر عن الأنثي. فيتبع الرضيع المريض سلوك الجنس المعاكس، ثم تزيد وتتضح الأعراض أثناء الطفولة المبكرة، فيشعر الطفل الذكر مثلاً الذي لم يتعد 3 سنوات أنه أنثي، ويسلك سلوك الطفلة الأنثي في مختلف نواحي حياته، بداية من أسلوب اللعب، وحتى طريقة قضاء حاجته وتعدد ظهور هذا المرض في واحد من التوائم المتماثلة دون الآخر هو إثبات قطعي لا يقبل النقاش أن هذا المرض يولد به الإنسان، وليس له أدنى علاقة بالبيئة أو التربية أو هوي النفس أو وساوس الشيطان لطفل لم يتعدى الثالثة من عمره كما يدعي الجاهلون فمن المستحيل أن تختلف تربية أحدهما عن الآخر، لذا. فليس هناك أي سبب لاضطراب الهوية الجنسية في أحدهما منذ الطفولة المبكرة، سوى عيب مخي غير ظاهر ولد به. ويتبين من هذا العرض المبسط للمرض: أنه وإن كانت أعراضه تبدو نفسية، فإن سببه عضوي، وهو عيب خلقي في المخ، يجعل صاحبه ذا هوية جنسية تخالف جنسه التشريحي والكر وموسومي، مما يؤدي إلى صراع شديد بين العقل والجسد، يجعل المريض يكره أعضائه الجنسية ومظاهر بلوغه كرها شديداً، ويرغب في استئصالها بأي كيفية حتى يتحرر من سجنه في هذا الجسد، الذي

يري المخ أنه ليس بجسده ويختلف هذا تمام الاختلاف عن الشذوذ الجنسي أو الجنسية المثلية، التي لا يرغب صاحبها في تغيير جنسه مطلقا، ويؤمن بإمكانية الممارسة الجنسية بين شخصين من نفس الجنس، في حين أن مريض اضطراب الهوية لا يؤمن بهذا مطلقا، ويعتبره شذوذا عن الفطرة، غير أنه قد يقوم بتلك الممارسة يائسا واسفا تحت سيطرة شعور أنه من الجنس الآخر، ورغبته الملحة في تغيير جسده ومع كل هذا التقدم الطبي المذهل، فإن العلاج النفسي لم يتمكن من علاج أي من هؤلاء المرضى، ولم يفلح في تعديل هويتهم الجنسية المخية، حتى تناسب أجسادهم، ولم يبق أمام الطب سوي العلاج الجراحي. حتى ينقذوا هؤلاء المرضى من بأسهم الشديد من الحياة، وتفضيلهم الموت علي العيش في أجساد ترفضها.

بل وتشمئز منها عقولهم. إن الفتاوي التي تحرم عمليات تحويل الجنس لهؤلاء المرضى لم تقدم لهم الحل البديل، ولم تراع عدم قدرتهم علي الاستمرار في الحياة في ظل تمزقهم بين العقل والجسد. بل وتؤدي بهم إلي الوقوع في الرذيلة التي طالما تمنوا أن يتطهروا منها بالعملية والزواج الشرعي. إن الذي يولد بأي عيب خلقي ظاهر أو خفي كالأعمى مثلا إذا وجد فرصة للعلاج ترد له بصره، فهل يعتبر هذا تغييرا لخلق الله؟ ألم يكن الله قادرا علي أن يخلقه مبصرا منذ البداية إن شاء؟ فلماذا لا تحرم هذه العمليات ومثيلاتها أيضا؟ فالذي ولد أعمى كالذي ولد باضطراب الهوية تماما.

إن من يقول: إن المقصود بالآية الكريمة: (وَلَا مَرْتَهُمْ فَلْيُغَيِّرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ) هو عمليات تحويل الجنس يتجاهل بذلك مسائل أخرى. فلماذا لا يعتبر "الحقن المجهري" تغييرا لخلق الله ومشيتته. (وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا)⁽¹⁾، وأيضا وسائل منع الحمل وزراعة الأعضاء، والأدوية التي تحتوي علي هرمونات، وغيرها الكثير.

فهل يمكن أن يخلق الله بشرا، ويخلق به غريزة جنسية، ويحرمه من ممارستها في الحلال، ويحل ذلك لباقي البشر. بل وحتى

ص: 163

للحيوانات؟ كيف هذا وهو الرحمن الرحيم، الذي قال: (أَحْرِلْ لَكُمْ لَيْدَةَ الصَّيَّامِ الرَّفْتُ إِلَيَّ نِسَائِكُمْ هُنَّ لِيَأْسَ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَأْسَ لَهُنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ) (1) وهنا نرى سعة رحمة الله تعالى وهو أعلم بخلقه من أنفسهم. فهو يعلم أن هذه الغريزة قوية جدا، وأن الإنسان خلق ضعيفا..

فما أرحم الله عز وجل وما أقسى البشر فهل نقول لهؤلاء المرضى: عليكم بالصيام حتي يرحمكم الله بالموت؟ عليكم بالإكثار منه قدر استطاعتكم، وتحملوا مشقته وحرمانه، إضافة إلي معاناتكم وعذابكم وحرمانكم. فليس لكم أي حظ في الدنيا، ولكم الجنة إن شاء الله؟ ولا تحاولوا البحث عن دواء.

لأن حديث الرسول (ص): "تداووا عباد الله، فما خلق الله من داء إلا وجعل له دواء" ليس موجها إليكم. لأن الفقهاء قالوا: إن الله أراد إن يعذبكم في الدنيا، فلا تعملوا لدياكم كأنكم تعيشون أبدا. بل فقط اعملوا لاخرتكم كأنكم تموتون غدا، وتمنوا الموت لأنه ليس لكم من حل غيره؟ هل هذا هو معني الفتوي بتحريم عمليات تحويل الجنس لمرضي اضطراب الهوية الجنسية؟ إنه من المستحيل أن يتخيل الأصحاء مدي المعاناة والألم والعذاب الذي يعيش فيه ذلك المريض منذ ولادته، مرورا بطفولته الحزينة، ثم صراعات مراهقته. وصولا إلي بأسه من الحياة بأسرها في شبابه، ورغبته الملحة في الموت. لأنه الحل الوحيد.

ومع هذا فنحن لا نطلب أن يفتح باب تلك العمليات لكل من يرغب في تغيير جنسه. بل أن يسمح بها فقط للمريض المصاب باضطراب الهوية الجنسية منذ الطفولة المبكرة، كوسيلة للتداوي، ولتخفيف الامه، بتحرره من جسده الذي عاش طوال عمره يشعر بالنفور منه، وهو شعور قهري لا يستطيع أحد منعه، مهما كانت قوته أو إيمانه، ومع أنه يعلم أنه سيعيش عقيما بتلك العملية.

إلا أنه يشعر بالرضا الشديد والراحة، لمجرد تخلصه من أعضائه التي طالما اشمأز منها عقله ورفضها بشده، حتي من قبل ظهورها. نسألكم أن تدرسوا هذه القضية بتمعن، وأن تفتونا

ص: 164

في أمرنا هذا بناء علي ما تقدم، ولتعلموا فضيلتكم أن هناك العديد من المسلمين حياتهم متوقفة علي رأيكم الحكيم، نسأل الله لنا ولكم التوفيق والهداية. ولكم جزيل الشكر.

الإجابة: الحمد لله، والصلاة والسلام علي رسول الله، وعلي اله وصحبه ومن والاه، ثم أما بعد: فإن ما يعرف باضطراب الهوية الجنسية، هو اضطراب نفسي سلوكي، يعبر عن عدم رضا المريض ذكراً أو أنثي عن هويته الجنسية التي ولد بها، وهو في الذكور أكثر منه في الإناث، حيث يحاول أن يتمثل أساليب وصفات وسلوكيات الجنس الآخر، ويبدأ هذا الاضطراب عادة منذ سن مبكرة من عمر سنتين إلي أربع سنين، فيميل الطفل الذكر إلي اللعب بألعاب الإناث، والاهتمام بمظهره، وتقليدهن في الحركات، وفي حال اضطراب الأنثي، تجدها تحاكي تصرفات الذكور، وتستمر المعاناة وتزداد في مرحلة البلوغ والمراهقة، وقد تتحول إلي نوع من أنواع الشذوذ. أما أسبابه: فالذي وقفنا عليه من الدراسات الحديثة، قد أثبتت عدم صحة النظريات القديمة التي أرجعت السبب لخلل هرموني.

فمستويات هرمون الذكورة لدي الذكور طبيعية، وكذلك هرمونات الأنثوية لدي الإناث اللاتي يشعرن أنهن ذكور ضمن الحدود العادية، وقد أرجعت الدراسة سبب اضطراب الهوية الجنسية لعزلة الطفل أو الطفلة، وعدم توفر أقران في أعمار مشابهة من نفس الجنس كالولد الذي يترابي بين الإناث أو العكس مما يؤدي إلي نقص في تمثل الصفات والسلوكيات المناسبة لجنس الطفل، وكذلك أكدت نظريات تربوية علي أن اضطراب الهوية الجنسية، ينتج عن سوء تمثيل للجنس الموافق، أو تناقض وعدم ثبات في التشجيع علي التمثل الصحيح للجنس الموافق.

والحاصل: أن أسرة المريض والبيئة المحيطة به، لهما دور كبير في تطور نظرة الطفل عن نفسه، وتمثله لهويته الجنسية الطبيعية بشكل صحيح وسليم، فالأسرة قد تشجع سلوكاً جنسياً لا يتوافق مع جنس الطفل، مثل: أن تجد الأم طفلها الذكر يلعب بلعب البنات، أو يلبس أثوبهن، ثم يجد منها ما يعبر عن الرضا، أو هكذا يفهم، فهذا الرضا قد يدفعه لتكرار ذلك السلوك المعكوس، حتي يصبح سلوكاً، وكذلك بعض الأسر تظهر الولد بشكل

أثوي، كأن تطيل شعره، أو يضعوا له طلاء أظافر، وكذلك ابتعاد الأب كثيرا عن الأسرة بالسفر، أو الطلاق، أو ضعف شخصية الأب، أو اضطرابه وفشله.

وقد ذكر أهل الطب والتربية وغيرهم طرقا لعلاج ذلك المرض نفسيا وخلقيا وتربويا:

منها: تأكيد انتماء الطفل لجنسه، بداية من اختيار الاسم وتشبيهه بالأب، أو بالأخ، أو بالخال، أو العم، أو غيرهم من الذكور، وكذلك بالنسبة للبنات تأكيد انتمائها لجنسها من خلال تشبيهها بأمها، وأخواتها من الإناث، وكذلك إبراز الفروق بين الذكر وأمه، أو أخته، وفي حال التشابه بينهم مع البحث عن نقاط تشابه مع الأب وبقية الذكور في الشكل والجسد والسلوك، وكذلك الحال بالنسبة للبنات التي تشبه أباها الذكر، أو أباها جسديا.

ومنها: الابتعاد عن تشجيع كل ما يشوش علي الهوية الجنسية الطبيعية، لاسيما في مرحلة الطفولة، مثل: إطالة الشعر بشكل زائد بالنسبة للذكر، وتقصير الشعر بشكل زائد بالنسبة للإناث.

ومنها: تشجيع تمثيل الطفل بالسلوك الموافق لجنسه باستمرار، ومشاركة الطفل أو الطفلة في انتقاء الألعاب، والهدايا، والملابس، والتنبه إلي مدلولاتها وارتباطاتها بالهوية الجنسية المناسبة، ومنها: التأكيد علي اختلاط الطفل بأقرانه من جنسه، والتعلم منهم، وأن الاختلاط بين الجنسين، لا يعني اختلاط الهوية الجنسية وتشويشها.

ومنها: أن التنشئة التربوية والاجتماعية الصحيحة، لها دور رئيسي في الوصول إلي درجة صحية كافية من الثقة بالنفس والجسد، وبالمكانة وبالتقدير المناسب له، وبما يتناسب مع الذكورة أو الأنوثة. ومنها: تشجيع الطفل من سن مبكرة، أن يعامل كذكر أو أنثي حسب طبيعته، فتكون لعبه وملابسه وطريقة التعامل معه هي المناسبة لنوعه، وطريقة الكلام، ولا يسمح له أن يعبر عن نفسه بضمير يخالف جنسه.

ومنها: إظهار الرفض والاستنكار لأي سلوك معاكس، وليس باستخدام الضرب أو العنف بأي صورة من الصور، ولكن بإعلامه أنه ذكر، وأن اسمه كذا، وأنه يشبه الأب، ويشبه فلانا وفلانا من أقرانه، أو من هم أكبر منه من الأطفال من ذكور

العائلة، أو ذكور الجيران الذين يعرفهم، وأنه مختلف عن أخواته البنات.

حيث إنه يلبس ملابس مختلفة، ولا يسمح له باللعب بالعرائس مثلا، وإظهار أن هذه لعب البنات، وأن له لعبة الخاصة به، مثل: المسدس أو الدبابة أو الطائرة أو الكرة.

ومنها: دمج الذكر في مجموعة من الذكور، واللعب معهم وبالعبهم، وقضاء أوقات طويلة معهم، وكذلك الإناث. ومنها: تشجيعه عندما يأت بالسلوك الصحيح، مثل: أن يتحدث عن نفسه بصيغة الذكورة، أو يلعب بألعابه الخاصة، وعندما يذكر أنه "ولد".

ومنها: قضاء الولد وقتا أطول مع الأب، وأصدقائه، فيصطحبه الوالد كثيرا معه، فيري الرجال ويدرك أنه مثلهم، مما يساعده علي تقليده الوالد في تصرفاته وطريقة كلامه.

ويلاحظ أن النقاط السابقة تصلح معظمها مع المرضي الصغار، أما المرضي الكبار فيفيد معهم العلاج النفسي، والسلوكي في تعديل نظرة الفرد عن نفسه، وفي تبنيه لهويته الجنسية الطبيعية، وتمثل الجهود العلاجية نوعا من إعادة التعلم وبشكل تدريجي، وينصح الأطباء بوجود معالج رجل في حالة الذكر، مما يساهم في تبنيه لصورة المعالج الإيجابية والمتفهمة من نفس الجنس، مما يسهل عملية إعادة تمثيل الهوية الجنسية الطبيعية، وفي حالة الأنثي ينصح بوجود معالجة أنثي لتسهيل إعادة التمثيل. كما لا بد من علاج تربوي وشرعي، يتمثل في تعليم المريض خلق الرضا بما كتب الله له، وأنه لا ينبغي له تمني جنسا مخالفا لما هو عليه.

فقد تمني بعض النساء علي عهد النبي (صلي الله عليه وآله وسلم) أن لو كن رجالا يقاتلون في سبيل الله، فنزل النهي عن ذلك في قوله تعالى: (وَلَا تَمَنَّوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَتَبْنَا لِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَتَبْنَا لِلرِّجَالِ وَإِنَّا لَخَالِقُونَ) (1) فإذا كان هذا في التمني فكيف الحال بالفعل.

كما ينبغي للمعالج وللمريض أن يعلموا أن الله سبحانه قد خلق

ص: 167

عباده علي الفطر السوية. كما في حديث "الصحيحين" عن أبي هريرة قال: قال رسول الله (ص): "ما من مولود إلا يولد علي الفطرة، فأبواه يهودانه، أو ينصرانه، أو يمجسانه، كما تنتج البهيمة بهيمة جمعاء، هل تحسون فيها من جدعاء؟"، ثم يقول أبو هريرة: (فَطَرَتِ اللَّهُ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ) (1) فالله فطر عباده أسوياء ذكورا وإناثا، ومن انحرفت فطرته لسبب مما سبق ذكره عولج، وقوم بالأدوية الجائزة حتي يصح، لا أن يستسلم لهوي صاحبها، ونحث له عن جراحة تحوله للجنس الاخر، نعم ما من شك أن الغريزة قوية جدا، وأن الإنسان خلق ضعيفا ولكن هذا لا يبرر التشبه الفعلي بالجنس الاخر. فمعلوم أن الخلق والقيم والمشاعر، منها ما هو فطري، ومنها ما هو مكتسب، وقد قال رسول الله (صلي الله عليه وآله وسلم) لأشج عبد القيس: "إن فيك خصلتين يحبهما الله: الحلم والأناة"، قال: يا رسول الله، أنا أتخلق بهما أم الله جبلني عليهما؟ قال: "بل الله جبلك عليهما". رواه مسلم، وأبو داود، واللفظ له، مع قوله (ص): "ومن يستغف يعفه الله، ومن يستغن يغنه الله، ومن يتصبر يصبره الله، وما أعطي أحد عطاء خيرا وأوسع من الصبر". متفق عليه.

فلو أن هذا المريض عولج نفسيا وإيمانيا. بأن يتعلم كيف يرضي بما قسمه الله له لوفقه الله وشفاه. كما قال الله تعالي: (وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ) (2) وكذلك يتعلم أن يصبر وكيف يصبر.

أما قول الأخت الدكتورة: إن العلاج النفسي لم يتمكن من علاج أي من هؤلاء المرضى، ولم يفلح في تعديل هويتهم الجنسية المخفية لا يسلم به. لأنه إحصاء ناقص، وما نعرفه: أن تلك الإحصاءات تتم في بلاد الغرب السادر في غيه، الغارق في الشهوات، المنحل من أي وشيجة إيمانية أو خلقية، فلا مجاهدة عندهم للنفس، ولا دين أصلا، أما نحن المسلمون، فمن ابتلي بهذا وحرص علي كل ما من شأنه أن يزيد ويقوي إيمانه، ويعدل من سلوكه، وأن يكون ذلك متوازيا مع العلاج النفسي الصحيح، يرجي له السلامة إن شاء الله.

ص: 168

1- الروم: 30

2- العنكبوت: 69

وهذه الطريقة هي التي سلكها النبي (صلي الله عليه وآله وسلم) في علاج الانحراف السلوكي المتمكن في النفس البشرية، بحيث يبدو في ظاهر الحال أنه يستحيل العلاج.

فقد روي أبو أمامة: "أن غلاما شابا أتى رسول الله (صلي الله عليه وآله وسلم) فقال: يا رسول الله، انذن لي في الزنا، فصاح الناس، فقال: "مه" فقال رسول الله (ص): "أقروه، ادن" فدنا حتى جلس بين يدي رسول الله (صلي الله عليه وآله وسلم) فقال له رسول الله (ص): "أتحبه لأمك؟" قال: لا.

قال: "وكذلك الناس لا يحبونه لأمهاتهم، أتحبه لابنتك؟" قال: لا، قال: "وكذلك الناس لا يحبونه لأخواتهم، أتحبه لعمتك؟" قال: لا، قال: "وكذلك الناس لا يحبونه لخالاتهم" فوضع رسول الله (صلي الله عليه وآله وسلم) يده علي صدره، وقال: "اللهم كفر ذنبه، وطهر قلبه، وحسن فرجه".

رواه أحمد والطبراني في "الكبير" فالشرع لا يستسلم لطبيعة الإنسان، ولا للأخطاء الناشئة عن تربية خاطئة، وإنما يطالب بتقويمها كقدر شرعي. فكل من به خصلة سوء، فهو مطالب بتقويمها. ولذلك قال النبي عندما غضب الرجل: "إني لأعلم كلمة لو قالها، لذهب عنه الذي يجد" وقال لمن لم يستطع الزواج: عليه بالصوم، فإنه له وجاء، ولم يحله علي ما حرمه الله من زنا، أو مقدماته، أو استمناء، علي الرغم من قوة وقع الشهوة علي الشاب، والتي تتخلل كل أجزاء جسده. فهذا هو سبيل النبيين في تقويم غرائز الإنسان بما افترضه الله عليه من تكاليف. فالإنسان مفطور علي الميل لجميع الشهوات.

كما قال تعالي: (زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِصَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ) (1)

ولكن الشرع أمره بالاستمتاع بالمباح منها، وترك ما حرم. فهل يعالج الفقر بإباحة السرقة؟ وهل نجيز لمن خلقه غير مستعفف أن ينظر لما في أيدي الناس أو يتكفّفهم أو يبيح لمن لم يستطع النكاح الزنا. لأن الله تعالي ركب في الإنسان

ص: 169

شهوة الميل للنساء، ونهاه عن الخصاء؟ ومع هذا نهاه الله عن جميع الفواحش، ما ظهر منها وما بطن، فكل خصلة في الإنسان من خصال الشر، يترتب عليها تكليف بالكف، وإباحة البدائل المشروعة.

مع الصبر واللجوء إلى الله ومجالسة الصالحين، والتعوذ بالله من الشيطان ووساوسه، وتقوية العزيمة، فالصحابة رضوان الله عليهم كانوا مدمنين للخمر قبل تحريمها، بحالة قريبة من الحالة المذكورة في السؤال، ولكن لما تمكن الإيمان من قلوبهم، وحرمها الله عليهم. قاموا بسكبتها وكسر الدنان، وقضوا الأمر.

أما عملية التغيير الجنسي، فقد ثبت بشهادة المختصين من الأطباء: أن هذا النوع من الجراحة، ليس له دوافع معتبرة من الناحية الطبية، وأنه لا يعدو كونه رغبة للشخص شذوذاً، وأنه يأتي أيضا بنتائج عكسية.

يقول الدكتور محمد علي البار: "وعلي الرغم من أن الصورة الخارجية لمثل هذا الشخص قد تخدع الإنسان. فيظنه بالفعل أنثي، إلا أن التركيب البيولوجي لا يزال ذكراً، وإن كان ممسوخاً تماماً، ومن ثم لا يوجد مبيض، ولا رحم، ولا يمكن أن تحيض أو يحيض مثل هذا الشخص، كما أنه لا يمكن أن يحمل قطعا. إن المتحول ليس هو مثل ما يسمي عند الفقهاء بـ: الخنثي. بل هو ذكر طبيعي، له كل المواصفات الذكورية، فقط تجري له عملية. لاستئصال الذكر والخصيتين، ثم يقوم الأطباء ببناء مهبل، وتكبير الشدين، والحقن بـ: هرمونات لمدة طويلة، حتي ينعم الصوت، وتتغير طبيعة توزيع اللحم، ويظهر الشخص بمظهر الأنثي. لكنه في حقيقته ذكر".

وقد شكك الدكتور حسان المالح استشاري الطب النفسي في فاعلية عمليات التحويل، حيث قال: "ولكن بعد زيادة أعداد الحالات التي تم علاجها جراحيا من خلال تغيير الجنس، تبين أن هناك مشكلات نفسية واجتماعية كبيرة .. ومنها: ازدياد حالات الانتحار والاكتئاب لدي المرضى المتحولين جنسيا وأيضا ازدياد المشكلات الإدمانية، ومشكلات الطلاق والدعارة وغيرها وبعضهم لم يستطع أن يتكيف مع جسده الجديد، وطلب إعادته لوضعه السابق وهذا غير واقعي طبعاً بعد استئصال

الأعضاء الجنسية الخارجية للذكر، والتكوين الجراحي لأعضاء جسدية شبيهة بالأنثوية“.

أما قياس عمليات التحول الجنسي علي بعض ما أجازة أهل العلم، من التلقيح المجهري عند الضرورة وغيرها فقياس مع الفارق. لأن تلك العمليات الجائزة ليس فيها شيء من المحظورات الموجودة في عمليات التحول الجنسي، ثم إن نتائجها إيجابية في الغالب، بخلاف تلك التي تجعل الشخص ليس متمحضا للذكورة ولا للأنوثة. وكذلك قياس عمليات التحويل الجنسي علي عمليات علاج الإبصار، فغير صحيح أيضا. لأن إجراء عملية لإزالة عيب ناتج عن حادث أو ولد به، ليست تغييرا لما خلقه الله، وإنما إعادة لوضعه الطبيعي، بخلاف تحويل من خلقه الله ذكرا إلي أنثي، أو العكس. هذا ومن القواعد الشرعية المقررة: حرمة التداوي بالدواء المحرم فعن أبي الدرداء قال: قال رسول الله (ص): “إن الله أنزل الدواء، وأنزل الداء، وجعل لكل داء دواء. فتداووا، ولا تتداووا بحرام“.

رواه أبو داود، وروي أحمد عن ابن مسعود، قال: “إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم“. فإذا خلق الله ذكرا بأعضاء تناسلية ذكرية كان له أحكام الذكور، ولا يجوز له التشبه بالنساء، فضلا عن أن يجري عملية جراحية يتحول بها من الذكورة إلي الأنوثة. لما في ذلك من تغيير خلق الله، الذي هو من عمل الشيطان، الذي تعهد بغواية بني آدم. قال تعالى: (إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنَاثًا وَإِنْ يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا مَرِيدًا (117) لَعَنَهُ اللَّهُ وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا (118) وَلَا ضَلَالَتَهُمْ وَلَا مَنِيَّهُمْ وَلَا مَرْتَبَهُمْ فَلْيُبَيِّنَنَّ لَكُمْ أَيْدِيَكُمْ وَأَقْدَامَهُمْ فَلْيَعْلَمَنَّ الَّذِينَ يُكْفَرُونَ أَنَّ سَبِيلَهُمُ الْمُنَافَقَةُ وَمَنْ يُؤْمِرْ بِهَا يُؤْمِرْ إِلَىٰ سَفَاةٍ وَمَقْتَدَةٍ وَلَمْ يَكُن لَهَا سَبِيلٌ غَيْرُ الْبِغْيَانِ وَنَبَذَ اللَّهُ ذُلُومَ الَّذِينَ ظَلَمُوا فِي حَسْرَةٍ مَبِينَةٍ وَمَا يَعْهَدُ لَهُمْ مِنَ الْعَمَلِ إِلَّا غُرُورًا (120) أُولَٰئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ وَلَا يَجِدُونَ عَنْهَا مَحِيصًا (121)) وثبت في “صحيح البخاري“ من حديث عبد الله بن عباس أنه قال: “لعن رسول الله (صلي الله عليه وآله وسلم) المتشبهين من الرجال بالنساء، والمتشبهات من النساء بالرجال“.

ص: 171

قال ابن حجر : "وتشبه النساء بالرجال، والرجال بالنساء من قاصد مختار حرام اتفاقاً".

وعملية تحويل الجنس، محرمة عند جميع من يعتد بقولهم من العلماء المعاصرين، إلا في حالة الخنثي المشكل، فإذا قرر الثقات من الأطباء بعد إجراء الفحوصات اللازمة للجهاز التناسلي: أن الأجهزة التناسلية لدى شخص ما هي أجهزة ذكر، وإن كان الظاهر أنها أعضاء أنثى، أو العكس. فإنه لا بأس في إجراء عملية التغيير وقد سئلت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء عن تلك المسألة، فأجابت: أولاً: قال الله تعالى: (لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاثًا وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ (49) أَوْ يَزْوِجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَاثًا وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا إِنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ)(1) فعلي المسلم أن يرضي بخلق الله وتقديره، فإذا كانت حالتك كما ذكرت من أنك متحقق من رجولتك، وأنتك يمكن أن تأتي بدور الذكر، وإن كنت لم تمارس الحالة الجنسية بالفعل مع أي إنسان، فعليك أن تحتفظ بذكورتك وترضي بما اختاره الله لك من الميزة والفضل، وتحمده أن خلقك رجلاً، فالرجل خير من المرأة، وأعلى منزلة، وأقدر على خدمة الدين والإنسانية من المرأة، كما دل علي ذلك قوله تعالى: (الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ)(2) الآية(3) وما ذكره تعالى في قصة امرأة عمران من نذرها ما في بطنها لله محرراً لخدمة دينه والقيام بشؤون بيت الله إلي غير ذلك من النصوص، وفي شهادة واقع الحياة في البلاد التي لم تمسخ فطرتها، دليل كوني عملي إلي جانب ما جاء في كتاب الله وسنة نبيه (صلي الله عليه وآله وسلم) من الأدلة علي تفضيل الرجال علي النساء.

ثانياً: إذا ثبتت ذكورتك وتحققت، فإجراؤك عملية لتتحول بها

ص: 172

1- سورة الشوري: 49-50

2- سورة النساء: 34

3- الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنِ اطَّعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا (34)

إلي أنثي فيما تظن تغيير لخلق الله، وسخط منك علي ما اختاره الله لك، علي تقدير نجاح العملية وإفصائها إلي ما تريد من الأنوثة، وهيئات هيهات أن يتم ذلك، فإن لكل من الذكورة والأنوثة أجهزتها الفطرية الخلقية التي لا يقدر علي إنشائها وإكسابها خواصها إلا الله تعالي وليست مجرد ذكر للرجل، وفتحة فرج للمرأة، بل هناك للرجل جهاز متكامل متناسق ومترايط، مركب من الخصيتين وغيرهما، ولكل من أجزائه وظيفة وخاصية، من إحساس وإفراز خاص ونحوهما، وكذا المرأة لها رحم وتوابع تتناسق معها، ولكل خاصية من إحساس وإفراز خاص ونحوهما، وبين الجميع ترايط وتجاوب، وليس تقدير شيء من ذلك وإيجاده وتدييره وتصريفه والإبقاء عليه إلي أحد من الخلق، بل ذلك إلي الله العليم الحكيم، العلي القدير، اللطيف الخبير.

وإذن فالعملية التي تريد إجراؤها ضرب من العبث، وسعي فيما لا جدوي وراءه، بل قد يكون فيه خطر إن لم يفض إلي القضاء علي حياتك، فلا أقل من أن يذهب بما اتاك الله، دون أن يكسبك ما تريد، ويبقي ملازما لك ما ذكرت من العقد النفسية التي أردت الخلاص منها بهذه العملية الفاشلة.

ثالثا: إن كانت ذكورتك غير محققة، وإنما تظن ظنا أنك رجل، لما تراه في بدنك من مظاهر الذكورة، إلي جانب ما تجده في نفسك من أنك تحمل صفات أنثوية، وتميل نحو الذكور عاطفيا، وتنجذب إليهم جنسيا، فترث في أمرك، ولا تقدم علي ما ذكرت من العملية، واعرض نفسك علي أهل الخبرة من الدكاترة الأخصائيين، فإذا تحققوا أنك ذكر في مظهرك، وأنثي في واقع أمرك، فسلم نفسك إليهم ليكشفوا حقيقة أنوثتك بإجراء العملية، وليس ذلك تحويلا لك من ذكر إلي أنثي، فهذا ليس إليهم، وإنما هو إظهار لحقيقة أمرك، وإزالة لما كان ببدنك وكوامن نفسك من لبس وغموض، وإن لم يتبين لأهل الخبرة شيء، فلا تغامر بإجراء العملية، وارض بقضاء الله، واصبر علي ما أصابك إرضاء لربك، واتقاء لما يخشي من عواقب عملية علي غير هدي وبصيرة بحقيقة حالك، وافزع إلي الله واضرع إليه ليكشف ما بك، ويحل عقدك النفسية. فإنه سبحانه

بيده ملكوت كل شيء، وهو علي كل شيء قدير.“ اه هذا والله أعلم.“

ص: 174

المقدمة 4

خطة البحث..5

اهمية الموضوع.6

التسالات الاصلية والفرعية 6

الدراسات السابقة 7

الفصل الاول: شرح طبي لإضطراب الهوية الجنسية 8

اولا: التعريف بمفردات البحث..9

1)الهوية الجندرية 9

2)عدم الرضي عن النوع الجندري. 10

3)اضطراب الهوية الجنسية 11

اسباب اضطراب الهوية الجنسية 14

الأعراض... 15

علاجه 17

4)ما هي عملية تحويل الجنس؟ 18

ثانيا: حالات ثنائية الجنس البيولوجي. 21

الخنثي في رأي الفقهاء والاطباء. 24

ثالثا: مُشتهية لبسة الجنس الآخر. 28

الفصل الثاني: القائلين بجواز تغيير الجنس و أدلتهم 30

تمهيد 31

ادلة الجواز. 32

اولا: الإضطراب. 32

ثانيا: يجوز من باب التداوي. 37

ثالثا: يجوز بالعناوين الثانوية 39

رابعا: أصالة العدم 40

خامسا: أصالة الإباحة 41

علماء افتوا بجواز تغيير الجنس.. 43

السيد الخميني. 43

مريم مولك آرا 45

الشيخ المنتظري. 47

الشيخ الأصف محسني. 49

السيد فضل الله.. 52

السيد الخوئي. 55

الشيخ فيصل المولوي. 57

الفصل الثالث: القائلين بحرمة تغيير الجنس و أدلتهم 66

ادلة الحرمة 67

الدليل الأول: تبديل خلق الله.. 67

وجه الاستدلال بالآية 70

الميرزا جواد التبريزي. 71

الشيخ محمد العاملي. 71

الشيخ يوسف القرضاوي. 75

الشيخ علي جمعة 76

المجمع الفقهي الإسلامي. 77

مناقشة الاستدلال بالآية 78

1. كلام السيد الخامنه اي حول الآية 79

2. الشيخ محمد علي التسخيري 83

3. السيد محمد حسين فضل الله.. 84

4. الشيخ المبلغي. 85

5. السيد محسن الخرازي. 86

الاستدلال بهذه الآية علي حرمة حلق اللحية 87

الدليل الثاني: حقيقة الانسان ثابتة 89

الدليل الثالث: النظر المحرم 91

الدليل الرابع: مصداق للتأنت و التخنت.. 92

مصادر الحديث في كتب اهل السنة 93

مصادر الحديث في كتب الشيعة 99

روايات كتاب الكافي. 99

روايات كتاب العلل. 103

روايات كتاب الجعفریات.. 108

رواية كتاب فضائل الأشهر الثلاثة 109

رواية مجمع البيان. 110

رواية كتاب الخصال. 111

رواية فقه الرضا (عليه السلام) 112

الدليل الخامس: أن ذلك يوجب رواج ما فعله قوم لوط. 114

الدليل السادس: أن التغيير مستلزم لإيجاد النقص في البدن. 115

الدليل السابع: رواية الخنثي عن الإمام علي (عليه السلام) 117

علماء أفتوا بحرمة تغيير الجنس.. 126

السيد علي السيستاني. 126

سيد محمود الهاشمي الشاهرودي. 127

السيد الشيرازي. 127

محمد جميل العاملي. 128

الشيخ علي جمعة 136

محمد بن حسين الجيزاني. 145

الشيخ يوسف القرضاوي. 145

فتوي للمجمع الفقهي الإسلامي. 150

مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا 151

موقع الألوكة 161

الفهرست.. 175

ص: 175

السيد فضل الله.. 52

السيد الخوئي. 55

الشيخ فيصل المولوي. 57

الفصل الثالث: القائلين بحرمة تغيير الجنس و أدلتهم 66

ادلة الحرمة 67

الدليل الأول: تبديل خلق الله.. 67

وجه الاستدلال بالآية 70

الميرزا جواد التبريزي. 71

الشيخ محمد العاملي. 71

الشيخ يوسف القرضاوي. 75

الشيخ علي جمعة 76

المجمع الفقهي الإسلامي. 77

مناقشة الاستدلال بالآية 78

1. كلام السيد الخامنه اي حول الآية 79

2. الشيخ محمد علي التسخيري 83

3. السيد محمد حسين فضل الله.. 84

4. الشيخ المبلغي. 85

5. السيد محسن الخرازي. 86

الاستدلال بهذه الآية علي حرمة حلق اللحية 87

الدليل الثاني: حقيقة الانسان ثابتة 89

الدليل الثالث: النظر المحرم 91

الدليل الرابع: مصداق للتأنت و التخنت.. 92

مصادر الحديث في كتب اهل السنة 93

مصادر الحديث في كتب الشيعة 99

روايات كتاب الكافي. 99

روايات كتاب العلل. 103

روايات كتاب الجعفریات.. 108

رواية كتاب فضائل الأشهر الثلاثة 109

رواية مجمع البيان. 110

رواية كتاب الخصال. 111

رواية فقه الرضا (عليه السلام) 112

الدليل الخامس: أن ذلك يوجب رواج ما فعله قوم لوط. 114

ص: 176

المقدمة 4

خطة البحث.. 5

اهمية الموضوع. 6

التسالات الاصلية و الفرعية 6

الدراسات السابقة 7

الفصل الاول: شرح طبي لإضطراب الهوية الجنسية 8

اولا: التعريف بمفردات البحث.. 9

(1)الهوية الجندرية 9

(2)عدم الرضي عن النوع الجندري. 10

(3)اضطراب الهوية الجنسية 11

اسباب اضطراب الهوية الجنسية 14

الأعراض ... 15

علاجه 17

(4)ما هي عملية تحويل الجنس؟ 18

ثانيا: حالات ثنائية الجنس البيولوجي. 21

الخنثي في رأي الفقهاء والاطباء. 24

ثالثا: مُشتهية لبسة الجنس الآخر. 28

الفصل الثاني: القائلين بجواز تغيير الجنس و أدلتهم 30

تمهيد 31

ادلة الجواز. 32

اولا: الإضطراب. 32

ثانيا: يجوز من باب التداوي. 37

ثالثا: يجوز بالعناوين الثانوية 39

رابعاً: أصالة العدم 40

خامساً: أصالة الإباحة 41

علماء افتوا بجواز تغيير الجنس .. 43

السيد الخميني. 43

مريم مولك آرا 45

الشيخ المنتظري. 47

الشيخ الأصف محسني. 49

السيد فضل الله .. 52

السيد الخوني. 55

الشيخ فيصل المولوي. 57

الفصل الثالث: القائلين بحرمة تغيير الجنس و أدلتهم 66

ادلة الحرمة 67

الدليل الأول: تبديل خلق الله .. 67

وجه الاستدلال بالآية 70

الميرزا جواد التبريزي. 71

الشيخ محمد العاملي. 71

الشيخ يوسف القرضاوي. 75

الشيخ علي جمعة 76

المجمع الفقهي الإسلامي. 77

مناقشة الاستدلال بالآية 78

1. كلام السيد الخامنه اي حول الآية 79

2. الشيخ محمد علي التسخيري 83

3. السيد محمد حسين فضل الله .. 84

4. الشيخ المبلغي. 85
5. السيد محسن الخرازي. 86
- الاستدلال بهذه الآية علي حرمة حلق اللحية 87
- الدليل الثاني: حقيقة الانسان ثابتة 89
- الدليل الثالث: النظر المحرم 91
- الدليل الرابع: مصداق للتأنيث و التخنث.. 92
- مصادر الحديث في كتب اهل السنة 93
- مصادر الحديث في كتب الشيعة 99
- روايات كتاب الكافي. 99
- روايات كتاب العلل. 103
- روايات كتاب الجعفریات.. 108
- رواية كتاب فضائل الأشهر الثلاثة 109
- رواية مجمع البيان. 110
- رواية كتاب الخصال. 111
- رواية فقه الرضا (عليه السلام) 112
- الدليل الخامس: أن ذلك يوجب رواج ما فعله قوم لوط. 114
- الدليل السادس: أن التغيير مستلزم لإيجاد النقص في البدن. 115
- الدليل السابع: رواية الخنثي عن الإمام علي (عليه السلام) 117
- علماء أفتوا بحرمة تغيير الجنس.. 126
- السيد علي السيستاني. 126
- سيد محمود الهاشمي الشاهرودي. 127
- السيد الشيرازي. 127
- محمد جميل العاملي. 128

الشيخ علي جمعة 136

محمد بن حسين الجيزاني. 145

الشيخ يوسف القرضاوي. 145

فتوي للمجمع الفقهي الإسلامي. 150

مجمع فقهاء الشريعة بأمريكا 151

موقع الألوكة 161

الفهرست.. 175

ص: 177

تعريف مركز

بسم الله الرحمن الرحيم
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ
الزمر: 9

عنوان المكتب المركزي
أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباه اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم 129، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الالكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي 03134490125

هاتف المكتب في طهران 021_88318722

قسم البيع 09132000109 شؤون المستخدمين 09132000109.

مركز
للبحوث والتحريرات الكمبيوترية
اصبهان
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

